تجربة التكامل المصري السوداني بين النظرية والتطبيق

(رؤية مستقبلية)

دراسة تحليلية في إطار العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية

دكتور

عادل عبد الرازق

وكيل أول وزارة التعاون الدولى
عضو هيئة التدريس للدراسات العليا
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : تجربة التكامل المصري السوداني

المـــــؤلف : د. عادل عبد الرازق

رقـم الإيداع : ٢٠١٣/٩٧٠٥

الطبعة الأولى ٢٠١٣



■ مقدمة

التكامل بين مصر والسودان له أهمية بالغة على الصعيدين الرسمي والشعبي في كل من الدولتين التي كانت في وقت مضى أشبه بالعملة واحدة كان يحكمها ملك واحد هو ملك مصر والسودان فالروابط التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ومجرى نهر النيل كلها تجعل من التكامل أمراً واقعاً وطبيعيًا ؟

وإيماناً بأن العلاقات المصرية السودانية والتي تحددها عوامل الجغرافيا والتاريخ وما يربط الشعبين من روابط وقواعد مشتركة ودفعاً للعلاقات بين البلدين لمزيد من التطور والوحدة والاندماج والتنسيق في المحاور المختلفة في المحيط العربي والإقليمي والدولي بما يحقق التوازن الإستراتيجي انطلاقا من الإيمان الراسخ بمسيرة التكامل بين مصر والسودان ودفعاً بها إلى غاياتها المرجوة في كل المجالات وتأميناً لمستقبل المصير المشترك لشعبي وادي النيل وتحقيقاً لتطلعاتهما في الأمن والاستقرار والرفاهية ، فقد جاء منها مناهج ، العمل السياسي والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان في فبراير ١٩٧٤ لتطبيق المرحلة الأولى للعلاقات الخاصة بين البلدين وبدأت الأجهزة

واللجان المشتركة في الظهور وأخذت تنمو حتى شكلت بانعقاد المؤتمر البرلماني المشترك في أكتوبر ١٩٧٧ بنياناً تنظيمياً مركباً تحكمه قنوات عديدة تربط الأجهزة التشريعية والتنفيذية في كلا البلدين وجسوراً ممتدة بين القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية للبلدين ثم تم توقيع ميثاق التكامل في نوفمبر ١٩٨٢ م ليكون بداية مرحلة جديدة أعقبتها تغييرات في النظام السياسي في السودان بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٦ م ولم تشهد هذه الفترة اتجاها نحو التكامل ، وتنفيذاً لتوجيهات القيادة في البلدين الداعية إلى الانطلاق بالتكامل إلى آفاق الشراكة الإستراتيجية المنتجة قررت اللجنة العليا السودانية المصرية المشتركة في دور انعقادها الثالثة بالخرطوم في الفترة من ١٩-٢٠ يوليو عام ٢٠٠٣ بلورة إستراتجية عشرية مشتركة للتكامل وتكليف مجموعة من الخبراء لصياغة مشروع هذه الإستراتيجية واهتمت هذه اللجنة بقيام قطاعات مباشرة لتنفيذ التعاون والتكامل فى مجالات الاقتصاد والزراعة والأمن الغذائي والمجالات الثقافية والتعليمية والقنصلية .

هذا وقد عقدت اللجنة العليا منذ تكوينها ثلاث دورات بالتعاون بين القاهرة والخرطوم وقعت على أربع وخمسين وثيقة قانونية تشمل المحاور والتخصصات المختلفة وقد تم تركيز اللجنة على معالجة القضايا الاقتصادية والعمل على زيادة التبادل التجاري بالتركيز على إزالة العقبات أمام صادرات السودان ثم الترتيب لقيام صندوق التكامل ليخدم أهداف دراسة الجدوى وأن تنشأ لجنة لاستقطاب التمويل الخارجي من المؤسسات الإقليمية والدولية خارج حصة البلدين المخصصة لها وشكلت لجنة من المعارف في البلدين ومن الخبراء وزاولت أعمالها في الترويج لمشروعات تكامل الأمن الغذائي للبلدين وتقوم لجنة أخرى لوضع إستراتاجية على مدى عشر سنوات .

ومن ثم فإن موضوع التكامل المصري السوداني يعد واحداً من أهم مراحل التطور التي تمر بها العلاقات المصرية السودانية حيث يعبر عن مدى الاهتمام

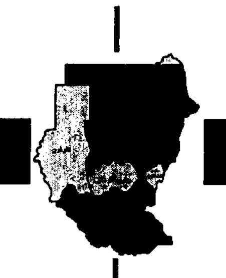
الذي توليه الدولتان ، كما أنـه يعبـر عـن مـدى قناعـة الـدولتان بضـرورة بلورتـه وتجسيده في الواقع العملي والفعلي والارتقاء به حتى يصبح حقيقة واقعـة لتحقيـق أمال وطموحات الدولتان ومن ثم فـإن دفـع التكامـل المصـري السـوداني يمثـل ضـرورة لا غنـى عنهـا تفرضـها الظـروف والمتغيـرات والمسـتجدات المحليـة والإقليمية والدولية ومن ثم فإن الدراسة سوف يتم تناولها على الوجه التالي ..



تجربة التكامل المصري السوداني بـــين النظريـــة والتطبيـــق

الفصل الاول

دراسة تجربة التكامل المصري السوداني في إطار مقومات ومعوقات التكامل المصري السوداني



المبحث الأول

دراسة تجربة التكامل المصري السوداني

أولاً : مراحل التكامل المصري السوداني : للعلاقات المصرية السودانية جذوراً تمتد إلى التاريخ الفرعوني وربما قبله ، فقد شهد التاريخ المصري القديم سلسلة طويلة من الفتوحات والغزوات بين ملوك مصر القدامى وبين بلاد النوبة وما وراءها في شمال السودان وانتقلت المسيحية ثم الإسلام عن طريق مصر إلى بلاد النوبة ، كما زاد تدفق التجار لبلاد النوبة عبر وادي النيل والصحراء الشرقية ، وهو ما يشير إلى حيوية واستمرارية البعدين البشرى والثقافي في علاقات الطرفين ، حتى جاء عام ١٨٢٠ ليمثل نقطة البداية للسياسة المصرية إزاء السودان في التاريخ الحديث مع بدء الحملات التي قام بها «محمد على » لاكتشاف منابع ومناجم الذهب وتعقب المماليك الفارين كما تذكر كتب التاريخ المصرية .

* ومع النجاحات التي حققتها الثورة العرابية في مواجهة الخلافة العثمانية ، اتجه عرابي إلى تقنين العلاقات مع السودان في أول دستور وتجربة برلمانية تشهدها المنطقة ، حيث تم النص على تخصيص شبه مقعد في المجلس التشريعي لنواب السودان تأكيداً على الترابط بين الشعبين في إطار مؤسس سعياً إلى قيام دولة وادي النيل المستقلة عن الخلافة العثمانية .

وقد تزامن اندلاع الثورة المهدية في السودان مع اندلاع الثورة العرابية في مصر، ورغم أنه لم تكن بين المهدي وعرابي ثمة تعارف أو تداخل سياسي إلا أن نهج وتوجهات الثورتين يجمع بينهم وحدة الهدف وهو بناء نواة الدولة التي تعبر عن حدة مصر والسودان ، ومع نجاح الإنجليز في دحر الثورة العرابية انضم كثير من العرابيين إلى الثورة المهدية ، وبعد نجاح طائفة الأنصار في اقتحام الخرطوم واغتيال القائد البريطاني « جور دون » وجاءوا إلى المهدي برأس «جودون» قال : كنت أود أن تأتوا به حياً حتى افتدى به عرابي الأسير لدى الإنجليز في القاهرة .

* ومع الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ سعت بريطانيا إلى تدعيم مركزها ومصالحها في السودان بشكل يتفق والظروف الخاصة بها وبمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ تواجدت القوات المصرية مع القوات الإنجليزية على أرض السودان في إطار ما عرف بالحكم السوداني واحتفظت بريطانيا بالسلطة الفعلية بينما كانت لمصر سيادة اسمية .

وفى عام ١٩٢٤ أدى اغتيال السيد « لي ستالىع » حاكم السودان العام إلى إجبار بريطانيا لمصر على سحب وحداتها من السودان وانفردت بحكمه برغم استمرار الوضع القانوني الذي نصت عليه اتفاقية الحكم الثنائي ، وبعد توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا عادت بعض وحدات الجيش المصري إلى السودان وأتيحت لمصر فرصة توسيع وجودها في السودان خاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية .

وبعد إلغاء الحكومة المصرية لاتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ اتجهت بريطانيا للتصرف بشكل منفرد بشأن مستقبل السودان ، وأنشأت عدة مؤسسات بهدف التمهيد لحصول السودان على استقلاله ثم كان قيام ثورة ١٩٥٢ في مصر والتي أقرت مبدأ حق تقرير المصير للسودان الذي اختار الاستقلال ، فأبرمت مصر اتفاقية الجلاء عنه في فبراير ١٩٥٣ ، وحصل السودان على استقلاله عام ١٩٥٦ بعد فشل الاتحاد مع مصر .

وإذا كان قادة الثورة قد حاولوا ترتيب علاقتهم بالقوى السياسية السودانية التي تقبل بالارتباط مع مصر أملاً في أن يقرر السودانيون مصيرهم في هذا الاتجاه ونجحت القوى الاتحادية في الفوز بأغلبية كبيرة في انتخابات الجمعية التشريعية السودانية إلا أن عدداً من التطورات الداخلية في البلدين وخاصة عزل اللواء محمد نجيب من منصبه والذي كان أقوى قيادات النظام الجديد معرفة بالسودان وشعبية بين أهله ، أدت إلى حصول السودان على استقلاله في يناير ١٩٥٦ ثم شهدت علاقات البلدين بعض التوترات حول بعض القضايا مثل قضية الحدود وقضية مياه النيل .

ففي عام ١٩٥٨ نشب الخلافات عند رسم الحدود حول مثلث حلايب وقدمت السودان شكوى لمجلس الأمن واستمر التوتر حتى مايو ١٩٦٩ ، ومع وصول جعفر نميري إلي السلطة في السودان وتشكيل مجموعة الضباط من أصحاب الاتجاهات المتأثرة بالتجربة الناصرية تحسنت العلاقات مع مصر إلا أنها سرعان ما تدهورت فى يوليو ١٩٧١ عندما قامت مجموعة من الضباط المرتبطين بالحزب الشيوعي السوداني بمحاولة انقلابية ضد الرئيس نميري فانقلبت توجهاته ضد القوى الراديكالية داخلياً وإقليمياً ودولياً وقام بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في وقت كانت فيه مصر لا تزال تقاطعها منذ عام ١٩٦٧ فقد ساءت العلاقات المصرية السودانية حتى قامت مصر بعد حرب ١٩٧٣ م بتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية فتحسنت علاقاتها بالتبعية مع السودان وتشكل ما يشبه محور القاهرة – الخرطوم الذي لعب دوراً موحداً في السياسات الإقليمية والدولية بعد صدور مناهج التكامل بينهما في فبراير ١٩٧٤ م .

هذا وبعد المحاولة الانقلابية التي تعرض لها نظام نميري في يوليو ١٩٧٦ م وتدعيماً لنظامه عقدت بين البلدين اتفاقية الدفاع المشترك التي أعطت غطاءً قانونياً لحماية مصر للنظام السوداني حتى جاء أكتوبر ١٩٨٢ م ليشهد توقيع اتفاق

التكامل بين الدولتين .

ومع التحولات التي شهدها نظام الحكم في السودان منذ حركة أبريل ١٩٨٥ دخلت تجربة التكامل السوداني المصري مرحلة جديدة في تطورها ، لكنها لم تستمر طويلاً بسبب التحولات المستجدة في السودان مع وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة بداية من عام ١٩٨٩ م وحتى الآن بتوجهات مغايرة لتمثل مرحلة أخرى في إطار التجربة التكاملية السودانية .

ومما سبق يوضح بعض الباحثين في إطار تطور العلاقات المصرية السودانية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن التمييز بين أربع مراحل أساسية لكل منها سماتها الخاصة وقضاياها وأطراها المتمايزة وذلك على الوجه التالي : .

المرحلة الأولى : . وهي الفترة التي صنعها الباحثون ما بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٥ م وقد شهدت خلافاً متصاعداً بين طموحات وتصورات كل من الجانبين بالنسبة لمستقبل علاقاتهما حيث كان الشعار على الجانب المصري هو (وحدة وادي النيل) أو وحدة مصر والسودان وكان الشعار على الجانب السوداني هو السودان للسودانيين ، وفى عام ١٩٥٣ م عقدت اتفاقية بين الجانبين نصت على أن يقرر السودان مصيره كوحدة لا تتجزأ سواء كان ذلك بالارتباط بمصر أو بالاستقلال التام ، ومن ثم قرر البرلمان السوداني عام ١٩٥٥ م إعلان الاستقلال ثم قيام الدولة المستقلة في يناير ١٩٥٦ وتأكيد التمايز بين الوطنية والدولة في كل من مصر والسودان وبروز الخلاف بين الجانبين في التعامل مع قضايا وتسويات ما بعد الاستقلال حيث استمرت مشكلات الحدود الثنائية ومؤسسات التعليم المصري في السودان وقضية مياه النيل .

المرحلة الثانية : . ويصنفها بعض الباحثين في الفترة ما بين ١٩٥٦ – ١٩٧٠ م وفيها تم تجميد المواجهة حول الحدود الثنائية بين البلدين ولكنها شهدت توقيع الاتفاق للانتفاع الكامل بمياه النيل (اتفاقية ١٩٥٩) وتم وضع الاتفاق على

أساس تصور ثنائي تجاهل التحولات الإقليمية والدولية التي واكبته فتلك الفترة شهدت موجة الاستقلال الأفريقي وقيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ م كما عقد مؤتمر القمة الأفريقية في القاهرة ١٩٦٤ م وكذلك مؤتمر دول عدم الانحياز ولكن السياسة المصرية لم تطرح تصوراً لتنظيم وتجمع دول حوض النهر خاصة بعد أن أعلنت إثيوبيا وباقي دول حوض النهر عن تحفظاتها تجاه الترتيبات الثنائية وعدم إقرارها أو التزامها بما سبق توقيعه من اتفاقيات بين الدول الاستعمارية السابقة ومصر بشأن مياه النيل .

- وعلى الرغم من قيام منظمة الوحدة الأفريقية بإقرار اتفاقية أفريقية خاصة بالأنهار والمياه والبيئة ومصادقة كل من مصر والسودان عليها وعلى الرغم من النص في اتفاقية عام ١٩٥٩ م على التعاون الفني بين البلدين بإنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لها أن تقوم بالتنسيق تجاه دول حوض النيل الأخرى إلا أنه ظل اتفاقاً على موقف سياسي موحد بين مصر والسودان وفني مع دول حوض النهر الأخرى ولذلك لم يحدث أن انضمت أي من الدول الأخرى إلى اللجنة المشتركة .

المرحلة الثالثة : وهى المرحلة التي يصنفها الباحثون في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٩ م وهذه الفترة شهدت توقيع اتفاقية مشروع قناة جو نجلي عام ١٩٧٤ م بين البلدين في إطار ثنائي دون انفتاح على دول النهر وفى المقابل بدأت دول حوض النيل الأخرى في مناقشة مشروعات للري الدائم وتنظيم الاستفادة محلياً من المياه والكهرباء مثل مشروعات إثيوبيا ورواندا وأوغندا .

وشهدت هذه المرحلة توقيع العديد من مواثيق واتفاقيات التكامل بين مصر والسودان كتوقيع مناهج العمل عام ١٩٧٤ ثم اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٦م وميثاق التكامل عام ١٩٨٢ م دون دراسة أو تقييم حقيقي للمشكلات والقضايا القائمة بين البلدين وبأسلوب فوقى في كلا البلدين وانتهت هذه المرحلة بتوقيع ميثاق الإخاء بين البلدين عام ١٩٨٧ م وفى إطار تحليل بعض الباحثين

لهذه المرحلة أنه في عام ١٩٧٤ م كان قد استقر عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ في مصر وبعد اتفاقية أديس أبابا في السودان وأنه يمكن الانطلاق نحو بناء عمل تكاملي داخل المجموعة العربية والأفريقية ولكن الأمور صارت إلى مزيد من التدهور مع انهيار ميثاق طرابلس الذي وقع عام ١٩٧٠ م بالنسبة لمصر والتوتر في العلاقات المصرية العربية بسبب اتجاهات الرئيس السادات نحو الموقف من إسرائيل ثم سيطرة قوى اليسار على النظام في السودان فكانت أجواء العزلة وليس الانتفاع إقليمياً وداخلياً وراء توقيع (مناهج التكامل) في فبراير ١٩٧٤ .

أما ميثاق التكامل في أكتوبر ١٩٨٢ فقد جاء تكرار لنفس الإطار حيث ازدادت عزلة مصر عربياً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ونقل من مصر جامعة الدول العربية إلى تونس والموقف المصري من حركات التحرير الأفريقية والوجود الكوبي والسوفيتي في القارة مقابل التحالف المصري مع الولايات المتحدة ، كما كان نظام مايو في الخرطوم يعانى توتراً متصاعداً في الجنوب وتوترا مع إثيوبيا وليبيا واقترابا مكثفاً من الولايات المتحدة ، وهنا نظر البعض إلى توقيع مناهج التكامل وميثاق التكامل كعمل ثنائي لا تدعمه رغبة في التوحد الذي تؤسسه حركة سياسية أو شعبية عميقة الجذور ذات صلة بالحركة العربية أو الأفريقية بل كان نتيجة الظروف الإقليمية والدولية التي شهدتها الدولتان .

المرحلة الرابعة: وهى الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ وحتى الآن وقد شهدت هذه المرحلة العديد من التحولات والتقلبات في مسار العلاقات من (تعاون) إلى (توتر) إلى (صدام) إلى (تهدئة) إلى تعاون من جديد وذلك على النحو التالي : .

١ - **تعاون** : مع تغير نظام الحكم في السودان عام ١٩٨٩ م كان التأييد المصري لثورة الإنقاذ واضحاً فقد اعتبرها انقلاباً وطنياً من شأنه أن يحقق الاستقرار في السودان ويحل أزمة الجنوب ويواجه أزمة اقتصادية طاحنة، ومن جانبه حاول النظام السوداني الجديد الاستفادة من حالة الفتور بين مصر وحكومة الصادق المهدي لتحقيق عدة أهداف وهى : .

توطيد أركانه واكتسابه الشرعية الإقليمية والعربية عبر البوابة المصرية ، تخفيض حدة الضغوط الأمريكية التي بدأت في الظهور وتوجه إقدام قادة الانقلاب على حل الأحزاب والنقابات ومصادرة الصحف ومطاردة المعارضة والسعي لتسوية مشكلة الجنوب بمساندة مصرية .

٢- توتر في أثناء زيارة الرئيس / عمر البشير للقاهرة في فبراير عام ١٩٩٠ م أبدت مصر تحفظاتها تجاه الممارسات الداخلية للنظام السوداني الأمر الذي اعتبره بعض أعضاء المجلس العسكري الحاكم في السودان تدخلاً في الشؤون الداخلية للسودان ثم أثارت أزمة الغزو العراقي عدة قضايا خلافية أثرت سلباً على علاقات مصر والسودان منها : .

قضايا الإرهاب : اتهمت مصر السودان بتوفير أماكن ومعسكرات لتدريب أعضاء الجماعات الإسلامية الفارين من مصر وفى مايو ١٩٩٠ م أبلغت مصر الحكومة السودانية بقلقها لازدياد أعداد أفراد الجماعات الإسلامية المصرية الهاربين من أحكام صدرت ضدهم واللاجئين إلى السودان وتلقيهم تدريبات عسكرية في معسكرات الجبهة القومية الإسلامية ودخلت المعارضة السودانية في القاهرة على خط الأزمة ، حيث حذرت الحكومة المصرية من تخطط سوداني يهدف إلى نقل العنف السياسي للساحة المصرية تم الإعداد له داخل الجبهة الإسلامية وأعلنت مصر أن أجهزتها الأمنية رصدت مركز تدريب لعناصر إرهابية في السودان ووجهت اتهامات واضحة للنظام السوداني .

قضية الحدود : في أكتوبر ١٩٩١ م أعلنت السودان عن مناقصة للتنقيب عن النفط في مثلث حلايب، وتعاقدت مع شركة كندية لهذا العرض في نهاية ديسمبر ١٩٩١ م فقامت مصر بإرسال تحذير إلى العديد من شركات النفط العالمية اعتبرت فيه اتفاق مع غير الحكومة المصرية اعتداء على السيادة المصرية فأصدرت الحكومة الكندية في يناير ١٩٩٢ م تعليمات للشركة الكندية بعدم التنقيب في المنطقة وقامت السودان بسحب الترخيص الممنوع للشركة الكندية .

- وفى فبراير ١٩٩٢ م تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المسألة وعقدت اللجنة اجتماعين في الخرطوم في مارس ١٩٩٢ م وفى القاهرة في أكتوبر عام ١٩٩٢ م وكان مقرراً عقد الاجتماع الثالث في الخرطوم في يناير ١٩٩٣ م غير أن السودان قدمت مذكرة إلى مجلس الأمن في ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٢ م بشأن حلايب وردت مصر على المذكرة في ٦/ ١/ ١٩٩٣ م فعادت السودان وقدمت مذكرة مماثلة ثانية لجامعة الدول العربية فتوقفت أعمال اللجنة .

- ورغم اتفاق الرئيس مبارك والبشير على هامش القمة الإفريقية بالقاهرة في يونيه ١٩٩٣ م على العمل على إزالة نقاط الخلاف ، إلا أن السودان اتخذت عدداً من الإجراءات كان من شأنها زيادة التوتر في العلاقات مع مصر كالاستيلاء على الممتلكات المصرية بالسودان .

٣- صدام : تعددت دوافع التصعيد بين الدولتين في منتصف التسعينيات ومن ذلك :

- **محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥ :** . حيث قامت مصر بتعزيز وجودها العسكري والمدني في حلايب فقدمت السودان بمذكرتين لمجلس الأمن في ٢٩ يونيه و٦ يوليو عام ١٩٩٥ م ردت عليها مصر في العاشر من يوليو ١٩٩٥ م وقرر مجلس الأمن حفظ الموضوع فأعلنت السودان حالة التعبئة العامة تحت دعوى اكتشافها مؤامرة لغزو السودان من الخارج تدبرها المعارضة السودانية وتشارك فيها مصر بالدعم والتدريب وتحركت مظاهرات معادية لمصر تفاديا للاعتداء المصري .

- **عدم الاستقرار الداخلي في السودان :** أمام تدهور الأوضاع الاقتصادية وازدياد حدة أعمال العنف السياسي تجاه المعارضين والمواطنين على السواء والفشل في التوصل إلى تسوية لقضية الجنوب ، حيث تفاعلت هذه العوامل لتحد من شرعية نظام حكومة الإنقاذ في دفعها إلى افتعال هذه الأزمة .

- **تنامي العلاقات الإيرانية السودانية** : حيث اتجه السودان إلى توطيد علاقاته مع إيران في وقت كانت فيه العلاقات المصرية الإيرانية تشهد مزيداً من التوتر وهو ما اعتبرته مصر خطراً على أمنها القومي وعلى استقرار حدودها الجنوبية .

- **التوجهات السياسة للنظام السوداني** : . ذات الصبغة الإسلامية من خلال سيطرة الجبهة القومية الإسلامية على النظام وسعيها إلى فرص نموذجها الفكري والأيديولوجي على المستوى الإقليمي والعالمي وهو ما اعتبرته مصر تمهيداً لاستقرار نظامها السياسي .

٤- **تهدئة** : إزاء تدهور الأوضاع الداخلية في السودان وإزاء عزلة النظام السوداني عربياً وإقليمياً ودولياً بعد فرض العقوبات عليه من مجلس الأمن ، اتجه النظام السوداني إلى العمل على تهدئة التوتر مع مصر حيث التقى البشير مع مبارك أثناء القمة العربية بالقاهرة في يونيه ١٩٩٦ م وأسفر اللقاء عن عقد اجتماع مشترك بالخرطوم غلب عليه الطابع الأمني ، ولم تستمر المحادثات طويلاً .

وفى إطار السعي نحو مزيد من التهدئة جاءت زيارة الرئيس البشير إلى مصر في ٢٢ ، ٢٣ من ديسمبر ١٩٩٩ ، وفى نهاية الزيارة صدر بيان مشترك كان بين ما جاء فيه : . قرر الرئيسان تطبيع العلاقات بين البلدين تطبيعاً كاملاً وعودة السفير المصري في الخرطوم فوراً واتفق الرئيسان على حل مسألة حلايب في إطار تكاملي أخوى يشكل رافداً في حركة التكامل الشامل بين البلدين وتحقيقاً للمصالح الحيوية للشعبين اتفق الرئيسان على تنفيذ عدد من المشروعات الإستراتيجية الكبرى التي تحقق الأمن الغذائي للبلدين وللشعبين ويسهم فائض إنتاجها في تحقيق الأمن الغذائي العربي والإفريقي .

كما قرر الرئيسان سرعة رفع القيود على حركة الأفراد بما يفض إلى خلق سوق مشتركة موصول بالجهد المبذول لإقامة السوق العربية المشتركة واتفق الرئيسان على تشكيل لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين تتولى متابعة العلاقات المصرية السودانية ومتابعة تنفيذ ما تم عليه .

- توتر : وكان مصدره في هذه المرحلة توقيع اتفاق (شاكوس) بين الحكومة السودانية وعدد من الفصائل الجنوبية لتسوية قضية الجنوب في ظل رعاية أمريكية وفى غياب مصري اعتبرته مصر تسهيما لدورها ورغم أن التصريحات الرسمية المصرية عبرت عن حرص مصر على الوقوف مع السودان في ساعيه لتحقيق الاستقرار والوحدة في إطار سودان قوى يتمتع فيه كل أبنائه بحقوقهم كاملة ، كانت هناك مخاوف مصرية من انفصال الجنوب ، لأن من شأنه تهديد التكامل الإقليمي لوادي النيل مع احتمالات انفصال مناطق أخرى في السودان كما قد يؤدى إلى عدم التوازن الداخلي في السودان ، هذا بالإضافة إلى تأثير الانفصال على موارد المياه المصرية ، كما تحفظت مصر على الطريقة التي جرت بها المفاوضات في ليبيا بوساطة ورعاية أمريكية مع استبعاد مصر بضغوط أمريكية ، مما يعنى تهميش الدور المصري وتجاهل المبادرة المصرية – الليبية لصالح النفوذ الكيفي ومبادرة الإيجاد ، ووضعت مصر هذا التحفظ في إطار العلاقة مع السودان حيث كانت ترغب في أن تصر الحكومة السودانية على إشراك مصر في جهود المفاوضات وقد قوبل التحفظ المصري بقدر من الفتور والجهود في السودان ، فظهرت بعض المقولات بأن أبناء السودان هم الذين كانوا يقاتلون ومن ثم فلهم وحدهم الحق في إيقاف الحرب وبالطريقة التي يرونها مناسبة ، وأن مصر لم تبذل الجهد الكافي لدعم السودان ، وأنها كانت تستقبل المعارضة السودانية بأطرافها الشمالية والجنوبية الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وأنها تحتفظ كذلك بعلاقات جيدة مع جون قرنق وتستقبله كزعيم سياسي وتعددت الانتقادات التي لم تقف عند هذا الحد بل تعدته إلى التلويح بتحريك ملف الخلاف الحدودي حول حلايب .

- تعاون : بعد أن هدأت الانفعالات الأولى التي صاحبت التحفظ المصري على حق تقرير المصير بدأ يظهر نوع من التحول الهادئ في السياسة المصرية التي قررت التعامل مع الأمر الواقع فأعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل الوحدة ومن أجل تذليل الصعاب أمامها ، وبدأ أن السياسة المصرية التي

حافظت عليها صلاتها بمختلف القوة السياسية المعارضة أصبحت ذات فائدة إذ تستطيع مصر من خلال هذه الصلات أن تؤدى دوراً توفيقياً يساعد على توفير أجواء داخلية وإقليمية أفضل لمسارات آمنة لإنهاء المفاوضات بنجاح وبقدر من التوازن .

كما شهدت هذه المرحلة اتجاها متزايدا نحو تسريح عمليات التعاون وتوسيع حجم التبادل التجاري في العديد من المجالات مثل استيراد اللحوم والمواد الغذائية السودانية والاتفاق على إنشاء ميناء نهرى على ملكال نهر النيل الأبيض إلى جانب المشروعات المطروحة للربط الكهربائي بين مصر والسودان وتقوية ودعم وسائل الاتصالات والطرق والمواصلات بينهما وزيادة المساحة المزروعة بالقمح في السودان بالخبرات المصرية وتنمية زراعات الذرة الصفراء في السودان لسد الاحتياجات المصرية وكذلك إنشاء معهد زراعي في مدينة ملكال وإقامة مشروع لتنمية زراعة الأرز في مدينة أويل إلى جانب تطوير مشروعات الزراعات النيلية في الجنوب ومشروعات الزراعة التي تعتمد على الأمطار هذا بجانب الاتفاق على إنشاء عدد من الشركات العملاقة في مجالات المعلومات التعبئة والاقتصادية وبرامج الكمبيوتر وتوقيع اتفاق لتنفيذ مشروع إنشاء طريق بور سودان – عطبرة بطول ٨٥ كيلو متراً وتم التأكيد في إطار هذه الاتفاقات على عدة مبادئ للتكامل أهمها : .

- إنهاء تضارب الرؤى حول طبيعة علاقات الدولتين وتعزيز وحدة السودان داخل حدوده الجغرافية ، ودعم خيار الديمقراطية التعددية والعمل على حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان ومحاربة العنف والتطرف والإرهاب وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد البلدين وضمان حرية الانتقال للأفراد ورؤوس الأموال .

- ثم كانت زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى القاهرة في ١٨/ ١/ ٢٠٠٤ لبحث الدور المصري في تعزيز وحدة السودان خلال الفترة الانتقالية التي أقرها السلام والسعي نحو تعميق مشاريع التكامل بين البلدين وتعمير جنوب السودان وخلق تحرك عربي نشط للاستثمار في السودان وجذب الجنوبيين لخيار الوحدة .

- ثم جاء توقيع (اتفاقية الحريات الأربع) بين مصر والسودان والتي تتعلق بحرية التنقل والإقامة والعمل والتملك لتوفر إطاراً قانونياً بين مصر والسودان والتي تتعلق بحرية التنقل لتفعيل إستراتيجية التعاون وقد بادر السودان بطرحها للتعاون مع مصر بعد أن تم توقيع اتفاقيات مماثلة مع ليبيا وكذلك مع بعض الدول الأفريقية في إطار تجمع الساحل والصحراء وفى هذا الصدد يبرز أن التفاعلات المصرية السودانية تتم عبر شبكة من القنوات الرسمية وغير الرسمية على المستوى الثنائي وعلى المستوى (متعدد الأطراف) في إطار حوض النيل فعلى المستوى الثنائي تجد علاقات حكومية رسمية بين مؤسسات رئاسية وتشريعية وتنفيذية قائمة في كل من البلدين وفى داخل هذه العلاقات الرسمية نجد نمواً وتبادلاً بين مؤسستين لهما وضع خاص وتأثير متنوع الدرجات في داخل كل من الحكومتين ، كما توجد علاقات غير حكومية قائمة ومتفاعلة بين قطاعات ذات تأثير في كل من البلدين مثل الطرق والجماعات الصوفية والحركات الدينية الإسلامية والمسيحية والقبائل المتجاورة على الحدود المشتركة والنوبيين في منطقتي النوبة المصرية والسودانية والقرابات والمصاهرة والأحزاب والمهنيين والمثقفين والاتحادات والنقابات .... الخ .

أما على المستوى متعدد الأطراف ويتمثل في التنسيق في إطار دول حوض نهر النيل(٧ دول أفريقية تجاور مصر والسودان وتشترك معها في الحدود السياسية) كما تشترك الدولتان في عضوية منظمات عربية وإسلامية وأفريقية .

ومن حيث الآليات يتم التميز بين مجموعتين أساسيتين :

- **الأولى :** الآليات التقليدية وتتمثل في اللجان العليا المشتركة حيث قامت بنية (التكامل) منهاجاً وميثاقاً على اجتماعات (اللجنة الوزارية العليا المشتركة) وفى إطارها تشكلت تسع لجان فنية وزارية تضم الوزراء المعنيين بمجالات الزراعة والري والثقافية والأعلام والتعدين والنقل والمواصلات ، والمالية والاقتصاد والتجارة ، والشئون الدينية والثقافية والأعلام والشباب والسياحة

والتعليم والبحث العلمي والشئون الاجتماعية والصحة والعمل والتعاون والشئون القانونية ، والمنطقة المتكاملة – أسوان والمديرية الشمالية .

- وقد أثمرت هذه اللجان عدداً من الإنجازات : الاتفاقات والمشروعات في مجال الزراعة والري (مشروع جو نقلى والرمازين) والتجارة والاقتصاد (شركة الاستثمار المصرية السودانية لإدارة المشروعات الاقتصادية المشتركة) والصناعة والتعدين (الشركة المشتركة للتعدين) مشروعات صناعة الأغذية والجلود والجرارات والغزل والنسيج والسكر والورق والزجاج والأسمنت) والنقل والمواصلات (الربط بين الدولتين عن طريق خطوط السكك الحديدية والبرية والنهرية) والشئون الدينية والثقافية والأعلام والشباب والسياحة (إتاحة المجتمعات الثقافية والمركزية والأعلام المشتركة والإنتاج التلفزيوني والسينمائي) .

- وفى يوليو ٢٠٠٢ وبعد اجتماعات اللجان العليا المشتركة أعلنت الدولتان التزامهما بتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ١٠٠ ٪ على واراتهما وذلك خلا ل اجتماع رؤساء حكومات الكوميا الذي عقد يومي ٣٠ ، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ ثم التوقيع على تفعيل اتفاقية الكوميا بين البلدين في ٢٣ مايو ٢٠٠١ وذلك باستثناء بعض السلع من الأعضاء الجمركي طبقاً لقوائم متفق عليها .

- إلا أن هناك تباطؤا في الإدارة السياسية نحو تسريع مستويات التعاون الاقتصادي وهو ما يمكن ملاحظته في توقيع تفعيل اتفاقية الكوميا الذي تم بعد ثمانية أشهر من التوقيع على الاتفاقية الأصلية في لوزاكا ورفض اتحاد الصناعات السوداني لسبعين سلعة مصرية بدرجة في قوائم السلع المتبادلة المعفاة من الجمارك .

- ومما يلاحظ على عمل اللجان أنه رغم تعدد أنماطها وتعدد اجتماعاتها فإن دورها كان محدداً في تفعيل التكامل كما أن المسائل الكبرى بين البلدين لم تدخل فعلياً في إطار عمل هذه اللجان كاتفاقية قناة جونقلى التي وقعت قبل مناهج التكامل ١٩٧٤ م واتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت عام ١٩٧٦ م كما ظلت

مسائل الري في حدود الهيئة المشتركة لمياه النيل التي ظلت عملياً كيانا مستقلاً .

الثانية : الآليات المستجدة وتتمثل في تفعيل البعد الشعبي في العلاقات بين البلدين وخلق مصالح مشتركة بعيداً عن المستويات الرسمية كاتفاقات تبادل الخبرات بين قطاعات ومنظمات العمل الشعبي وهو ما برز في تكوين المنتدى الأهلي المصري السوداني بمشاركة نحو (٥ جمعية أهلية في مايو٢٠٠٣ تحت رعاية جامعة الدول العربية والمركز المصري لمساندة المنظمات الأهلية وتوقيع أربع اتفاقيات تعاون بين جمعيات مصرية وسودانية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة والسكان .

- كما تحركت الحكومة المصرية على مستويين الأول على الساحة العربية لحشد الدعم السوداني بداية من قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢ التي قررت إدراج الشأن السوداني موضوعاً رئيسياً للاهتمام العربي ووضعه كبند دائم في اجتماعات القمم واجتماعات مجلس الجامعة إضافة لإنشاء صندوق لإعمار جنوب السودان تساهم بقية الدول العربية وقيام الصندوق بمشاريع تنموية محددة تقوم بتمويلها صناديق التمويل العربية وقد نجح الصندوق في دورته الثالثة في السابع من يونيه ٢٠٠٣ م في إدراج عدد من المشروعات التي تمولها صناديق التمويل في كل من الكويت والإمارات والسعودية .

والمستوى الثاني كان على الساحة السودانية من خلال تفعيل العلاقات مع كافة الفاعليات السياسية السودانية حيث اختصت مصر توقيع إعلان القاهرة في ٢٤ مايو ٢٠٠٣ بين الحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيس حزب الأمة والحزب الاتحادي وذلك بهدف تفعيل الدور العربي في مفاوضات (شاكوس) وعدم تهميش الفاعليات السياسية الشمالية في أي اتفاق قادم للسلام .

٢- حق التنقل :

انطلاقا من الحرية الشخصية الحق الطبيعي نصت الاتفاقية على حق مواطني

البلدين في التنقل والحركة بين مصر والسودان بموجب جواز السفر ساري المفعول ، أو أية وثائق يتم الاتفاق عليها عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية المعتمدة رسميا لدى القطرين ، دون قيود إلا التي يفرضها القانون .. وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحق أنه لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة . كما أنه نص على أنه لكل فرد حق في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده ، وفي العودة إلى بلده .

والملاحظ في هذا الجانب أن لا تزال هناك عقبات رغم أن الجانب السوداني كان قد بدأ بإلغاء كافة التأشيرات للمصريين الداخلين للسودان ثم عاد وعمل بقاعدة المعاملة بالمثل حيث أن الحكومة المصرية تقييد دخول حملة الجوازات العادية من الرجال ممن سنهم أكبر من ١٨ سنة .. وإن كان منح التأشيرة نفسها يستغرق وقتا أقل من السابق .

إصدار السيد وزير الداخلية السوداني القرار الوزاري رقم ٢٠٥ بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٠٤م والذي أعفى بموجبه المواطنين المصريين من ضوابط الهجرة والتي تشمل ضوابط الدخول ، الخروج ، الإقامة والتنقل .

ومن ناحية أخرى فإن الجانب المصري بدأ في تطبيق الاتفاق بصورة متدرجة ، حيث قرر الإجراءات التالية :

- اختصار مدة منح تأشيرة الدخول لحاملي الجوازات العادية بـ (٣) أيام .

- منح تأشيرة الدخول خلال ٢٤ ساعة للحالات الخاصة والمرضية وأعضاء الوفود الرسمية ورجال الأعمال والطلاب الدارسين بمصر مع تقديم ما يثبت ذلك .

- منح السودانيين المقيمين بالدول الأوروبية والخليجية تأشيرات الدخول بمنافذ الوصول بشرط وجود إقامة سارية وتأشيرة خروج وعودة من الدول المقيمين بها .

- إعفاء حاملي جوازات السفر الرسمية والخاصة من تأشيرة الدخول إلى مصر أسوة بالجوازات الدبلوماسية .

- منح السودانيين المقيمين بالولايات المتحدة وكندا واستراليا تأشيرات الدخول بمنافذ الدخول المختلفة شرط وجود إقامة سارية وتأشيرة خروج وعودة من الدول القادمين منها .

- حذف عبارة غير مصرح له بالعمل من خاتم تأشيرة الدخول .

- رفع سن الأطفال المعفيين من تأشير الدخول من سن ١٤ عاما إلى ١٦ عاما .

- منح رجال الأعمال تأشيرة دخول متعددة لمدة عام .

- إعفاء المواطنين السودانيين فوق ٥٥ عاما من شرط الحصول على تأشيرة دخول للأراضي المصرية .

- منح تأشيرة متعددة لمدة ستة أشهر .

يرى الجانب السوداني أن التدرج بطئ في تحديد هذه الإجراءات وأنها حتى الآن لم تصل إلى التطبيق الكامل لما جاء في الاتفاق .

٣- حق التملك

نصت اتفاقية الحريات الأربع على منح مواطني البلدين الحق الكامل في التملك والانتفاع بالأراضي والعقارات والمنقولات ، والتصرف فيها ، انطلاقا من النص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ١٧ (١) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره . (٢) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً ..

وفي إطار الاستثمار ووفقًا للقوانين واللوائح في كلا البلدين لا توجد مشكلة في التملك من هذا الباب فقد منح قانون الاستثمار في كلا البلدين هذا الحق للمستثمرين . لكن لم تقنن أي قوانين أو تعدل لإدخال الاتفاقية من ضمنها لتسمح بالتملك بشكل شامل وكامل أسوة بمواطن البلد الأصلي .

يقرر اتفاق الحريات الأربع حرية التملك لمواطني البلدين حيث ينص في هذا الصدد على الآتي :

«يتفق الطرفان على تمتع مواطنيهما بحق التملك والانتفاع بالأراضي والعقارات والمنقولات والتصرف وإنشاء الشركات ، كما اتفق القطران على اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لتطبيق ذلك » .

وبالنسبة للوضع في السودان فإن القانون السوداني لا يجيز تملك الأجانب للأراضي إلا بموافقة مجلس الوزراء . حيث يقرر قانون التخطيط العمراني لسنة ١٩٩٤م في المادة (٥٩) منه الآتي : «مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤١-ج) أو أي أحكام قانون آخر لا يجوز لأي شخص أجنبي أن يمتلك أي قطعة أرض في السودان بأي طرق التملك ما لم يحصل على موافقة من مجلس الوزراء» .

ووفقًا لذلك النص فإنه لا يجوز للمصري أن يتملك أرض في السودان إلا بموافقة مجلس الوزراء .

ويختلف الوضع في مصر عن السودان حيث يجيز القانون المصري تملك الأجانب للأرض في مصر ، وينظم هذا الحق القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦م الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء . ويسري هذا القانون على المواطن السوداني باعتباره من الأجانب .

وقد حددت المادة (١) مبدأ تملك الأجنبي للأرض في مصر وشروط هذا التملك وتتمثل في أن يكون التملك لعقارين أو أكثر على ألا تزيد مساحة كل عقار على أربعة ألف متر . وأن لا يكون العقار من العقارات المعتبرة أثرًا في تطبيق أحكام قانون حماية الآثار .

وقرر القانون أيضًا قيدًا أساسيًا بشأن ملكية الأجنبي للأرض في مصر وهو عدم جواز التصرف في العقار قبل مضي خمس سنوات من تاريخ اكتساب الملكية إلا بموافقة مجلس الوزراء .

ويقرر القانون المصري حظر تملك الأراضي الزراعية بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٩٦م الخاص بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها .

وينطبق مبدأ الحظر أيضًا على الأراضي الصحراوية بموجب القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨١م في شأن الأراضي الصحراوية[١] .

٤- حق الإقامة والاستثمار :

نصت الاتفاقية على حق مواطني البلدين في الإقامة والاستثمار بالبلد الآخر أي حق أي طرف في الاستفادة الكاملة من مزايا الاستثمار والدخول في كافة المشروعات المسموح بها وفقًا لقوانين الاستثمار في كل بلد دون قيود إلا تلك التي يفرضها القانون . كذلك الحق المطلق في الاستفادة من المزايا وأولها بالتأكيد هو الحق في الإقامة . وهناك عوامل كثيرة في خلق مناخ جاذب للاستثمار في كلا البلدين . وعلى رأس هذه العوامل رغبة الحكومتان الجادة في تطوير بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين من البلدين .

وقد أشارت التقارير إلى التقديم الجيد المحرز في هذا الجانب وقد انعكس هذا على الأعداد الكبيرة من المستثمرين الذين قاموا بتأسيس استثمارات لهم في كل من مصر والسودان ، وقد نفذ الكثير من هؤلاء مشروعات استثمارية ناجحة .. فمثلاً المستثمرين المصريين الذي لديهم مشروعات بالسودان حتى سبتمبر ٢٠٠٦ تراكميًا (حوالي ٤٣٢ مشروع مصري خالص و٢١٩ مشترك مع سودانيين) ٥٥٪ منها بعد العمل باتفاقية الحريات الأربعة .

كما ذكرنا سابقًا فإن الجانب السوداني أصدر القرار الوزاري رقم ٢٠٥ بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٠٤ ويتضمن ذلك القرار حرية التنقل والإقامة .

(١) وزارة الخارجية ، الخطوات التنفيذية بشأن اتفاق الحريات الأربع .

أما الجانب المصري فقد تبنى أيضًا نهجًا متدرجًا بشأن تطبيق حرية الإقامة كما هو الحال بالنسبة للتنقل ، حيث تتمثل الإجراءات التي اتخذها بشأن الإقامة في الآتي:

(أ) منح السودانيين القادمين لمصر إقامة لمدة ٦ أشهر بمنافذ الوصول المختلفة .

(ب) إعفاء السودانيين من رسوم الإقامة عدا غرامة التخلف .

(ج) إعفاء السودانيين من قيود التسجيل .

تقييم تنفيذ الاتفاقية :

أجريت دراسة علمية هدفت للتعرف على مستوى تنفيذ الحريات الأربعة مربوطًا بالجودة . وكذلك لتوظيف منهج اختبار الفروض للتحقق من العلاقة بين تنفيذ الاتفاقية ممثلاً في جودة الخدمات المقدمة عبر الحريات الأربعة من وجهة نظر المستفيدين منها في كلا البلدين بأبعاد الجودة التي تشتمل على الملموسية والاعتمادية والاستجابة والأمانة والتعاطف . وكذلك الكشف عن المنافع التي يمكن أن تحصل عليها الحكومتان السودانية والمصرية من وراء قياس تنفيذ الاتفاقية وجودة الخدمات المقدمة عبرها والعمل على تطوير هذه الخدمات وصولاً لهدف أساس ألا وهو رضا المستفيدين . أيضًا هدفت الدراسة لتقديم قاعدة بيانات للجهات المسئولة عن ملف الاتفاقية لأجل تصويب أوضاعها فيما يتعلق بجودة الخدمات المقدمة عبر الحريات الأربعة ومن ثمة مساعدتها لمعالجة نقاط الضعف .

حدود وعينية الدراسة :

من المعروف أن لكلّ دراسة محدداتها الخاصة والتي تعكس مدى الدقة والالتزام بمنهجية الدراسة بشكل عام ويمكن بيان هذه الحدود من خلال المحاور التالية :

١- استخدم في هذه الدراسة أسلوب العينة لصعوبة إجراء الحصر الشامل لجميع المستفيدين من اتفاقية الحريات الأربعة فضلاً عن أن هذا الأسلوب يعد أكثر عمليًا لواقعية نتائجه وتوفيره المزيد من الوقت والجهد .

٢- لصعوبة إجراء الدراسة في الدولتين لذا فقد اقتصرت الدراسة على بعض المستفيدين في السودان (ولاية الخرطوم) ومصر (القاهرة) .

أداة الدراسة :

تمثلت أداة الدراسة بالاستمارة التي كانت من النوع المركب المكشوف الهدف وظهر ذلك واضحًا من خلال طبيعة الأسئلة والتي يمكن تقسيمها إلى محورين الأول خاص بالأسئلة المتعلقة بالعوامل الشخصية كالعمر والجنس والمهنة والدخل وغيرها من المحاور الشخصية . بينما تناول المحور الثاني الأسئلة الخاصة بمدى تنفيذ الحريات الأربعة من وجهة نظر المستفيدين (سودانيين ومصريين) والتي كانت مكونة من ٢٣ فقرة وقد تم إفراغها ضمن مقياس (ليكرت) الخماسي .

وقد تم توزيع (٤٠٠) استمارة استبيان على المستفيدين المباشرين من الاتفاقية استرد منها (٣١٠) استمارة أي بنسبة ٧٧.٥٪ .

وللتحقق من صدق الاستبيان كأداة لجمع البيانات تم عرضها على عدد من المحكمين المختصين كما عرضت على عدد من أصحاب الخبرات العلمية والعملية المتراكمة للتأكد من دقة صياغة فقرات الاستبيان وصحة العبارات المستخدمة ووضوح عناصرها ومصطلحاتها وقد جرى تعديل بعض الفقرات والعبارات لرفع درجة المصداقية للأداة وذلك قبل إخضاعها للتحليل الإحصائي وقد تم قياس مستوى الثبات والتناسق الداخلي للعوامل المكونة للأبعاد الخمسة لقياس مدى تنفيذ الاتفاقية وكانت نتائج التناسق الداخلي باستخدام مقياس (كرون باخ ألفا) كالآتي :

١- البعد الأول : الجوانب الملموسة من الخدمات التي تغطيها الاتفاقية وتتكون من أربعة عوامل وتساوي ٦٨.٤٪ .

٢- البعد الثاني : الاعتمادية وتتكون من سبع عوامل وتساوي ٨١.٤٪ .

٣- البعد الثالث : الاستجابة للتنفيذ وتتكون من خمسة عوامل وتساوي ٧١.٨٪ .

٤- البعد الرابع : الإحساس بالأمان ويتكون من ثلاث عوامل ويساوي ٦٩.٧٪ .

٥- البعد الخامس : التعاطف من الاتفاقية ويتكون من أربعة عوامل وتساوي ٧٧.٣٪ .

يلاحظ من النتيجة أن مستوى التناسق الداخلي بين العناصر المكونة لكل بعد من الأبعاد الخمسة يعتبر مقبولاً في مثل هذه الدراسات لأنه أعلى من الحد المقبول الذي هو ٦٠٪.

أسلوب جمع البيانات :

اعتمد الباحث في جمع بياناته الأولية على أسلوب الاستمارة والتي ساهمت في بناء إطار عملي للدراسة حيث تم توزيع ٤٠٠ استمارة فضلاً عن البيانات الثانوي والمتمثلة بالكتب والأبحاث والمنشورات والتي ساهمت أيضًا في إعداد إطار نظري للدراسة .

مزايا الدراسة الحالية :

١- إن هذا النوع من الدراسات يعبر عن مستوى تنفيذ الاتفاقية ومدى توافق هذا المستوى من التنفيذ مع رغبات وحاجات المستفيدين مما يحفز العديد من الباحثين ذات العلاقة بهذا الملف الاستمرار في دراسة مستوى تنفيذ هذه الاتفاقية من وقت لآخر كل ذلك بهدف الوقوف على آخر رغبات واحتياجات وتوقعات

المستفيدين حول نوعية الحريات والخدمات المطلوب تقديمها .

٢- إن هذه الدراسة هي الأولى في هذا المجال في البيئة السودانية المصرية (في حدود علم واطلاع الباحث) والتي من خلالها تمكنا من تحديد وتشخيص مستوى تنفيذ اتفاقية الحريات الأربعة من وجهة نظر المستفيدين وضمن خمسة أبعاد لقياس هذه الجودة المتمثلة بالملموسية والاعتمادية والاستجابة والأمان والتعاطف .

٣- إن الإطار النظري لهذه الدراسة عبر عن الأطروحات والتوجهات الحديثة في مجال قياس الجهد السياسي من خلال اتفاقية الحريات الأربعة فضلاً على أن هذه الدراسة ركزت على واحد من الموضوعات المهمة التي تهم دولتي مصر والسودان من خلال قياس مستوى التنفيذ والعمل على معالجة الثغرات .

الإطار النظري :

يمكن تحديد خمسة أبعاد مختلفة لقياس مدى تنفيذ اتفاقية الحريات الأربعة :

١ - الملموسية وتمثل الجوانب الملموسة والمتعلقة بالحريات الأربعة ومدى تنفيذها على أرض الواقع مثل حق العمل وحق التملك وحق النقل وحق الاستثمار .

٢- الاعتمادية وتعبر عن قدرة الآليات في البلدين وخاصة السودان من وجهة نظر المستفيدين على منح هذه الحقوق وتقديم الخدمة في الوقت الذي يطلبها المستفيد وبدقة ترضي طموحه كذلك تعبر عن مدى وفاء الجانبين بالتزاماتهما تجاه المستفيدين .

٣- الاستجابة وهي القدرة على التعامل الفعال مع كل متطلبات المستفيدين والاستجابة لشكاويهم والعمل على حلها بسرعة وكفاءة بما يقنع المستفيدين بأنهم محل تقدير واحترام . إضافة لذلك فإن الاستجابة تعبر عن المبادرة في تقديم الخدمات المرتبطة بالحقوق من قبل الموظفين بصدر رحب .

٤- الأمان وهو الاطمئنان من قبل بأن تنفيذ الاتفاقية بخدماتها المقدمة للمستفيدين تخلو من الخطأ أو الخطر أو الشك شاملاً الاطمئنان النفسي والمادي.

٥- التعاطف وهو إبداء روح الصداقة والحرص على المستفيد وإشعاره بأهميته والرغبة في تقديم الخدمة حسب حاجاته .

تقييم مدى تنفيذ الاتفاقية

التقييم	التكرار	النسبة
ممتاز	٣٢	١٠٪
جيد جدًا	٦٥	٢١٪
جيد	١٢٦	٤١٪
مقبولة	٥٤	١٨٪
متدنية	٣٣	١٠٪
المجموع	٣١٠	١٠٠٪

يظهر من الجدول أعلاه أن تقييم تنفيذ الاتفاقية كان ١٠٪ ممتازة في حين يرى ٢١٪ من أفراد العينة على أن مستوى التنفيذ جيد جدًا و٤١٪ على أنه جيد وأن ١٨٪ من العينة عبرت عن أن تنفيذها مقبول كما أن ١٠٪ من أفراد العينة كانوا غير راضين عن تنفيذ الاتفاقية .

كما لوحظ من الإجابات أن سبب استمرار تعامل عدم الراضين عن مستوى التنفيذ هي بسبب القوانين التي لم تعدل أو بسبب عدم وضوح الرؤيا للموظفين العاملين في مجال تقديم تسهيلات الحريات الأربعة .

بشكل عام فإن النتائج التي أظهرها الجدول أعلاه يشير إلى انطباع إيجابي متدن من قبل المستفيدين من تنفيذ الاتفاقية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا التغير

(٢.٥٨) وفقًا لمقاس ليكرت الخماسي لذا فإن المستوى الكلي للتنفيـذ يقـع بـين جيد ومقبول[1] .

التقييم :

١ - الجانب السوداني[2] :

نوع الحرية	التطبيق في السودان		
	القوانين	اللوائح والنظم	التنفيذ الواقعي
العمل	لم تعدل	عدلت	بطيء
التنقل	لم تعدل	عدلت	جيد
التملك	عدل جزئيًا	عدلت	بطيء
الاستثمار	عدل	عدلت	جيد

٢- الجانب المصري :

نوع الحرية	التطبيق في السودان		
	القوانين	اللوائح والنظم	التنفيذ الواقعي
العمل	لم تعدل	لم تعدل	معدوم
التنقل	لم تعدل	عدلت لفئات	وسط
التملك	عدل جزئيًا	عدلت	جيد
الاستثمار	عدل	عدلت	جيد

التوصيات :

إزالة جميع العوائق التي تحول دون تنفيذ الاتفاقية على الوجه الأكمل عن طريق

(١) جمال فضل الله ، رسالة ماجستير بعنوان : «اتفاقية الحريات الأربعـة بـين مصـر والسـودان». مرجـع سـابق ص١٣.

(٢) تقرير مركز تنمية المجتمع أبريل ٢٠٠٦ ، ص٢٦.

اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي :

١- تبلور وعي شعبي ضاغط يفرض على أصحاب القرار السياسي إرادة الالتزام به .

٢- زيادة الوعي والإرادة السياسية المتينة والداعمة للاتفاقية .

٣- تقوية التنسيق وآلية المتابعة .

٤- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدولتين وفقًا لبنود الاتفاقية .

٥- تعديل القوانين لتتلاءم مع حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .

٦- ضرورة العمل على إنجاز التكامل الاقتصادي والتأكيد على منطقة التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركي ، والسوق المشتركة ، والاتحاد الاقتصادي الشامل .

٧- تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار بين الدولتين.

٨- زيادة وتطوير وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية فيما بين الدولتين عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة .

٩- نشر والإعلان عن ضمانات ومزايا الاستثمار في البلدين .

١٠- ضرورة اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية في البلدين نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملاً ديناميكيًا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة .

١١- تنسيق السياسات الخارجية للبلدين تجاه العالم الخارجي ، سواء من

حيث القيود النوعية والكمية أم من حيث المعاملة التي تمنح لبعض الدول التي تساعد تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الأمثل.

١٢- وضع خطة مشتركة للتنمية ، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية . مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات التي كثيرًا ما تعترض تنفيذ المشروعات .

١٣- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدولتين مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقًا للأسس الاقتصادية ، ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا .

١٤- تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١).

خاتمة :

الروابط المتينة التي تربط بين مصر والسودان ليست وليدة اليوم ولا هي من صنع البشر بل إن الله تبارك وتعالى جمع بينهما بالرباط المقدس ولم تستطع أحداث التاريخ ومؤامرات الطامعين أن تنال منه أو تفصم عراه لأن الوحدة الطبيعية التي باركها الله رحمة للعالمين أسمى من الأشخاص وأبقى من الزمن لذلك فهي لا تعرف إلا طريقًا واحدًا لا يتبدل ولا يتغير طريق الخلود والبقاء ولم تكن الصلات يومًا ما حركة في اتجاه واحد بل ظلت على الدوام فيضًا متبادلاً وسيلاً متدفقًا في العطاء هنا وهناك في جميع المجالات مثل الاقتصاد والسياسة والإدارة والثقافة .

فالتكامل السوداني المصري واقع اليوم يحل كل المشاكل الاقتصادية بين البلدين وقد سلك السودان ومصر في عدة مناسبات خطوات للاستفادة من إمكانياتهما وتطويع قدراتهما ليكون وادي النيل ورقة التكامل بينهما مشكلاً أساسًا

(١) انظر : هذه الدراسة والعينات : د. الصادق علي سيد أحمد ، ورقة حول اتفاق الحريات الأربع بين السودان ومصر ، دراسة تقيمية ، مقدمة إلى ندوة مستقبل التكامل في معهد البحوث الإفريقية – جامعة القاهرة - ٢٠٠٦م.

للوحدة أمل الغد .

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى زيارة السيد / مصطفى عثمان إسماعيل وزير الاستثمار السوداني للقاهرة في ١٣/ ٣/ ٢٠١٣م وتوقيعه لعدد من الاتفاقيات بشأن تشجيع المشروعات الاستثمارية بين مصر والسودان في إطار اتفاقية الحريات الأربع وإشادته بما تم من مشروعات استثمارية من المستثمرين المصريين وزراعة حوالي خمسون فدان لمستثمر مصري بدأت تجربة زراعة فدان وقيام البنوك المصرية بفتح فروع في السودان مثل البنك الأهلي لخدمة المستثمر المصري وكذا الإشادة بالاستثمارات عند فتح الطريق البري بين مصر والسودان وأن هذه الاتفاقيات شجعت على قيام المستثمرين في البلدين بتحقيق تنمية اقتصادية في إطار الاستثمار بين البلدين مما يشجع على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين .

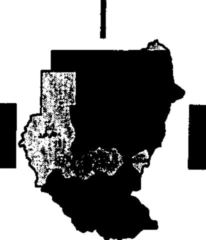
كما قام الدكتور/ هشام قنديل رئيس الوزراء المصري بزيارة إلى جوبا عاصمة جنوب السودان في ١٤/ ٣/ ٢٠١٣ . يرافقه رجال الأعمال المصريين وقام بتوقيع خمس بروتوكولات في كافة المجالات الصحية والزراعية والصناعية ، وأكد أن مصر بعد ثورة ٢٥ يناير تقوم بدعم علاقاتها مع أشقائها العرب والأفارقة وخاصة السودان ودول حوض النيل . واتفق مع الرئيس في جنوب السودان على التعجيل بعقد اللجنة المشتركة بين مصر وجنوب السودان وإزالة المعوقات والعقبات بشأن القضايا المشتركة . واتفق على إنشاء منطقة صناعية مصرية على مساحة مليون متر مربع قرب مطار جوبا تعنى بالاستثمارات الزراعية والصناعية لتحقيق التكامل بين البلدين .

وأن كل مجالات الاستثمار مفتوحة أمام رجال الأعمال المصريين في جنوب السودان وفيما يتعلق بمشكلة المياه بين مصر ودول حوض النيل أكد رئيس الوزراء المصري أن مصر على استعداد للتفاهم مع كل دول حوض النيل بشرط ألا يضر أي اتفاق بمصالحها ، كما رحب رئيس جنوب السودان بالزيارة وترحيبه

برجال الأعمال المصريين وبالمشروعات الاستثمارية للمصريين في جنوب السودان وأكد رئيس الوزراء على أن الطريق البري بين مصر والسودان وجنوب السودان سيفتح قريبًا وسيصل إلى أوغندا وتكون جوبا البوابة الرئيسية لمصر في أفريقيا .

ولتحقيق التنمية مع دول القارة بخبرات مصرية يحقق التكامل الاقتصادي بين مصر ودول حوض النيل من خلال المشروعات الاستثمارية لرجال الأعمال المصريين في القارة الإفريقية باعتبارها سوق واعدة لمصر لما تملكه مصر من خبرات تقنية علمية وما تملكه دول حوض النيل من موارد طبيعية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر ودول القارة الإفريقية وخاصة دول حوض النيل وبالخصوص دولتي السودان (شماله وجنوبه).





المبحث الثاني

مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان

أ- مقومات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان

١- يوضح بعض الباحثين أن سكان الدولتين (مصر والسودان) ما يزيد على مائة مليون نسمة وهى في تقديرهم سوق لا بأس بها من حيث الحجم في استيعاب السلع والخدمات المقدمة من قبل الدولتين بما يشجع على تبادل المصالح وتنشيط الحياة الاقتصادية، ويلاحظ أنها سوق مستهدفة منذ سنوات لمنتجات دول جنوب شرق آسيا والصين ومن باب أولى أن تكون سوقًا مساعدة لنجاح مشروع تكاملي

٢- العلاقات الاجتماعية التاريخية والتقارب الجغرافي بين البلدين مع الأخذ في الاعتبار أن البنية الأساسية يجب تطويرها من حيث ألطرق ووسائل الانتقال لتسهيل حركة التجارة والتبادل الاقتصادي بما يتناسب مع طبيعة المرحلة ومتطلبات العصر .

٣- مشاركة البلدين في المشروعات الإقليمية التي تستهدف التكامل الاقتصادى مثل الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد دخلت كلتا الاتفاقيتين حيز التنفيذ وبالتالي فالخطوات الأولى للتكامل مهدت ويبقى لمشروع التكامل بين

البلدين أن يسرع في الدخول في مراحل متقدمة من التكامل على المستوى الثنائي مع مراعاة الضوابط الاقتصادية الحاكمة في هذا المضمار .

٤- اتجاه كل من البلدين إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتبني برامج للإصلاح الاقتصادي تسهل مشاركة القطاع الخاص الذي يعول عليه بنسبة كبيرة في تفعيل مشروع التكامل وحتى يحقق الإفريقيين نوعاً من التنسيق بين البلدين فيما يخص قوانين الاستثمار بما يحقق المساواة بين أفراد البلدين والعدالة في الإعفاءات الضريبية وضمانات الاستثمار.

٥- اختلاف مستويات التنمية في مختلف القطاعات بين البلدين سوف يعضد علاقات التكامل ويخلق تشابكات اقتصادية بين هذه القطاعات خاصة إذا ما علمنا أن قطاع الصناعات التحويلية في مصر أكثر منه تقدماً في السودان وتمتلك السودان موارد ضخمة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في مصر بما يميزها عن الوضع في مصر .

٦- كثيراً ما كان الحديث عن الإمكانيات الزراعية للسودان هو المدخل الحديث عن التكامل بين البلدين وذلك من خلا توافر نحو مائتي مليون فدان صالحة للزراعة بينما الوضع في مصر لا يتعدى أكثر من ثمانية ملايين فدان وأن مصر تمتلك أيضاً الخبرة والأيدي العاملة المتدربة الزراعية وخبرات علمية متقدمة في هذا الشأن .

٧- حاجة مصر إلى اللحوم والسلع الغذائية وتوافر مقومات إنتاجها بأسعار مقبولة في السودان سوف يساعد على زيادة الاستثمارات في هذا الجانب بل من الممكن أن يتسع السوق العربي لهذا الإنتاج أن أحسن توظيفه .

٨- عقبة التمويل لمشروعات التكامل أصبح لها رافد عربي يتمثل في عودة جزء لا بأس به من الاستثمارات العربية المهاجرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية وقد اتجه جزء كبير منها إلى أسواق ماليزيا

وبعض البلدان العربية وفى حالة وجود مناخ استثماري مناسب يكون من السهل استقطاب جزء لا بأس به من هذه الأموال .

٩- دخول السودان دائرة البلدان المنتجة للبترول والاتجاه نحو إعمار الجنوب سوف يعمل على وجود عدد كبير من مشروعات البنية الأساسية التي من الممكن أن تساهم فيها الشركات المصرية .

١٠- القبول الشعبي لفكرة التكامل خاصة في ظل الأحداث التي يلمس منها المواطن العادي في البلدين أن المنطقة مستهدفة من قبل مخططات اقتصادية وسياسية من الخارج من أجل السيطرة على مقدراتها الاقتصادية والسياسية .

ب – أبعاد التكامل بين مصر والسودان :-

١- عدم وضوح مستقبل مشروع السلام في السودان بشكل يجعل الأقدم على الدخول في مشروعات التكامل من قبل القطاع الخاص مشوباً بالحذر مما يعنى العودة إلى الحديث عن المشاركات الحكومية بين الدولتين وهى بطبيعتها تعانى من شح الموارد التمويلية .

٢- عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية والتصنيف التنموي للسودان كدولة أقل نمواً يجعلان مشروع التكامل ينحصر في مرحلة منطقة التجارة الحرة إذ من الصعب الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي فالسودان حتى إذا تحقق لها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تريد أن تستفيد من مزايا الدول الأقل نمواً أو في حالة الأقدام على مرحلة الإتحاد الجمركي فالسودان بلا شك تحتاج في هذه المرحلة إلى دعم مادي تعوضه عن هذه الخطوة .

٣- يتسم المناخ الاقتصادي في كل من مصر والسودان بانخفاض مستوى دخل الفرد إلى جانب انتشار البطالة مما أضعف الثقل الاقتصادي لمصر والسودان فضلاً عن وجود معوقات تحد من قدرة البلدين على التنمية وما هو معروف أن التصنيف الدولي للوضع التنموي في البلدين أن مصر دولة نامية والسودان تصنف

ضمن البلدان الأقل نمواً .

٤- القصور الشديد في البنية الأساسية اللازمة لنهوض مشروعات التكامل بين البلدين خاصة ما يتعلق منها بشبكات النقل والمواصلات سواء البرية منها أو النهرية أو السكك الحديدية والجوية خاصة أن معظم المشروعات التي طرحت كانت سبباً في فشل قيام هذه المشروعات .

٥- عادة ما يشار إلى الروابط القوية بين الشعبين المصري والسوداني إلا أن هناك رأياً آخر يرى العلاقة بين الشعبين بأنها تتسم بالاتصال الشعبي الضعيف ويرى أصحاب هذا الرأي أن من عيوب تجربة التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان أنها تجربة قوية ولم يكن لها أثر اقتصادي وبالتالي لم يكن لها تكاملاً تاماً .

٦- المعالجات الروتينية لبعض أعمال التكامل من جانب قطاعات التمويل وعدم الجرأة في اتخاذ القرارات المناسبة لمشروعات غير تقليدية بطبيعتها .

وفى إطار المعوقات فإن كثير من الباحثين يؤكدون على أنه قد واجهت دورة حياة التكامل المصري السوداني وعبر فترات التاريخ المختلفة العديد من المعوقات والعقبات والكثير من المشكلات والتي أدت في كثير من الأحيان إلى إيقافها وعدم اكتمال نموها ونضجها ولعلها قد جاءت متفقة إجمالاً ومختلفة تفصيلاً كل حسب زاوية التحليل وتماشياً مع معطيات البحث فإن بعض الباحثين يرون بعض هذه المعوقات في صورتها الإجمالية ممثلة في عدد من الأبعاد فنتناولها على الوجه التالي

أولاً : . البعد السياسي : . تضافرت مجموعة من العوامل السياسية للحيلولة دون تحقيق التكامل التام بل وأحياناً إيقافه بصورة تكاد تكون شبه تامة منها الأتي :

١- طبيعة نظام الحكم في البلدين والتي اتسمت في أغلبها بالشمولية وطريقة نظام الحزب الواحد مع وجود بعض فترات الحكم المدني الأقرب إلى الديمقراطية ولعل نظام الشمولية وما توصف به من الانفراد في كل شيء يحول

دون تحقيق التكامل خاصة عند اختلاف رؤية النظامين المصري والسوداني ولذلك نجد أن أكبر العقبات المتولدة منها هو ما أشارت إليه بعض الدراسات بالحالة الانفصالية لنظم الحكم والتي تعنى الانفصال بين القاعدة الشعبية أو الوطنية والسلطة السياسية ، الأمر الذي يعنى عدم مشاركة المواطنين في أي من الدولتين في قول كلمته أو رأيه وتلبية رغبته فيما يخص قضية التكامل ، والتعبير عن الإرادة الشعبية في مسألة التكامل .

وفى مستوى أخر فإن الحالة الانعزالية تقود إلى تجميد العلاقات إلى ما يمكن تسميته (بالمرحلة الصفرية) في العلاقات المصرية السودانية والتي تتدهور بل تتوقف بسببها كل جهود التكامل وشاهد العصر على ذلك الفترةالتي أعقبت الاستقلال عام ١٩٥٦ م وكذلك الحالية شهدت النزاع حول حلايب وشلاتين ومحاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك في أديس أبابا وهكذا ربما مثلت طبيعة الأنظمة الحاكمة في كل من البلدين أول وأكبر وأقوى معوقات التكامل .

٢- غياب الإستراتيجية في العلاقة التكاملية بين البلدين والتي تبنى على دقة وقوة التخطيط المرحلي وتتسم بالديمومة والاستمرارية والمرونة في الاستجابة للمتغيرات وقوة الإلزامية في التطبيق غير متأثرة بتغيير الأنظمة السياسية ، ولعل فقدان هذه الإستراتيجية التكافلية أحد وأقوى أسباب إصابة التكامل المصري السوداني بالنكسات

٣- طغيان المسألة الأمنية في الدولتين بسبب المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ومن هنا جاءت سيطرة واستحواذ قضايا الأمن القومي للبلدين على الاهتمام الأكبر الأمر الذي ربما عكس إحساساً بأن سياسة البلدين تجاه بعضها البعض غالباً ما توجهها المؤسسات والقنوات والرؤى الأمنية وليس دائماً وكما هو مطلوب في إطار مؤسسات وهياكل الدولة والقنوات المعينة بهذا الشأن في إطارها السياسي والدبلوماسي بشقيه الرسمي والشعبي ولذلك طغى على علاقات البلدين طابع الحساسية والحذر الشديد ولعل ذلك من أخطر مضادات حدوث

التكامل ولو بدرجة بسيطة .

٤- سيطرة الصورة المشوهة على العقل السياسي في البلدين بسبب الحساسيات المتراكمة والتي ظلت في التنامي دون التواضع والجلوس معاً من أجل مسببات أزمة التكامل المصري والسوداني إذ جاءت أحد إن لم يكن كل الحلول جزئياً وليس كلياً نهائياً وإنما مؤقتاً وليس مستقبلياً فوقياً وليس جذرياً ، الأمر الذي أدى لإصابة التكامل والعلاقات المصرية السودانية بظاهرة الحساسية الوراثية أو الأزمات الوراثية حيث أصبح كل نظام يرث من النظام الذي يسبقه ملف الأزمات والحساسيات بدلاً من ملف الإنجازات ، والخطير في الأمر أن الشعوب تتأثر بهذه الظواهر ، خاصة في القضايا التي تخاطب المشاعر القومية مثل إحداث النزاع حول حلايب وشلاتين التي استدعى فيها الكل هويته فبرزت السودانية والمصرية بدلاً من ابن النيل وشطب وادي النيل ولعل مثل هذه الظواهر السابقة وغيرها ربما تؤدى إلى مزيد من التعقيد للعملية التكاملية إذا لم يتم علاجها بالاستئصال النهائي لكل هذه الحساسيات والأزمات .

٥- أبعاد مرتبطة بالوعي الاجتماعي ويأتي في قمتها مفاهيم جدلية الإناء والآخر فقد تأثر وتأخر التكامل كثيراً وتراكم وتجزء الإحساس بالأنا المصري تجاه السودان أو العكس ودلت التجارب أن قيمة هذا النداء الداخلي تستدعى وترتفع في أوقات الأزمات والتوترات بين البلدين وهو إحساس موجود عند أغلب إن لم يكن كل الناس ولكن يقل أو ربما يتم توظيفه بصورة صحيحة لمصلحة التكامل عند أصحاب الخبرات الطويلة والاحتكاك المتواصل والفهم العميق لمكونات الشعبين بجانب العقل والقلب السليم والإيمان بتساوي الانتماء لأي من الشعبين أو البلدين ولكن ما حدث أنه قد تم رهن التكامل أو العلاقات المصرية السودانية لمعيار ذاتي أنى مصلحي هو الأنا والذي فرض أن تمر عليه كل متعلقات ومشتملات هذه العلاقة وأن توضع تحت مجهر المقارنة الظالمة وغير المتكافئة مكونات العلاقة واحداً تلو الآخر بدءاً بالمكون التاريخي

ثم الحضاري الثقافي والسياسي والاقتصادي والديني وغيرها .

ويبدو أنه رهان خاسر ومعيار خاطئ فالتفصيل والتمايز سنة ماضية فلما هو تميزها على سبيل المثال في مجالات الإرث الحضاري والسياسي والتقدم التكنولوجي والفني والسياحي والسكاني وللسودان تميز في مجال الموارد والثروات الطبيعية والمياه والإمكانيات الزراعية والحيوانية والمعدنية والمساحة الواسعة والتعدد المناخي وغيره ، ومن ثم أشارت بعض الدراسات إلى أن التعامل القائم على أساس الأنا يقود إلى الاحتكام في بناء العلاقات وصناعة التكامل إلى أساس توازن القوى وهو ما لا يتناسب مع كلمة ومطلوبات التكامل الذي يفترض قيامه على أساس توازن المصالح الذي يسخر ويستفيد من التمايز والتفضيل والتنوع لسد عجز ونواقص الأخر مؤكداً ومحققاً حقيقة التكامل في التنوع وأن أي تكامل يقوم على توازنات القوى فهو خاسر وفاسد وآيل للانهيار ومنقوص عكس الذي يقوم على توازن المصالح فهو دائم ومتواصل مفيد وربما كان تكاملاً كاملاً يؤكد اعتراف وحاجة كل من الدولتين للآخر .

ثانياً : . البعد الإعلامي : مما لا شك فيه أن وسائل الأعلام تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية تجاه العقبات التي تواجه التكامل ربما كان لضعف الوجود الإعلامي في البلدين مردودات سلبية ، لأن وسائل الأعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في كل من الدولتين تؤدى رسالتها من منظور أمزجة صنع القرارات السياسي ، يضاف إلى ذلك أنه لا توجد مكاتب تمثل الصحف المصرية منذ الخمسينيات بالسودان ، وربما يقابل ذلك أيضاً غياب مكاتب للصحف السودانية الكبيرة مثل الأنباء والرأي العام وأخبار اليوم وقس على ذلك الإذاعة والتليفزيون ومن ثم يترتب على ذلك ضعف تناول المادة الخبرية واضعين في الاعتبار سخونة وخطورة تطور الأحداث في كل من البلدين والمصير المشترك في كثير من القضايا التي تمس وتهم الدولتين والتي يفترض تغطيتها ومتابعتها من قلب الأحداث ويكون فيها المصري والسوداني صانعاً وشاهدًا للعصر حتى لا تؤسس

المعلومات والذاكرة على الرواية والسماع والظن والاحتمال الذي هتك وما زال يهتك نسيج التكامل والعلاقات المصرية السودانية بالإضافة إلى باقي الجوانب الإعلامية التي يمكن أن تعطى تعريفاً بالبلدين من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية وغيرهما والتي يمكن أن تسهم في خلق وجدان مشترك يحقق التقارب المطلوب لنجاح العملية التكاملية . – وفى مستوى آخر وبرغم ضعف العملية الإعلامية في مجملها في تحقيق مطلوبات وأهداف التكامل المصري السوداني إلا أن أكبر مناطق الضعف أو الإشكالية يكمن في الرسالة الإعلامية وطريقة معالجة الأحداث المتعلقة بالبلدين ، ولعل ذلك ما يشكل وجهة نظر وعقل امتنان وادي النيل وبناء وعيه وذاكرته وإدراكاته وأبرز مثال على ذلك معالجة الصحف المصرية والسودانية لأحداث النزاع حول حلايب أو محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا فقد اتسمت بارتفاع معدلات الحساسية واستدعاء الأزمات التاريخية وبروز العنصرية وطغيان الأنا المصرية والسودانية .

- ومن جهة أخرى تناول الصحف المصرية والسودانية لمشكلة جنوب السودان ومشكلة دارفور من حيث المساحة الخبرية والمقالات التحليلية التي تصرف امتنان ودانى النيل والعالم الخارجي خاصة العربي بقضاياه المصيرية ، ويؤكد البعض أن تغطية القضايا والشئون السودانية في الإعلام المصري لا تتجاوز ١٠ ٪ ولها ما يقابلها أو يقل عن الشئون المصرية في الإعلام السوداني والجدير بالإشارة هو اختلاف تناول الأخبار والأحداث في وسائل إعلام الدولة عنه في وسائل إعلام المعارضة حيث لكل منهم وظيفة وسياسة إعلامية فمثلاً ربما ترى وسائل إعلام الدولة في كل من مصر والسودان اختصار أو حجب بعض القضايا والأحداث لضرورات سياسية واهية مما يضر ويشوش على عقل وفهم مواطن البلدين ، يؤدى إلى وضع الرأي العام في الاتجاه الخاطئ بينما يسعى إعلام المعارضة لتوضيح وكشف كل الحقائق خاصة في الدولة وهنا يدرك البعض

خطورة العملية الإعلامية والتي يفترض أن تدار بحكمة ودراية لخدمة التكامل والعلاقات المصرية السودانية .

ثالثاً : . البعد الخارجي : مما لا شك فيه أن التكامل المصري السوداني تأثر بعملية التدخل الخارجي من جانب الدول الأجنبية إذ أن الدول الغربية الاستعمارية إستراتيجيات وسياسات تقنينيه وتفكيكه تعمل على حدوث الانقسامات والانفعالات والتصدعات في كيانات الدول المستعمرة وقد ظهر ذلك واضحاً في السياسة البريطانية تجاه مصر والسودان حيث قامت مرة بتطبيق سياسة المناطق المغلقة على جنوب السودان في عام ١٩٢٢ م من أجل فصله ثقافياً ووقف المد الإسلامي واللغة العربية إلى الجنوب والدول الأفريقية المجاورة له ، وبذلك بذرت بذور الفتنة والشتات التي ما زالت حتى هذه اللحظة ، والمرة الثانية عندما سعت لفصل السودان عن مصر ودعمت الصفوة والنخب السودانية ووقفت بجانب التيار الانفصالي حتى تم لها ما أرادت بل ويرى بعض الباحثين أن كل سياساتها سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تنموية بصفة عامة هدفت لوضع بذور التباعد والاختلاف والشقاق .

بالإضافة إلى دور السياسات الإسرائيلية والأمريكية في كل المنطقة هي مواصلة لسياسة الدول الغربية لسياسة النحت للدول الأفريقية وتعزيز القطرية لضرب التكتلات الإقليمية والمشروعات الوحدوية ، ومن ثم انفصل السودان عن مصر في لحظة مضت في عام ١٩٥٦ م وأعاقت وأضعفت التكامل المصري السوداني حتى الآن ، ويجرى الآن ذات السيناريو ويتكرر لبتر جزء آخر من أعضاء وادي النيل وهو جنوب السودان ، فمصر والسودان في توحد للمشاعر والمصير المشترك ينتظران بترقب وحيطة وحذر ما سوف يسفر عنه الاستفتاء حول تقرير المصير بالوحدة أو الانفصال دعماً للتكامل المصري والسوداني .

ومن ثم يخلص بعض الباحثين إلى أنه ليس ثمة حتمية لتكامل أو اندماج دول لمجرد أنها متجاورة أو من أصول طبيعية أو تاريخية أو عرقية واحدة أو بسبب

تشابه النظم السياسية أو الاجتماعية لأن إرادة التوحد تحكمها اعتبارات أخرى معقدة وفق تطور الثابت والمتغير في علاقة المتجاورين أو المتباعدين كما تفرض تفاعلات العوامل الداخلية والخارجية مدركات متغيرة ، وقد اختارت مصر والسودان طريق (التطور المستقبل) في لحظة الاختيار التاريخي التي أعقبت مرحلة الخيارات الاستعمارية عقب الحرب العالمية الثانية فقد كان البلدان محملين طوال فترة الاستقلال بعوامل التباعد بأكثر مما يوحى به خطاب التكامل أو التوحد فارتباطات مشروع الدولة الوطنية التي يقع السودان في القلب منها فمصر تنظر بقلق دائم إلى الشرق أوسطية بينما السودان يركز توجهاته الإستراتيجية على القرن الأفريقي وبلاد السودان والبحيرات والبحر الأحمر بما كان يوحى بمسارات متعددة الأطراف للتكامل وبينما نشطت مصر في آفاق اختياراتها فإن السودان لم يفعل الكثير ولذا بدأ التكامل بين مصر والسودان بدون أفق ولم يطرح التوحيد مع السودان إلا في حدود سقف مواثيق التكامل الصوري .

وقد ارتبط ذلك بالعديد من العوامل التي حدت من التكامل وحجمت نطاقاته ومستوياته ومن ذلك .

أولاً : الرؤية السلبية من جانب عدد من القوى السياسية السودانية تجاه العلاقات مع مصر والتي تقوم على الآتي :

١- يرى بعض الباحثين أن السياسة المصرية درجت على التدخل في الشؤون الداخلية ، وتستند في ذلك إلى عدة مؤشرات منها تدخل ثورة يوليو قبيل استقلال السودان من عام ١٩٥٣ م حتى عام ١٩٥٦ م حيث كانت تعمل بشتى الوسائل لدفع قوى سياسية على حساب قوى سياسية أخرى .

٢- إن مصر لم تهتم بالقدر الكافي بالقوى الوطنية الديمقراطية في السودان، ولم تنسق بصورة تعكس الندية والحرص على مصلحة الطرفين .

٣- إن أهم اتفاقيات التعاون بين مصر والسودان قد أبرمت في عهد النظم

العسكرية غير الشرعية في السودان (اتفاقية المياه وميثاق التكامل ومعاهدة الدفاع المشترك) وكان ذلك سبباً لنفور الرأي العام السوداني من هذه الاتفاقيات والمطالبة بإلغائها أو تجميدها أو مراجعتها وما صاحب ذلك من حساسية سودانية مفرطة تجاه التعاون مع مصر ولا سيما من قبل الديمقراطية المختلفة .

ثانياً : الرؤية السلبية من جانب عدد من التيارات المصرية تجاه القوى والنظم السياسية السودانية والتي تقوم على :

١- أنه كلما نمت العلاقات بين البلدين ازدادت حساسيات بعض طوائف المجتمع السوداني بمخاطر الاستعمار المصري - البريطاني بمخاطر الاستعمار المصري الأمريكي في الثمانينيات من القرن الماضي أما كلما فترت العلاقات والتزمت مصر جانب الحذر والحرص تجاه ما يحدث في السودان باعتباره شأناً داخلياً اتهمت مصر بإهمالها الشأن السوداني والتراخي عن القيام بمسؤولياتها التاريخية تجاه الشعب السوداني وتجاه مصالحها الإستراتيجية في السودان وتعالت الصيحات بضرورة قيام مصر بدور إيجابي في السودان .

٢- أن السودان لا تستريح مع مصر إلا في حالات الضعف النسبي المتصور للنظام المصري وقد تكرر هذا عدة مرات حدث هذا في بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ قبل أن توحد أركانها (*).

٣- أن السودان وفى فترات الحكم المدني تبحث عن بديل على حساب علاقاتها مع مصر وكان حصولها على هذا البديل يدفعها إلى التضحية بعلاقاتها مع

(*)انظر : عصام عبد الشافي ، تجربة التكامل المصري السوداني ، قراءة في التطورات والإشكاليات ، بحث مقدم في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا (معهد البحوث الإفريقية ٢٠٠٥) ظل الصراع داخل مجلس قيادة الثورة ، فقد مارست السودان دورا فاعلا في الحياة السياسية المصرية أسفر عن حصولها على حق تقرير المصير والاستقلال وحدث أثناء حرب السويس وما أعلنته السودان من مؤازرة لمصر وحدث ذلك أيضا في حرب يونيو ١٩٦٧م وما بعدها وحدث أيضا في أواخر السبعينيات على إثر معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والمقاطعة العربية لمصر.

مصر،فقد كان التقارب مع ليبيا في منتصف الثمانينات على حساب العلاقات مع مصر وكان التقارب مع إريتريا في النصف الأول من التسعينيات على حساب هذه العلاقات وظلت فكرة البحث عن بديل لمصر تشكل الشغل الشاغل لبعض التيارات السياسية السودانية دون سعى جدي لخلق صيغة توازنية للتعاون في المحيط الإقليمي أو مع دول الجوار .

٤- أن هناك رفضاً من جانب عدد كبير من التيارات السياسية السودانية للاتفاقيات التي أرست نيابة عن السودان قبل الاستقلال سواء الخاصة بالحدود أو بمياه النيل بدعوى أن السودان أما إنها لم تكن طرفاً فيها أو أنه قد أبرمها دون إجماع وطني وقد ظل هذا الوضع يشكل المصدر الأساسي لتأزم العلاقات المصرية السودانية وتختص هذه المسائل في فترات التعاون ، إلا أنها سرعان ما تعود لتظهر على السطح مرة أخرى فيما يبدو وكأنه رغبة من الجانب السوداني في إبقاء هذه الأوضاع لاستخدامها كورقة ضغط عند الحاجة .

ثالثاً : غياب جوهر التبادل الذي ينبغي أن يضيع أية علاقة ثقافية بين دولتين مستقلتين فمصر تصدر للسودان النظم التعليمية والثقافية المصرية ولا تأخذ منه ما يكفى لإقامة علاقة متوازنة بين الشعبين ، كما لم تستفد الإدارة المصرية من الخبرة الطويلة التي خاضتها في السودان ، فرغم الروابط الشعبية العديدة إلا أنها لم تهتم بدراسة الهيكل الاجتماعي المعقد للشعب السوداني الذي يدفع به إلى رفض سيطرة السلطة المركزية .

رابعاً : أن هناك نوعاً من التغيير في الإدراك المصري لطبيعة ومستوى ومضمون التعاون ليكون أكثر شمولاً وبحيث يتضمن إقامة مشروعات اقتصادية تنموية ، وتكوين جمعيات أهلية مشتركة وتأسيس شركات تدمج القطاع الخاص في البلدين وأشعار الشعبين بأهمية التكامل كخطوة في اتجاه وحدة اقتصادية وسياسية تكون نواة لسوق عربية مشتركة والتفكير في إنشاء إدارة عليا مصرية للاهتمام بشؤون السودان لتنمية الروابط بين الشعبين ودعم الروابط بين البرلمان والأحزاب

السياسية والنقابات والجامعات والجمعيات الأهلية ودراسة إنشاء فرع لجامعة القاهرة في مدينة جوبا عاصمة جنوب السودان وتقديم منح دراسية لأبناء الجنوب للدراسة في المدارس والمعاهد والكليات المصرية .

خامساً : أن هناك العديد من الأسباب التي حالت دون تفعيل مسيرة التكامل بين الدولتين رغم مرور أكثر من نصف قرن على تمتعها بمطلق السيادة على مقدراتها بعد الحقبة الاستعمارية سواء كانت هذه الأسباب نابعة من كل طرف في ذاته أو من تصوراتهما للتكامل وأدوات تطبيقه أو نابعة من البيئة المحيطة بهما ومن ذلك الآتي :

١- القيادة السلطوية لا السياسية لعملية التكامل ، فقد اكتفى مناهج التكامل بتصديق الرئيسين على ما يتم من قرارات وتوصيات ، أما اللجنة السياسية فكانت خاصة بقيادة التنظيمين الحاكمين الاتحاد الاشتراكي في البلدين ولذا لم تجتمع هذه اللجنة إلا مرتين قبل أن تدخل مصر في نظام التعدد الحزبي عام ١٩٧٦ م والسوداني في التوجه الإسلامي عام ١٩٨٢ م فافتقد البرنامج للعقل السياسي ، كما أن عدم إعطاء سلطة التشريع للبرلمان جعلته صورياً

٢- بقاء الشئون الإستراتيجية مثل (الدفاع المشترك - الري - العلاقات الخارجية والنشاط الدبلوماسي) خارج إطار المعرفة الشعبية وارتبط ذلك بغياب دور «التعددية السياسية» في البلدين واستمرار مفهوم « الحساسيات » أمام اللجان المشتركة .

٣- اقتصار حركة وأجهزة التكامل إلى الحضور العضوي في خطط تنمية البلدين أي دون اعتبار مشروعات التكامل جزءاً من عملية التنمية المتكاملة فتعصرت عملية التمويل وتضاءل الإنجاز المادي .

٤- استمرا الخطاب السياسي بلغته المتعالية بعد كل انقطاع في وقت لم يتوافر فيه للمشروعات أو الخطط التكاملية مثل هذه الاستمرارية مما يشير إلى عدم

وجودها أصلاً أو عدم جدواها واقعياً ، وقد حدث هذا حتى بالنسبة للمناهج والميثاق مما عرض عملية التكامل لتغيرات سلبية ، كما عرضها لصياغات لا جدوى لها .

٥- الاختلاف في معدلات الاستقرار السياسي والذي كان مؤثراً في تحجيم العلاقات المصرية السودانية والحيلولة دون تأجيل وبلورة نماذج للتعاون والتكامل بين البلدين تستطيع مواكبة التفاعل الشعبي وغير الرسمي الذي خلقته الجماهير في البلدين بالاحتكاك والمصاهرة وتبادل المنافع .... إلخ .

٦- اختلاف التركيبة الديمقراطية للبلدين ، ففي مصر توجد أمة متجانسة من الممكن خلق خطاب سياسي فيها أو تخليقه أما السودان فيشهد مختلف الثقافات والفوارق العريقة والدينية والتي انعكست على خطاب العلاقات بين الدولتين في عروف شرائع اجتماعية مؤثرة عن المساهمة في دفع ذلك الخطاب ونقض بعضها له وتقليلها من أهميته وأقحم البعض الآخر عليه قضايا جدلية حالت دون تطوره بما يحقق الأهداف المنشودة منه .

٧- محاولة تصفية الحسابات بأساليب انفعالية كالتظاهر ضد مصر في الخرطوم، وحرق العلم المصري في فترة تولى المشير سوار الذهب الانتقالية وبعد سقوط نميرى وأثناء أزمة الخليج الثانية .

٨- الدور السلبي لبعض أجهزة الإعلام وخاصة في فترات التوترات ، فأثناء أزمة الخليج سعت بعض صحف المعارضة المصرية إلى تصدير مسألة نصب السودان لصواريخ عراقية تجاه السد العالي بطريقة صعدت مشاعر الرأي العام في البلدين من غير اكتراث لعناصر المصداقية التي يمكن أن يحملها الخبر .

٩- دور المثقفين في البلدين والذي اتسم بالسلبية في كثير من الأحيان وغابت إسهاماتهم في تشريع عوارض الأزمات التي تعترض مسار التكامل وتنوير الرأي العام في البلدين بأهمية التكامل .

١٠- قصور دور الدبلوماسية نظراً لوقفها على القنوات الرسمية ولم تحاول خلق قنوات أخرى كالدبلوماسية الشعبية والتي كان من الممكن أن تلعب أدوار وسطية وتوفيقية في لحظات التغير والتوتر التي قد تشهدها علاقات البلدين .

١١- دور الاعتبارات الخارجية في تعويق التكامل والنابعة كما أشرنا سلفاً من مواقف عدد من القوى الدولية والإقليمية التي رأت في هذا التكامل عائقاً أمام مصالحها وطموحاتها في المنطقة فاتجهت إلى إثارة الأزمات بين البلدين كما اتجهت في مرحلة تالية إلى تهميش الدور المصري في تسوية الأزمة السودانية ويبرز في هذا الإطار أدوار القوى صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة (فرنسا – إنجلترا) أو صاحبة الرؤى الإمبراطورية والساعية نحو الهيئة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية .

وأخيراً يمكن القول أن كل من الدولتين يتمتعان بمكون طبيعي وبشرى وتراث تاريخي مشترك ينطبق دوماً يحتميه التكامل الثنائي بينهما إلا أن هناك الكثير من المعوقات والعقبات والمشكلات التي تقف عائقاً في تحقيق النموذج الأمثل للتكامل المصري السوداني والتي تتمثل في طبيعة وسياسة الأنظمة الحكومية في كل من البلدين بطبيعة وشكل المكونات البشرية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها والتي تعبر عن هوية كل من البلدين ، كما أن الرأي العام يقوم عموميات وافتراضات يتم تداولها ونجدها في أغلبها يعتمد على انطباعات شخصية لا تستند إلى الدقة والتحري والتوصيف العلمي الصحيح .

ناهيك عن العامل الخارجي المرتكز على استراتجيات وسياسات بعض الدول الخارجية في وضع متاريس وجذور التصنيف لمنع حدوث التكامل بين البلدين ويمكن قراءة ذلك تاريخياً في السياسات الاستعمارية خاصة البريطانية تجاه مصر والسودان وحالياً السياسات الأمريكية والإسرائيلية التي تقوم على سياسة شد الأطراف وتمزيق وحدة وتكتلات الدول .

إضافة إلى ما سبق إضافه من الدور السالب لوسائل الاتصال المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة في تناول وعرض قضايا البلدين الداخلية وقضايا العلاقات المصرية السودانية ودورها في تشكيل الوعي والرأي العام في كل من البلدين (*).

العلاقات التجارية بين مصر والسودان في إطار تجمع الكوميسا :.

نظره عامة على الاقتصاد السوداني :

لقد نتج عن سياسة التوسع التي أنتهجتها السودان لتحريك اقتصادها وزيادة النمو السريع تسارع كبير في معدلات التضخم الأمر الذي أضعف من القوى الشرائية للعملة الوطنية وأدي إلي تزايد الطلب على الدولار والعملات الأجنبية .

تضافرت هذه العوامل لإضعاف القطاع الخارجي ، مما أدى بالسودان إلى اتباع حزمة مترابطة من السياسات المالية والنقدية ، وبرغم الاختلال واصل النمو الاقتصادي تقدمه مستجيبا للسياسات الاقتصادية الكلية التوسعية .

ولقد تركزت أهداف برنامج الإصلاح في انتهاج سياسات تهدف إلي خفض وترشيد الإنفاق العام بهدف إعادة التوازن وكان من ثمار ذلك تحسن ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي شملت ما يلي :

* انخفاض معدل التضخم إلى أقل من ١٠٪.
* استقرار سعر الصرف.
* زيادة احتياطي البلاد من العملات الأجنبية.
* توسيع سوق الائتمان والتمويل وتطوير صيغ وأدوات التمويل وإدارة السيولة وتنشيط سوق الأوراق المالية والتمويل والاستثمار.

إن المؤشرات السابقة هي نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف

(*)عصام عبد الشافى مرجع سبق ذكره ص ٤٥١ ومابعدها.

الهيكلي التي امتدت خلال تنفيذ الإستراتيجية القومية الشاملة في الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢ والتي اعتمدت بشكل أساسي علي حركة السوق لتحديد مسار الاقتصاد وبالتالي تم إزالة كافة إجراءات التحكم في الأسعار والقيود علي التصدير والاستيراد مع إصدار تشريعات جديدة لتشجيع الاستثمار.

السياسات التجارية لدولة السودان :

تتبع السودان في الوقت الراهن برنامج الإصلاح الاقتصادي ومن ثم تعمل على إلغاء القيود علي الاستيراد والتصدير وتخفيض فئات التعريفة الجمركية المطبقة علي الواردات وإنهاء احتكار الدولة لأنشطة التصدير وفتح مجال المنافسة للقطاع الخاص،وتقوم السودان باتباع ما يسمى «بالقائمة السلبية» كبديل لإجراءات تراخيص الاستيراد والتصدير وتتضمن هذه القائمة السلع المحظورة لأسباب دينية أو أخلاقية أو أمنية ، وتقوم السودان باتباع نظام متطور لجمع ومعالجة بيانات التصدير كما قامت بتبسيط الإجراءات الخاصة بذلك كما تقوم السودان في الوقت الراهن بالعمل علي استكمال قوانين مكافحة الإغراق والمنافسة الضارة والتدابير الوقائية .

علاقة مصر بالسودان في إطار الكوميسا :.

تعتبر الكوميسا المظلة الرئيسية التي تتم حاليا في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين ،وقد تقدم الجانب السوداني بقائمة سلبية لسلع يرغب في استثنائها من الإعفاء الجمركي عند دخولها السودان في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠١ وتم الاتفاق بالفعل على تلك القائمة على أن يتم تشكيل لجنة مشتركة تجتمع كل ستة أشهر أو بناء على رغبة أي من الطرفين لمراجعة هذه القوائم المستثناة بما يحقق الإعفاء لكافة السلع المتبادلة بين البلدين خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات لتنتهي في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦(*).

(*) جمهورية مصر العربية- وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية، العلاقات المصرية =

وتم الاتفاق في ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٣ علي تطبيق الإعفاء الكامل لعدد ٥ سلع من قائمة الصادرات المصرية من كافة الرسوم الجمركية تطبيق تخفيض نسبته ٣٠٪على ١٠ سلع أخري ضمن القائمة المصرية المستثناة (٥٨)سلعة وعلي أن تتمتع هذه السلع العشر بالإعفاء الكامل في التاريخ المشار إلية (٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦) مع (٤٣) سلعة متبقية من أصل (٥٨) سلعة وذلك بموجب ما ورد بمحضر اجتماع اللجنة التجارية بين وزيري التجارة الخارجية للبلدين القاهرة أكتوبر ٢٠٠٤ وعلى أن يتم تطبيق التخفيض الكامل علي (٤٣) سلعة المتبقية في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

وجاري الآن متابعة موقف إلغاء القوائم المستثناة من الإعفاء في إطار الكوميسا والتي كان من المقرر إلغائها في ٢٠٠٧.

- **تحليل بيانات التبادل التجاري بين البلدين :.**

أولا :الميزان التجاري بين مصر والسودان :

١ - الإحصاءات المصرية :

تشير الإحصاءات إلي تحول العجز إلى فائض خلال عام ٢٠٠ بلغ ٣١ مليون دولار ، واستمر هذا الفائض خلال ٢٠٠٤ حيث سجل ٢٩ مليون دولار ، وخلال عام ٢٠٠٥ بلغ فائض الميزان ١٢١ مليون دولار يرجع ذلك إلي حجم الصادرات والتي سجلت خلال عام ٢٠٠٥ أعلى قيمة بلغت ١٨٥ مليون دولار بنسبة تغير ٨٦٪ عن ٢٠٠٤ وخلال عام ٢٠٠٥ سجلت الواردات ٦٥ مليون دولار بنسبة تغير بلغت -٨٪ عن عام ٢٠٠٤ الأمر الذي أدى إلى حدوث فائض كما ذكرنا سابقا.

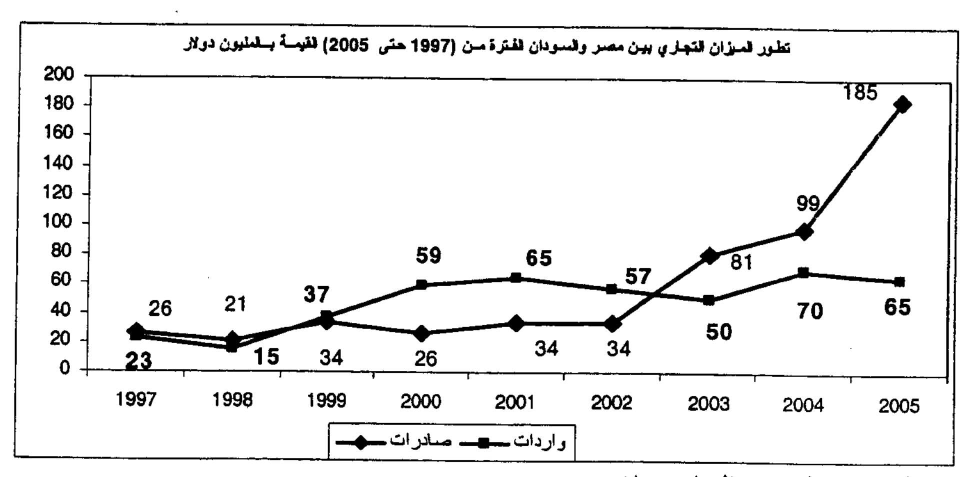
= الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥. (القاهرة :٢٠٠٥ من ص ٦٢ حتى ص ٧٧) إعداد الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية والمعاملات الجمركية والإفراج .

جدول (٤٦)

الميزان التجاري بين مصر والسودان (القيمة بالمليون دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الميزان التجاري	٣٣-	٣١-	٢٣-	٣١	٢٩	١٢٠
الصادرات	٢٦ (٢٤)-	٣٤ (٣١)	٣٤ (٠)	٨١ (١٣٨)	٩٩ (٢٢)	١٨٥ (٨٧)
الصادرات غير البترولية	٢٥	٣٣	٣٢	٧٩	٩٥	١٧٦
الصادرات البترولية	١	١	٢	٢	٤	٩
الواردات	٥٩ (٥٩)	٦٥ (١٠)	٥٧ (١٢)-	٥٠ (١٢)-	٧٠ (٤٠)	٦٥ (٨)-
الواردات غير البترولية	٥١	٦٥	٥٧	٥٠	٧٠	٦٤
الواردات البترولية	٨	٠	٠	٠		١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. معدل التغير عن العام السابق.



المصدر: المرجع السابق مباشرة

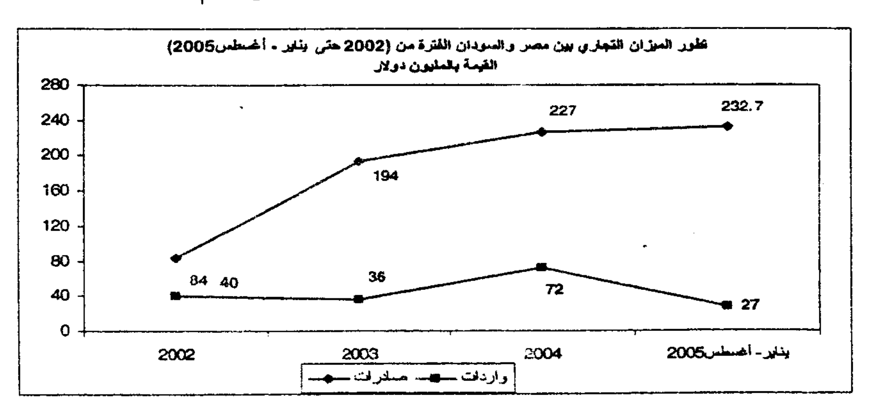
٢- إحصاءات الشريك التجاري :

تشير الإحصاءات إلي وجود فائض مستمر في الميزان التجاري مع دولة السودان منذ عام ٢٠٠٢ وحتى يناير – أغسطس من عام ٢٠٠٥، حيث ارتفع فائض الميزان التجاري في يناير – أغسطس من ٢٠٠٥ ليصل إلي ٢٠٥.٨ مليون دولار الأمر الذي يعزي إلي ارتفاع حجم الصادرات المصرية إلي السودان والتي سجلت اعلي قيمة لها وهي ٢٣٢.٧ مليون دولار.

جدول (٢) الميزان التجاري بين مصر والسودان (من واقع بيانات الشريك التجاري) (القيمة بالمليون دولار)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	يناير – أغسطس ٢٠٠٥
الميزان التجاري	٤٤	١٥٨	١٥٥	٢٠٦
الصادرات	٨٤ (١٢٦)	١٩٤ (١٣٢)	٢٢٧ (١٣)	٢٣٣ (٣)
الواردات	٤٠ (٢)-	٣٦ (١٠)-	٧٢ (٧١)	٢٧ (٦٣)-

المصدر : الإدارة العامة لشرطة الجمارك السودانية معدل التغير عن العام السابق.



المصدر :المرجع السابق مباشرة.

ثانيا :تطور أهم بنود الصادرات والواردات المصرية للسوق السوداني :

١- الصادرات :.

* تشير الإحصاءات إلى ارتفاع جملة الصادرات المصرية إلي السودان حتى عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات من بعض الأصناف مثل أرز مبيض وإن كان ملمع حيث سجل ١١.٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ في حين بلغ ١٦.٨ خلال عام ٢٠٠٥ بنسبة تغير بلغت ٤٧٪ وكذا قضبان الحديد للبناء حيث سجل خلال عام ٢٠٠٤ مبلغ ١.٦٢ مليون دولار بنسبة تغير عن عام ٢٠٠٣ بمقدار -٧٨٪ بمبلغ ٧.٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٣ وخلال عام ٢٠٠٥ سجل ٥.٦ مليون دولار بنسبة تغير بلغت ٢١٢٪ عن عام ٢٠٠٤ وكذلك ألومونيوم ومصنوعاته حيث سجل خلال عام ٢٠٠٤ مبلغ ٢.١ مليون دولار بنسبة تغير عن عام ٢٠٠٣ بلغت ٥١٨٪ بمقدار ١.٣٤ مليون دولار وخلال عام ٢٠٠٥ سجل ٢.٣ مليون بنسبة انخفاض -٣٪ عن العام السابق.

٢- الواردات :.

* وفى نفس الوقت تشير الإحصاءات إلى زيادة جملة الواردات المصرية من السودان حيث سجلت خلال عام ٢٠٠٤ مبلغ ٧٠ مليون دولار بنسبة تغير بلغت ٤٠٪ عن عام ٢٠٠٣ والتي سجلت ٥٠ مليون دولار وخلال عام ٢٠٠٥ سجل الواردات ٦٥ مليون دولار بنسبة تغير بالانخفاض -٨٪ في حين قد حققت أرقام بعض الواردات زيادة طفيفة مثل بند الجمال الحية للاستهلاك البشري حيث سجلت خلال عام ٢٠٠٤ بمبلغ ٦.٩ مليون دولار بنسبة تغير بلغت ٨٪ عن عام ٢٠٠٣ والتي سجلت ٦.٤ مليون دولار وخلال عام ٢٠٠٥ سجل ٨.٧ مليون دولار بنسبة تغير ٢٦٪ عن العام السابق كما ارتفعت جملة الواردات المصرية من صنف بذور السمسم حتى عام ٢٠٠٤ مبلغ ١٥.٢ مليون دولار في حين سجلت خلال عام ٢٠٠٣ بمبلغ ١١.٥ مليون دولار بنسبة تغير ٣٢٪ وخلال عام ٢٠٠٥ انخفضت لتسجل ٥.٨ مليون دولار بنسبة تغير بلغت -٦١٪ كما انخفضت جملة

الواردات المصرية من صنف قط خام لتسجل ١١.٣ مليـون دولار بنسـبة تغيـر ١٠٠٪ خلال عام ٢٠٠٤ وخلال عام ٢٠٠٥ سجل ٦.٩ مليون دولار بنسبة تغيـر ٣٩٪عن عام ٢٠٠٤.

* تلاحظ ظهور بند كـاثودات بأقطـاب وقطاعاتهـا مـن نحـاس نقـي لتسـجل ١٤.٦٩ خلال عام ٢٠٠٤ في حين سجلت خلال عام ٢٠٠٣ بمبلغ ٧.٦٣ مليـون دولار بنسبة تغير بالزيادة ٩٣٪ وخلال عام ٢٠٠٥ سجلت أعلي قيمة لهـا بمقـدار ٣٠ مليون دولار وبنسبة تغير ١٠٤٪عن العام السابق.

جدول (٣) أهم الصادرات المصرية إلى السودان من حيث القيمة ونسبة التغير من واقع البيانات المحلية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القيمة بالمليون دولار)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
أولاً : . أهم الصادرات من حيث القيمة إجمالي الصادرات	٣٤ (٣١)	٣٤	٨١ (١٣٨)	٩٩ (٢٢)	١٨٥ (٨٧)
أسمنت	٠.٢	٠.٨	٢٠.٤٩	٣٢.٨	٣١.٠٩
أرز مبيض وإن كان ملمع	٧.٣	٦.٩	٦.٥	١١.٤	١٦.٨
أدوية أخرى للطب البشرى	٣.٠	٢.٧	٢.٤	٢.٣	٤.٣
قضبان من حديد للبناء	٧.٠	١.٧	٧.٤	١.٦٢	٥.٠٦
ألمونيوم ومصنوعاته	٧.٣	٧.٦	٠.٣٤	٢.١	٢.٠٣
شاى أسود في عبوات ٣ ك	١.١	٢.٢	٠.٢٣	٠.٦	١٦.٨
فوط وحفاضات للأطفال	٠.١	٠.٨	٠.٠٢	٠.١٨	٥.٠٦
مصنوعات أخرى من لدائن	١.١	٠.٨	١.٠	٣.٠	٢.٦
كربون	٠.٣	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٠
سلع أخرى	٦.٦	١٠.٤	٤٢.٥	٤٤.٩	١٠١.٢٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقـلاً عـن قطـاع الاتفاقـات التجاريـة بوزارة التجارة والصناعة المصرية ص٦٦.

جدول (٤) أهم الواردات المصرية إلى السودان من حيث القيمة ونسبة التغير من واقع البيانات المحلية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القيمة بالمليون دولار)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
أولاً : . أهم الواردات من حيث القيمة	٦٥	٥٧	٥٠	٧٠	٦٥
إجمالي الواردات	(١٠)	-(١٢)	-(١٢)	(٤٠)	-(٨)
جمال حية للاستهلاك البشرى	٢٦.٥	١٣.٥	٦.٤	٦.٩	٨.٧
بذور سمسم	١٦.٤	٢٢.٠	١١.٥	١٥.٢	٥.٨
قطن خام	٤.٩	٠.٧	٠.٠	١١.٣	٦.٩
كاثودات بأقطاب من نحاس نقى	٠.٠٠	٠.٠٠	٧.٦٣	١٤.٦٩	٣٠
بذور بطيخ للبيع بالتجزئة	٢.٠	٩.٤	١١.٠	٨.٠	٤.٧
خردة وفضلات أخرى من حديد	٠.٠٠	٠.٦	٠.٨	١.٣	٥.٨
سوائل أو عجن من بولي بروبلين	٠.٠٠	٠.٧	٥.٣	١.٢	١.٢
نخالة قمح	٠.٢	٠.٥	١.٨	٠.٧٧	٢.٦
سلع أخرى	١٥	٩.٦	٥.٥٧	١٠.٦٤	١.٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلاً عن وزارة التجارة والصناعة المصرية قطاع الاتفاقات ص٦٧.

جدول (٥) أهم صادرات مصر إلى السودان من المجموعات السلعية من واقع البيانات المحلية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
إجمالي الصادرات	٣٤	٣٤	٨١	٩٩	١٨٥
منتجات كيماوية ودوائية	٨.١	٧.٩	١٣.٨	١٥	٢٦
	(٤٠)	(٢)-	(٧٤)	(٩)	(٧٤)
محضرات الصيدلة	٣.٢	٣.٨	٣.٢	٣.٢	٥.٦
زيوت عطرية وراتنجات عطور	٠.١	٠.١	٠.٥	١.٣٤	٢.٣٥
منتجات كيماوية غير عضوية، مركبات	٠.٨	٠.٧	٠.٧	٠.٥٠	٠.٦٤
منتجات كيماوية عضوية	٠.٠٢	٠.١	٠.٣٣	٠.١٣	٠.٢٢
راتنجات ولدائن اصطناعية	٢.٢٩	١.٦	٢.٤٧	٤.٧٦	٧.٥٠
أخرى	١.٦	١.٦	٦.٥	٥.١	٩.٧
سلع زراعية	٨.١	٧.٨	٧.٤	١٣.٢٧	٢٠.١٨
	(١٥)	(٤)-	(٦)-	(٨٠)	(٥٢)
حبوب	٤.٤	٧.٣	٦.٥	١١.٩	١٧.٢
خضر ونباتات وجذور ودرنات غذائية	٠.٦	٠.٤	٠.٥	٠.٧٨	١.٠٧
أخرى	٣.١	٠.١	٠.٣	٠.٦	١.٩

صناعات غذائية	٢.٧ (١٠٢)	٣.١ (١٦)	٤.٣ (٣٨)	٥.٢ (٢١)	١٠.٤ (١.٣)
ألبان ومنتجات الألبان ، بيض طيور	٠.١٧	٠.٩١	١.١٩	١.٢٧	٢.٣٠
بن ، شاي بهارات وأفاوية	٠.٨٥	٠.٠٧	٠.٢٣	٠.٥٥	٠.٩٣
منتجات مطاحن ، شعير ناشط	٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٢١	٠.١٩	٠.٣٥
صموغ ، راتنجات وغيرها من عصارات	٠.٢٦	٠.٢٧	٠.٦	٠.٣	٠.١
أخرى	١.٣٠	١.٧٧	٢.٥٨	٣.١١	٦.٨٥
مجموعات أخرى	١٥.٢	١٥.٢	٥٥.٦	٦٥.٨	١٢٨.٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلاً عن قطاع الاتفاقات التجارية بوزارة التجارة والصناعة المصرية ص٩٨.

جدول (٦) أهم واردات مصر من السودان من المجموعات السلعية من واقع البيانات المحلية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
إجمالي الواردات	٦٥	٥٧	٥٠	٧٠	٦٥
حيوانات حية ومنتجاتها	٢٦.٥	١٣.٦	٦.٤	٧.٠	١٠.٤
جمال حية		-(٤٩)	-(٥٣)	(٩)	(٤٨)
سلع زراعية	٢٦.٥	١٣.٥	٦.٤	٦.٩٠	١٠.٢٧
حبوب وأثمار زيتية ،	٣٦.٩	٣٥.٧	٢٥.٨	٣٤.٦	١٧.٥
حبوب		-(٣)	-(٢٨)	(٣٤)	-(٥٠)
وبذور	٢٢.٧	٣٢.٠	٢٢.٩	٢٣.٢٥	١٠.٦١
قطن خام	١٣.٨	٣.٦	٢.٧	١١.٣١	٦.٨٦
خضر ونباتات وجذور	٠.٤	٠.٠	٠.٢	٠.٠	٠.٠
ودرنات أخرى	٠.٠٢	٠.١٠	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠٠
صناعات غذائية	٠.٦	١.٥	٢.٧	٢.٦٦	١.١٧
بقايا ونقابات صناعات		(١٥٠)	(٨٠)	(٧٧)	-(٥٧)
الأغذية	٠.٥٩	٠.٦٠	٢.٦٣	٢.٠٨	٠.٠٠
أخرى	٠.٠٠	٠.٠٩	٠.٠١	٠.٠٦	١.٢
مجموعات أخرى	١.٠	٦.٣	١٥.٣	٢٦.١	٣٥.٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلا عن المصدر السابق مباشرة ص٦٩.

معوقات التبادل التجاري مع السودان : .

أبرز معوقات التصدير إلى السوق السوداني ومقترحات التغلب عليها :

أ – التمويل والبنوك

* ترفض البنوك السودانية المصرية منح ائتمان للشركات المشتركة المصرية

السودانية التي لا يوجد لها سابقة أعمال .

*- ترفض البنوك السودانية قبول مستندات بتسهيلات خاصة ممنوحة من موردين خارج السودان بدون التزام بنكي (الاعتماد مؤجلة الدفع أو الكمبيالات من قبل البنك) واشتراط الدفع النقدي للمستندات(*) قبل تسليمها علماً بأن المورد سواء في مصر أو في أي دولة موردة يقبل شرط السداد الآجل مقابل كمبيالة غير معززة من البنك وفقط معززة من العميل بالسودان .

- تواجه عملية تحويل العملات الأجنبية مشاكل عديدة بين مصر والسودان حيث حسابات البنوك السودانية مقيدة ولا يوجد عليها تعامل حر ويتم ذلك من خلال استثمارات صادر واستثمارات وارد .

ب – الجمارك : .

* شكوى المصدرين المصريين من عدم قيام السلطات الجمركية السودانية بتطبيق الإعفاءات الجمركية والاعتراف بشهادات المنشأ المنصوص عليها في إطار الكوميسا على الرغم من سبق قيام وفد من وزارة الصناعة والجمارك والاستثمار السودانية بزيارة المصانع المصرية في الفترة من ٨ – ١٥ يونيو ٢٠٠٣ وذلك لمتابعة سير العملية الإنتاجية والاطلاع على قوائم التكاليف الخاصة بالشركات وتم التأكد من استيفاء نسبة القيمة المضافة ٤٥ ٪ الأمر الذي أدى إلى الإضرار بالصادرات المصرية .

*لا تعتد الجمارك السودانية بالفواتير الصادرة من مصر وتطبق السعر الحكمي مما ينتج عنه زيادة قيمة الرسوم الجمركية المحصلة على السلع الواردة من مصر وينتج عنه مشاكل مع الضرائب لاحقاً.

* عدم وجود وحدة جمارك في شلاتين قادرة على إنهاء إجراءات أي رسالة صادرة

(*) المصدر السابق مباشرة.

من البلدين مما يتبعه أن الجمارك في شلاتين تعمل لمدة يومين في الأسبوع .

*لا تعتمد مصلحة الجمارك المصرية إلا شهادة بيانات معتمدة من جمارك العبيدية بالسودان في حالة التصدير براً تفيد وصول البضاعة مطابقة للبيان الجمركي وذلك لإنهاء إجراءات تمام التصدير وبالتبعية رد الرسوم الدروباك .

جـ - الضرائب :

- لا تعترف الضرائب في السودان بأي خسائر تحققها الشركات المشتركة المصرية السودانية خلال الأعوام الأولى لتأسيسها كنتيجة لزيادة الأعباء المالية والمصروفات الإدارية في هذه الفترة من حياة الشركة .
- لا تعتد الضرائب في السودان بالقيمة الواردة في فواتير الشراء حتى لو كانت موثقة من بلد المنشأ من الغرفة التجارية وتعتمد في تقديراتها على الأسعار الحكمية المحددة بمعرفة الجمارك السودانية وبالتالي لا تعتد بفواتير البيع .

د- النقل البرى : .

* في حالة التعامل عن طريق النقل البرى تواجه الشركات المصرية بعض المعوقات حيث تضطر للتنازل عن البضائع لأحد المستخلصين السودانيين والذي يقوم بعملية سداد الجمارك والتخليص باسمه وليس باسم الشركة المشتركة المصرية – السودانية داخل السودان .

* لا يسمح للسيارات المصرية بنقل البضائع إلى داخل الحدود السودانية حيث تتعرض بعض البضائع للتلف نتيجة للتفريغ من السيارات المصرية وإعادة التحميل على سيارات سودانية .

* تواجه البضائع الواردة من مصر عن طريق حلفا مشاكل النقل بالسكة الحديد حيث تتعرض البضائع للتأخير نتيجة لعدم إمكانية نقلها لمدن السودان لمدد طويلة نتيجة لقلة عربات السكك الحديدية وكذلك توقفها في بعض

الأحيان(*) .

المعوقات التي تواجه الواردات المصرية من السودان :

مشاكل تمويل التجارة : .

• عدم وجود فروع للبنوك المصرية بالسودان مما أدى إلى مواجهة المتعاملين في التجارة الخارجية استيراد وتصديراً لمشاكل في الحصول على مستحقاتهم . ويمكن تحرك البنوك المصرية للتواجد في السودان .

أهم الاتفاقات التجارية السارية بين البلدين :

١- بالإضافة إلى اتفاقية الكوميسا هناك اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى :

٢- وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته السبعين لعام ٢٠٠٢ على انضمام السودان إلى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ومعاملتها معاملة الدول الأقل نمواً ، إلا أنه من المقرر وفقاً لشروط انضمام السودان إلى هذه الاتفاقية أن يقوم الجانب السوداني بالتخفيض التدريجي الرسوم الجمركية على وارداته من دول المنطقة بنسبة ١٦ ٪ سنوياً اعتبارا من يناير ٢٠٠٥ ، هذا وقد أودعت السودان ما يفيد قيامها بتخفيض الرسوم بنسبة ٢٠ ٪ بدءًا من عام ٢٠٠٦.

• **بروتوكول للتبادل التجاري بين البلدين (مارس ٩٣) . يتضمن أهم بنوده** أن تتم المعاملات التجارية بالعملات الحرة القابلة للدفع وبنظام الصفقات المتكافئة .

بعض مظاهر التعاون التجاري بين البلدين :

*تم خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٣ توقيع اتفاقية بين الجانبين يقوم بمقتضاها

(*) المصدر السابق مباشرة.

الجانب المصري باستيراد اللحوم السودانية المبردة من السودان في حدود تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ ألف طن سنوياً ، على أن يتم سداد نصف قيمتها بالعملات الحرة والنصف الآخر بسلع مصرية .

* تسيير تجارة الجمال السودانية بين الجانبين بشكل متدفق ومستمر .

* تم توقيع اتفاقيتين مع الجانب السودان لإنشاء مناطق تخزين للسلع والمنتجات المصرية في كل من وادي حلفا ٢٠٠٠ (متر مربع) ، ومنطقة الجيلى في وسط السودان ١٠٠٠ (متر مربع)

* وفى مجال تفعيل التجارة بين البلدين فقد تم الاتفاق على إنشاء منطقة حرة بمدينة جوبا في حدود ٥٠٠ ألف دولار .

* تقوم وزارة التجارة والصناعة بتوفير برامج تدريب للأخوة السودانيين حيث تستقدم عدد من العاملين بوزارة التجارة السودانية للتدريب في القاهرة بمقر وزارة التجارة والصناعة المصرية .

* توقيع اتفاق لزراعة ٥٠ ألف فدان في السودان بالذرة الصفراء تبدأ بمساحة ١٠ آلاف فدان خلال العام الحالي .

* تجهيز (٣٠) ألف فدان بالسودان لزراعة بنجر السكر : . يتم حالياً دراسة أحد العروض المطروحة من إحدى الشركات السودانية (ترانس ناشيونال ترانس بورت المحدودة) لتنفيذ مشروعي إنتاج سكر البنجر وسكر القصب بجمهورية السودان بالتعاون مع الشركة المصرية (الدلتا للسكر) وذلك في إطار التعاون بين شركة الدلتا والولايات السودانية المعنية لتنمية التبادل التجاري والفني على قوة صفقة تبادل تجارى في حدود ٦٠٠ مليون دولار ، وقد تم مخاطبة المكتب التجاري بالخرطوم للاستعلام عن شركة ترانس ناشيونال المشار إليها تمهيداً لقيام شركة المصرية بدراسة العرض المقدم إليها(*) .

(*) المصدر السابق مباشرة.

الاستثمارات السودانية في مصر :.

يوضح البيان التالي موقف الاستثمارات السودانية في مصر حتى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥

	عدد الشركات	رأس المال المصدر	التكاليف الاستثمارية	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة
استثمار داخلي (بالمليون جنيه)	٥١	١٠٧٧.٧	١٣٦٣.٧	١٥٥.٧	٪١٤.٤
استثمار بالمناطق الحرة (بالمليون جنيه)	٥	٥٣.٣	٧٩.٥	٠.٨	٪١.٤

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نقلاً عن قطاع الاتفاقات التجارية . مرجع سبق ذكره ص٧٣.

الاستثمارات المصرية في السودان :.

توجد العديد من المشروعات الاستثمارية المصرية في السودان أبرزها ما يلي : مصنع مشترك بين الشركة السويدي للكابلات ومصنع جياد .

- قيام شركة هادى أنتربرايز المصرية بشراء مجزر «الكدرو» بالسودان باستثمارات بلغت ٤ مليون دولار لتجهيزه وإعداده لتصدير اللحوم المجمدة المشفاة لمصر والمبردة إلى باقي دول العالم .
- قيام شركة ماشين تولز المصرية بتأهيل مصنع لتغليف المنتجات الزراعية .
- بدء تشغيل مصنع للعبوات البلاستيكية بالمنطقة الصناعية بأم درمان .
- إنشاء مصنع للحصير البلاستيك تمتلكه الشركة المصرية للبلاستيك .
- إنشاء وبدء إنتاج مصنع للب المانجو بمشاركة من شركة المهندس للعصائر .

- تم توقيع عقد إنشاء مصنع أسمنت بمنطقة بربر باسم شركة أسمنت وادي النيل بين كل من الشركة العربية السويسرية للهندسة وشركة أبناء حسن علام من الجانب المصري وشركة دونفديو من الجانب السوداني وذلك باستثمارات قدرها ١٦٠ مليون دولار أمريكي .

تجرى اتصالات في الوقت الراهن لإنشاء مصنع لإنتاج سكر البنجر بالتعاون بين شركة مصرية وأخرى سودانية .

التعاون في مجال النقل

- تم في يوليو ٢٠٠٣ التوقيع على برنامج تنفيذي للتعاون في أي مجال السكك الحديدية بين البلدين لعام ٢٠٠٤ .

- من المتوقع خلال عام ٢٠٠٤ أن يتم التوقيع على بروتوكول التعاون في مجال النقل البرى للركاب والبضائع بين البلدين والذي يساعد على تنمية وتطوير النقل البرى الدولي على الطرقات للركاب والبضائع .

جدول (٧) أهم المصدرين والمستوردين للسوق السوداني من واقع البيانات المحلية (*)

السلعة	اسم الشركة
أولا : المصدرين	
أرز مبيض وإن كان ملمعا	شمال الدلتا الزراعية
	شركة التجار المصريين
أدوية أخرى للطب البشرى للتجزئة	المهن الطبية للأدوية
	الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية

(*) نقلا عن المصدر السابق مباشرة. ص٧٣.

	ش ممفيس للأدوية
بيض للتفريخ بقشره	الشركة العربية للأمهات الدواجن ش . م . م
مصنوعات سكريه آخر بدون كاكاو	الشركة الشرقية للتجارة والتوزيع
حديد مدرفل بالحرارة عرض ٦ مم	شركة الحديد والصلب المصرية
ثانيا : المستوردين	
جمال حية للاستهلاك البشرى	شركة النصر للاستيراد والتصدير
بذور سمسم	ابن النيل للتصدير والاستيراد والتجارة
	شركة التجار المصريين
	ش المصرية للحاصلات الزراعية
نخالة قمح	شركة البناء للتجارة وتوزيع الأعلاف
قطن خام غير مندوف ولا ممشط	شركة جيزة للغزل والنسيج والصباغة
	مصانع النجمة / إبراهيم إبراهيم شكري
بذور بطيخ للبيع بالتجزئة	شركة البحر الأحمر للاستيراد
	شركة الفتح للاستيراد والتصدير
	محسن للتجارة والمقاولات

المصدر : بيانات مصلحة الجمارك المصرية . نقلاً عن قطاع الاتفاقات بوزارة التجارة والصناعة ص٧٣.

ولمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى www. Tas . gov . eg

الجدول التالي يوضح أهم صادرات السودان إلى العالم خلال عام ٢٠٠٤

البند الجمركي	السلعة	القيمة بالمليون دولار
٢٧٠٩٠٠	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية خاماً	٣١٢٩
١٢٠٧٤٠	بذور سمسم	١٢١
١٣٠١٢٠	صمغ عربي	٦٦
٥٢٠١٠٠	قطن غير مندوف ولا ممشط	٦٦.٩
٢٧١٠٠٠	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية ، عدا الخام	٤٣.٧
١٢١٢٩٩	منتجات نباتية للاستهلاك البشرى وغيرها	٢١.٧
١٢١١٩٠	نباتات وأجزاؤها ، (بما فيها البذور والثمار) وغيرها	١٩.٨
١٧٠٣١٠	عسل أسود (دبس سكر) من قصب السكر	١٦.٤
٧١٠٨١٢	ذهب بأشكال خام أخرى	١٣.٥
١٧٠١١١	سكر القصب	١٠.٥

المصدر : www. Trademap. Net نقلاً عن قطاع الاتفاقات بوزارة التجارة والصناعة المصري

يتضح من الجدول السابق أن معظم صادرات السودان تتمثل في زيوت النفط والتي بلغت حوالي ٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤ حيث يتم التصدير إلى الصين واليابان وهم من أهم شركاء التجاريين للسودان . وكذلك بذور السمسم التي سجلت حوالي ١٢١ مليون دولار وتصديرها إلى كوريا والصين(*) .

(*) نقلا عن المصدر السابق مباشرة.

الجدول التالي يوضح أهم واردات السودان من العالم خلال عام ٢٠٠٤ (*)

البند الجمركي	السلعة	القيمة بالمليون دولار	أهم الدول المصدرة	التعريفة المطبقة	التعريفة المطبقة على الصادرات المصرية في إطار الكوميسا	التعريفة المطبقة على الصادرات المصرية في إطار جامعة الدول
٧٣٠٥١١	مواسير وأنابيب أخر ملحومة طوليا	١٤٢	الهند – البرازيل	٢٥٪	١٧٪	٢٠٪
٧٣٠٦١٠	مواسير وأنابيب من الأنواع المستعملة في خطوط نقل النفط أو الغاز	١٢٢.٥	الصين – الهند	١٠٪	٧٪	٨٪
١٠٠١٩٠	حنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم	٦٢.٣	كندا – الولايات المتحدة	٢٥٪	صفر	٢٠٪
٣٠٠٤٩٠	أدوية لمنع الحمل ، أدوية الأورام	٤٩.٦	الأردن – الهند	١٠٪	صفر	٨٪
٨٤٢٩٥٢	الأت ذات هيكل علوي متحرك مدى دورانه ٣٦٠ درجة	٤٤	كوريا – بلجيكا – اليابان	صفر	صفر	صفر

(*) المصدر السابق مباشرة.

تابع

البند الجمركي	السلعة	القيمة بالمليون دولار	أهم الدول المصدرة	التعريفة المطبقة %	التعريفة في إطار الكوميسا %	التعريفة في إطار جامعة الدول
٨٥٠٣٠٠	أجزاء معدة الاستعمال حصراً أو بصورة رئيسية مع الآلات	٤٢.٢	فنلندا- المملكة المتحدة	١٠٪	صفر	٨٪
٨٤٣١٤٣	أجزاء الآلات حفر أو سبر الأعماق	٤١.٣	الصين – فرنسا – ألمانيا	١٠٪	صفر	٨٪
٨٧٠٣٢٢	سيارات أخرى سعة أسطواناتها تزيد عن ١٠٠٠ سم٣ ولا تتجاوز ١٥٠٠ سم٣	٣٩.٩	كوريا- اليابان – التشيك	١٠٪	٧٪	٨٪
٨٧٠٤٢٣	سيارات يتجاوز وزنها الإجمالي القائم (مع الحمولة القصوى) ٢٠طن	٣٦.٩	اليابان – إيطاليا – فرنسا	صفر	صفر	
٨٤١٣٦٠	مضخات إزاحة موجبة دوارة أخرى	٣٠.٧	الصين – فرنسا	١٠٪	٧٪	٨٪
٤٠١١٢٠	إطارات خارجية هوائية للحافلات	٣٠	الصين – اليابان – كوريا	٤٥٪	٤٥٪	٣٦٪
٨٧٠١٢٠	جرارات طرق للمقطورات النصفية	٣٠	هولندا – فرنسا – ألمانيا	صفر	صفر	
٨٤٣٠٤١	آلات أخر لحفر الأعماق ذاتية الدفع	٢٧.٥	الصين – المملكة المتحدة	صفر	صفر	

تـــابـع

البند الجمركي	السلعة	القيمة بالمليون دولار	أهم الدول المصدرة	التعريفة المطبقة	التعريفة في إطار الكوميسا ٪	التعريفة في إطار جامعة الدول
٨٧٠٢١٠	سيارات مجهزة بمحركات احتراق داخلي ذات مكابس يتم الإشعال فيها بالضغط	٢٧.٢	كوريا – اليابان – تركيا	١٠	١٠	٨٪
٨٥٢٥٢٠	أجهزة إرسال مندمجاً بها جهاز استقبال	٢٥.٢	السويد – جنوب أفريقيا	١٠	١٠	٨٪
٦٣٠٥١٠	أكياس تعبئة وتغليف من جوت أو من مواد نسجية لحائية أخر	٢٤.٩	بنجلاديش – الهند	٣	٣	٢٪
٧٣٠٨٩٠	منشآت وأجزاء منشآت وغيرها	٢٤.٧	الصين – إيطاليا	١٠	١٠	٨٪
٨٧٠٨٩٩	أجزاء ولوازم للسيارات	٢٤.٦	المملكة المتحدة – كوريا	١٠		٨٪
٤٠٢٢١	ألبان وقشدة لا تحتوى على سكر مضاف أو أي مواد تحليه أخرى	٢٣.٩	هولندا – لمملكة المتحدة	٢٥	٢٥	٢٠٪
٨٤١٣٧٠	مضخات أفقية ذات طرد مركزي	٢٣.٨	الصين – جنوب أفريقيا	١٠	١٠	٨٪

المصدر : المرجع السابق مباشرة ص٧٧.

مذكرة علاقات اقتصادية وتجارية مع جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان القاهرة في يناير ٢٠١٣

الميزان التجاري بين مصر والسودان :

١- الإحصاءات المصرية :

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	يناير / سبتمبر ٢٠١٢
الميزان التجاري	١١٥	٤٧٢	٥٢٣	٥٤٥	٤٨٥	٣٢٤
حجم التبادل التجاري	٢١٥	٦٣٠	٦.٧	٦٢٩	٥٣٩	٣٥٨
الصادرات	١٦٥	٥٥٠.٦	٥٦٥	٥٨٧	٥١٢	٣٤١
الصادرات غير البترولية	١٥٣	٥٢٢	٥٥٢	٥٧٥	٥١٠	٣٤٠.٦٨
الصادرات البترولية	١٢	٢٨.٢٦	١٢.٦٣	١٢	١.٦٢	٠.٣٢
الواردات	٥٠	٧٩	٤٢	٤٢	٢٧	١٧
الواردات غير البترولية	٥٠	٧٦	٤٢	٤٢	٢٧	٠
الواردات البترولية	٠	٢.٧٦	٠	٠	٠	٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢- الإحصاءات السودانية :

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	يناير / سبتمبر ٢٠١٠
الميزان التجاري	٣٥٢	٢٩٥	٣١٠	٥١٠
حجم التجارة	٤٤٠	٣٩٧	٣٧٤	٥٧٢
الصادرات	٣٩٦	٣٤٦	٣٤٣	٥٤١
الواردات	٤٤	٥١	٣٢	٣١

المصدر : بنك السودان المركزي.

أهم الصادرات والواردات بين البلدين :

١ - أهم الصادرات المصرية إلى السودان :

سكر قصب ناعم مكرر - مصنوعات من حديد - ترابيع وبلاط - أدوية للطب البشري - برتقال طازج - مصنوعات بلاستيك - منتجات نسيجية - أثاث من خشب - كابلات وموصلات .

٢ - أهم الواردات المصرية من السودان :

قطن آخر غير مندوف ولا ممشط ، محلوج - بذور سمسم - نخالة ونخالة جريش وغيرها من بقايا غربلة أو طحن أو معالجة الحنطة (القمح) - بن - شاي - بهارات .

أهم الاتفاقات التجارية السارية بين البلدين :

١ - اتفاقية الكوميسا :

هي المظلة الرئيسية التي تتم حاليًا في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين ، وتقدم الجانب السوداني بقائمة سلع مستثناة من الإعفاء الجمركي عند دخولها السودان في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠١، بعدد سلع ٥٨ سلعة وعلى أن يتم تشكيل لجنة مشتركة تجتمع كل ستة أشهر أو بناء على رغبة أي من الطرفين لمراجعة هذه القوائم المستثناة بما يحقق الإعفاء لكافة السلع المتبادلة بين البلدين خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات لتنتهي في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦م .

خلال اجتماعات الدورة الثالثة للجنة التجارية المشتركة في عام ٢٠٠٤ قام الجانب السوداني برفع عدد ٥ سلع من أصل ٥٨ سلعة لتصبح ٥٣ سلعة مستثناة من الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل .

صدر قرار وزير التجارة السوداني السابق جيمس كوك رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ برفع عدد (٣٧) سلعة من إجمالي عدد (٥٣) سلعة من السلع المستثناة من الإعفاء

من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وتطبيق تخفيض جمركي بنسبة ٨٠٪ (التخفيض الجمركي المطبق من السودان في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) إلا أنه لم يتم تفعيل هذا القرار .

٢- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى :

يقوم الجانب المصري بالتنفيذ الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

طبقًا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعامل الجانب السوداني ضمن الدول الأقل نموًا حيث تتمتع وارداتها من الدول العربية بدءًا من عام ٢٠١٠ بنسبة تخفيض ٨٠٪ و٩٠٪ بدءًا من عام ٢٠١١ ، و١٠٠٪ بدءًا من عام ٢٠١٢ إلا أن الجانب السوداني لم يلتزم بمنح التخفيضات الجمركية على بعض السلع الواردة ويقوم بفرض الرسوم الجمركية كاملة .

رابعًا : الاستثمارات :

سبق وأن وجه السيد رئيس مجلس الوزراء السابق بتكوين لجنة دائمة تكون منوطة بتخطيط ومتابعة الاستثمارات المصرية بالسودان (الشمالي والجنوبي) كأولوية قصوى للحكومة المصرية وقد تم تمثيل وزارة الصناعة والتجارة فيها .

الاستثمارات المصرية في السودان :

بلغ عدد الشركات المصرية التي تم تأسيسها في جمهورية السودان عام ٢٠١٠ بغرض الاستثمار ٢٠ شركة منها ١٢ شركة في القطاع الخدمي ، ٤ شركات في القطاع الصناعي ، ٤ شركات في القطاع الزراعي وبيانها كالآتي :

اسم العمل	النشاط	التاريخ	رأس المال	العمالة
مشروع محطة إمداد لتوليد الكهرباء	خدمات كهرباء	٢٠١٠/١/١٠	٦٧٠٧٣٠٠٠	٨٥
مشروع عزت عبد الغفار محمد وعبد الفتاح فؤاد عبد الفتاح للإنشاءات والمقاولات	إنشاءات ومقاولات	٢٠١٠/١/١٧	٢٢٥٨٦٠	٤٩
مخازن العوالي للتبريد والتجميد	مخازن مبردة	٢٠١٠/٥/٦	١٥١٦٠١٦٣	٥٢
مدينة البشير لإسكان الشباب	بناء وتشييد	٢٠١٠/٥/٩	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
مطعم الدايت السياحي	مطعم سياحي	٢٠١٠/٤/٢٩	٤٧٩٦٨٨	١١٠
مخازن هوى ميا للتبريد والتجميد	مخازن تبريد وتجميد	٢٠١٠/٦/١	٩٢٦١٥٣	٢٤
أواني للإنشاءات والمقاولات	إنشاءات ومقاولات	٢٠١٠/٦/١٣	١٤٧٩٦٨٨	١٦٩
بيلدرز للطرق والجسور	طرق وجسور	٢٠١٠/٧/٢٠	٧٢٨٢٠٦١	١٦٢
رجيد للإنشاءات والمقاولات	إنشاءات ومقاولات	٢٠١٠/١٠/٤	١٥٣٠٤٨٢٢	٢٣٧
مصنع إم أي تي لمعالجة المخلفات الورقية والكرتون وفرمها وكبسها	اتصالات	٢٠١٠/١٠/٢٠	١١٨٦٧١٩	١٩
مطعم الطيب السياحي	مطعم سياحي	٢٠١٠/٩/٢٩	١٨٥٤٠٠٠	٦٣
مختبر إم . كي الطبي	تحاليل طبية	٢٠١٠/١٢/٢٩	١٥٨٠٦٦٥	٤٣
مصنع السويدي لتصنيع الحبيبات البلاستيكية والماستر باتش	صناعة البلاستيك	٢٠١٠/١/٧	٢٦١٥٠٠٠	٣١
مصنع هاوس ميتال لمنتجات الألومونيوم	منتجات ألومونيوم	٢٠١٠/٥/١١	٩٣٤٤٧٣	٤٤
مصنع إم أي تي لمعالجة المخلفات الورقية والكرتون وفرمها وكبسها	صناعة ورق وكرتون	٢٠١٠/١٠/٢٠	١٢٤٣٣٦٠	٢٣

مشروع الباحة للإنتاج الزراعي	إنتاج زراعي	٢٠١٠/٨/١٩	٤٢٩٦٨٨	١٤
إفري كوست للإنتاج الزراعي والحيواني	إنتاج زراعي وحيواني	٢٠١٠/١٠/٢٥	٧٦٥٣٣٦٦	
فيرست هاند للإنتاج الزراعي والحيواني	إنتاج زراعي وحيواني	٢٠١٠/١١/٢٨	٨٠٧٥١٥٧	١٦٦
إريال للإنتاج الزراعي	إنتاج زراعي وحيواني	٢٠١٠/١٢/٢٦	١١٠٢٩٣٠	١٠٠

المصدر: وزارة الاستثمار السودانية .

الاستثمارات السودانية :

تشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى تزايد مساهمات رأس المالي السوداني في المشروعات الاستثمارية المقامة حيث بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى أبريل ٢٠١٢ عدد ٢٧٣ شركة منها ١٠٥ شركة في القطاع الخدمي ، و٥٩ شركة في القطاع الصناعي و٣١ شركة في القطاع الإنشائي ، و١٩ شركة في القطاع الزراعي ، و١١ شركة في المجال السياحي ، و١٦ في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، و٧ شركة في المجال التمويلي .

أهم الموضوعات المطروحة للمناقشة مع السودان :

أولاً : معوقات التبادل التجاري بين البلدين والتي تتمثل في :

* عدم تفعيل قرار وزير التجارة السوداني السابق جيمس كوك رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ برفع عدد (٣٧) سلعة من إجمالي عدد ٥٣ سلعة من السلع المستثناة من الإعفاء من الرسوم الجمركية .

* تفعيل قرار وزير التجارة السوداني رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٢ بشأن إلغاء القرار الوزاري رقم ٢ لسنة ٢٠١١ بمنع استيراد سلع والتأكيد على قيام الجانب السوداني

بتعميم القرار المشار إليه على جميع المنافذ الجمركية طبقًا لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع لجنة المتابعة على مستوى الخبراء نوفمبر ٢٠١٢.

* عدم منح بعض المنتجات المصرية التخفيضات الجمركية المقررة في إطار اتفاقية الكوميسا واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى بحجة عدم استيفائها لنسبة القيمة المضافة المقررة .

* عدم تفعيل توصية اللجنة التجارية والصناعية مايو ٢٠١١ بشأن الالتزام بأحكام قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي إطار الكوميسا في حالة التشكك في منشأ البضائع المتبادلة .

* عدم إتمام الجانب السوداني لزيارة وفد من الجمارك السودانية لمصنع يونيون إير للتكييف ومصنع توشيبا العربي للتأكد من استيفاء المصنعين لنسبة القيمة المضافة والتي وعد فيها الجانب السوداني خلال اجتماعات لجنة المتابعة على مستوى الخبراء والتي عقدت عمالها بالخرطوم في نوفمبر ٢٠١٢ بالقيام بالزيارة خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر ٢٠١٢ ، على أن يتم تحديد الترتيبات المتعلقة بالزيارة خلال الجهات المعنية بالبلدين ، وذلك تنفيذًا لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات اللجان العليا في دورتها الخامسة والسادسة والسابعة مارس ٢٠١١ المشتركة.

* تفعيل دور وحدة التدخل السريع والتي سبق وأن تم تشكيلها عن الجانب المصري من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (التمثيل التجاري – قطاع الاتفاق التجاري) ومن الجانب السوداني السيد / عثمان حامد هجانة – مدير إدارة العلاقات الثنائية بوزارة التجارة .

ثانيًا : المجال الصناعي :

عدم قيام وفد من هيئة التنمية الصناعية بزيارة السودان لمعاينة الموقع الذي حدده الجانب السوداني لإقامة المنطقة الصناعية المقترحة في منطقة الجيلي والتي

أوضح فيها الجانب المصري أنه قام بموافاة الجانب السوداني بتشكيل الجانب المصري لفريق العمل المشترك ، حيث وعد الجانب السوداني باتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الزيارة الخاصة بمعاينة الموقع والرد في أقرب فرصة ممكنة .

ثالثًا : المواصفات والمقاييس :

من المنتظر أن يتم عقد أعمال الاجتماع السادس في مجال المواصفات والمقاييس والاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة خلال شهر فبراير ٢٠١٣ بالخرطوم(١).

هذا وبعد أن انتهينا من هذا الفصل نتعرض للفصل الثاني عن مستقبل التكامل المصري السوداني في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية . وتأثيراتها على هذا التكامل .



(١) انظر : وزارة الصناعة والتجارة الخارجية قطاع الاتفاقات التجارية ، الإدارة المركزية للاتفاقات التجا
مذكرة علاقات اقتصادية وتجارية مع جمهورية مصر العربية والسودان ، القاهرة في يناير ٢٠١٣.

الفصل الثاني

التكامل المصري السوداني في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية وتـأثيراتها على التكامل المصري

تمهيد :

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول تجربة التكامل المصري السوداني نشير إلى أن السودان يعانى من أزمة اقتصادية حقيقية وأن الخطط والاستراتيجيات الموضوعة ومحاولة تنفيذها لم يترتب عليها نتائج ملموسة ،وظلت الدولة تصنف ضمن الدول الفقيرة على مستوى العالم ،أما من حيث الموارد التي تنعم بها السودان فهي هامة جدا وكبيرة بكل المعايير الاقتصادية ،وإذا ما قدر لهذه الدولة القدر المناسب من الاستقرار والتركيز على الجهود التنموية ،فإنها ستكون من الدول الغنية والقوية اقتصاديا ،وهو الأمر الذي يمثل دافعا لمصر لاستثمار جهودها ومساعديها وتوظيف قدراتها من أجل دعم واستقرار السودان من ناحية لمساعدته في النهوض والتخلص من المشكلات التي يعانى منها ،ومن اجل التعاون والعمل من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة من ناحية أخرى في ظل التوجه الراعي للتكامل المصري –السوداني .

ومن ثم نتناول هذا الفصل على الوجه التالي :

أولا-المتغيرات الإقليمية وتأثيراتها على التكامل المصري السوداني :

وهنا يتجه كثير من الباحثين إلى تناول هذه المتغيرات في إطار التأثيرات الإقليمية السلبية وأيضا الإيجابية وذلك على الوجه التالي :

المبحث الأول

التكامل المصري السوداني في ضوء المتغيرات الإقليمية وتأثيراتها على التكامل المصري السوداني

هنا يتجه كثير من الباحثين إلى تناول هذه المتغيرات في إطار التأثيرات الإقليمية السلبية وأيضاً الإيجابية وذلك على الوجه التالي :

١- التأثيرات الإقليمية السلبية : وتشمل :

أ- ضعف وتراجع التعاون المشترك :أن أولويات العمل للدول الأفريقية في محيطها الإقليمي هو مواجهة المشكلات التي تعانى منها سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي وغيرهم وأعبائها داخليا وعندما تكون المواجهة الداخلية ضعيفة ومحدودة الفائدة ، يكون التحرك على المستوى الجماعي هو من باب الأمل والتطلع أن يكون هناك مردود ناتج عن عملية التضامن والتعاون المشترك،وإذا كان القاسم المشترك الذي يربط بين الدول الإفريقية مجتمعة هو الضعف ،وبالتالي فإن المردود من أوجه التضامن والتعاون المشترك لن يكون شافيا أو نافعا لتلك الدول.

-ومن هذا المنطق تبدو أهمية وخطورة التحدي الذي تواجه تلك الدول الأفريقية ويلزمها بضرورة البحث عن كيفية التغلب على تلك المشكلات بالعمل والتعاون المشترك سواء على المستوى التكاملي الثنائي أو الجماعي بحيث يكون ذلك بمثابة

الآلية للتباحث وللتشاور ولصناعة واتخاذ القرارات والسياسات التي تخدم الأهداف والمصالح المشتركة للدول الأفريقية وباعتبارها أيضا آلية لتشجيع ولتنسيق ولتنظيم التكامل الاقتصادي فيما بين الدول على المستويين الإقليمي القطري والقاري وإذا أخلصت الدول الأعضاء وأحسنت النوايا واقترنت بتوافر الرغبة والإرادة الحقيقية للتغيير والإصلاح والتكامل الاقتصادي فإن تلك المستويات التكاملية يمكن أن تكون أكبر قوة دافعة للتحرك في تلك المسارات حاضرا ومستقبلا .

ب-التورط في الأزمات والمشكلات الإقليمية :يمثل التورط في الأزمات والمشكلات الإقليمية واحدا من أهم الأسباب التي تحول دون إتمام التجارب التكاملية فيما بين الدول الإفريقية على المستويين الثنائي والجماعي ،و في إطار التعامل مع الواقع الذي تعايشه الدول الإفريقية في هذا الشأن، يلاحظ أن جميع المناطق الإفريقية تعانى من تلك الظاهرة ،وهو ما يعنى أن كل تلك الأزمات والمشكلات التي تعانى منها الدول الإفريقية إن لم يكن كلها غالبا ما تأخذ أبعادا إقليمية وتتورط فيها الدول لصالح جماعة أو طرف من أطرافها ،وهو الأمر الذي يترتب عليه استمرارها وطول أمدها وما ينطوي عليه ذلك من استمرار الاستنزاف للموارد والطاقات من جهة وتعطل المساعي والجهود التنموية من جهة أخرى والسماح للقوى الخارجية بالاختراق والنفاذ لتلك الدول تحقيقا لأهدافها ومصالحها ومطامعها ومثل هذه الأمور تمثل تحديا معوقات لأية عملية تكامل تسعى الدول الإفريقية للبدء فيها وتحقيقها والأمثلة لذلك عديدة ومنها السودان ومن ثم فإن ذلك يؤدى إلى إعاقة المشروع التكاملي المصري السوداني ويمثل تحديا أمام إنقاذه.

ج-الخضوع للضغوط الخارجية:إن المجتمع الدولي الذي طالما يتشدق بعبارات السلم والأمن والتعاون والتضامن الدولي وحقوق الدول والشعوب والإنسان والتنمية المستدامة وغيرها ، ويرفعها في كل مناسبة مطالب في الوقت الراهن بأن يساهم إسهاما ملموسا في جعل تلك القارة الإفريقية مشروعا قابلا للحياة والنماء ولإعادة البناء والإعمار في دولها والتحرك في هذا المجال يكون

في اتجاه الفعل والعمل الإيجابي وليس مجرد اجتراء الكلام ورفع الشعارات وتكرار الأماني والدول الاستعمارية السابقة والتي بنت حضارتها وتقدمها ورقيها ورفاهيتها على حساب الاستنزاف المفرط للموارد الإفريقية المتنوعة إبان الحقبة الاستعمارية وبعدها أيضا في ظل استمرار علاقات التبعية والسيطرة والهيمنة التي مازالت تمارسها تجاه الدول الإفريقية قاطبة،هي مدعوة لأن تكون في مقدمة المطالبين لتدعيم ولتعزيز المشروعات التنموية الإفريقية ،خصوصا وأن التقديرات المبدئية عن تعويضات الحقبة الاستعمارية تتجاوز بضعة تريليونات من الدولارات ، ولكن هل سيستجيب المجتمع الدولي لهذا الأمل ولمواجهة هذا التحدي الذي يواجه مجمل الدول الإفريقية شعوبا وحكومات أم ستسامر الدول الفاعلة فيه لا يعنيها

من الأمر سوى التمادي في محاولات إخضاع الدول الإفريقية ومواردها لهيمنتها والإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها تنحصر في الإرادة الحقيقية للتغيير والإصلاح داخل الدول الإفريقية و في مدى الثقة ذاتها والمصداقية مع شعوبها في مواجهة الخضوع للضغوط الخارجية .

٢-التأثيرات الإقليمية الإيجابية :ونتناولها تباعا على الوجه التالي:-

أ-التنسيق مع الدول العربية: تحاول السودان تنسيق وتعزيز علاقاتها مع الدول العربية على المستويين الثنائي والجماعي وبشكل خاص تلك العلاقات القائمة فيما بينها وبين دول الجوار العربية سواء كانت مصر أو السعودية أو ليبيا وعلى سبيل المثال فإن علاقاتها مع ليبيا يمكن التركيز عليها ذلك أنه على الرغم من أن العلاقات السودانية الليبية ذات جذور قديمة وأن تلك العلاقات قد تطورت على مر العصور إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن تلك العلاقات قد تأثرت بشكل واضح بقيام ثورتي السودان وليبيا خلال عام١٩٦٩ حيث كان قيامهما يمثل دعما عربيا وقوميا جديدا يضاف إلى القوى القومية التي كانت سائدة في ذلك الوقت في العالم العربي خاصة بعد نكسة يونيه ١٩٦٧ وكانت هاتان الثورتان من أهم الدعائم التي كانت تستثمرها مصر من أجل إزالة أثار العدوان وكذلك من أجل الحماية والحفاظ على الحقوق العربية المشروعة .

ويلاحظ انه من ذلك التاريخ فإن حجم التعاون والتنسيق أو التفاهم بين السودان وليبيا كان مرتبطا بالأساس بدور مصر وطبيعة علاقاتها بكل الدولتين ولذلك كانت هناك محاولات للوحدة بين كل من مصر والسودان وليبيا وكذلك سوريا . إلا أن السودان تخلفت على ما يبدو لظروف داخلية عن تلك الوحدة التي كانت تحت مسمى اتحاد الجمهوريات العربية وتأسست عام ١٩٧٠ وان استمرت العلاقات بين كل من السودان وليبيا تسير سيرها الطبيعي حتى عام ١٩٧٧ عندما قرر الرئيس السادات زيارة القدس وما تلى ذلك من توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وكذلك معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ حيث اختلفت مواقف السودان وليبيا من تلك الأحداث فعلا حين أيدت السودان وباركت تلك الجهود المصرية ،فإن ليبيا عارضت ذلك بل وقادت مع كل من سوريا والعراق جبهة الصمود والتصدي لمواجهة مصر والضغط عليها لإثنائها عن توجهاتها بشأن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي .وقد انعكس هذا التعارض في موقف الدولتين على العلاقات السودانية –الليبية فأخذت طابع العداء والحملات الإعلامية العدوانية خاصة من جانب ليبيا ،ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى قيام ليبيا بدعم حركة التمرد في جنوب السودان بالتعاون مع إثيوبيا ، ومن ثم تصاعد هذا الموقف من جانب ليبيا تجاه السودان مع بدء تجربة التكامل المصري –السوداني عام١٩٨٢ واستمر هذا الموقف الليبي من السودان حتى سقوط نظام النمرى عام ١٩٨٦ وقد أسهم أيضا في تأجيج العداء بين الدولتين التدخل في تشاد واختلاف مواقع الدولتين في دعم كل منهما للأطراف المتصارعة في تشاد خاصة وان للسودان حدود ومصالح مشتركه مع تلك الدولة .

وعندما حدث انقلاب عسكري بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب أطاح بنظام نميري وتمكن الصادق المهدي من رئاسة الحكومة المدنية في السودان ، ف في أعقاب ذلك بدأت العلاقات السودانية الليبية في التحسن والتطور بشكل إيجابي خصوصا وأن المهدي كان حريصا على دعم وتوسيع حجم التعاون مع

ليبيا لتعزيز وضعه الداخلي فيما يتعلق بمشكله الجنوب والمشاكل الاقتصادية التي تعانى منها السودان بالإضافة إلى تعزيز وضع السودان على خريطة توازنات القوى الإقليمية وكان من نتيجة ذلك التقارب السوداني –الليبي في عهد الصادق المهدي أن توقفت تجربة التكامل السوداني – المصري وتحولها إلى ما يسمى بالإخاء وكذلك تجميد أو بالأحرى إلغاء معاهدة الدفاع المشترك مع مصر ، ومع ذلك فلم يستطيع المهدي أن يحفظ التوازنات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالسودان ، ولذلك حدث انقلاب أطاح بحكومة الصادق المهدي في ظل ما عرف بثورة الإنقاذ الوطني بقيادة الفريق عمر البشير في عام ١٩٨٩ الذي حرص عند توليه السلطة في البلاد على دعم وموازنة علاقاته مع كل مصر وليبيا والسعودية وغيرها من الدول العربية .

إلا أن البشير مالبث أن أخل بهذا التوازن في علاقاته الإقليمية وذلك عندما اتجه للتحالف مع ليبيا في إطار ما يعرف بمشروع التكامل السوداني –الليبي الذي أعد مشروعه الرئيس البشير وعرضه على القذافي الذي وافق عليه بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، وتم بالفعل التوقيع على هذا الميثاق بطرابلس في الثالث من شهر مارس عام١٩٩٠ وقد تضمن هذا الميثاق العديد من الأهداف كما تضمن الإشارة إلى العديد من الأجهزة التي ترعى التعاون والمصالح المشتركة بين الدولتين .

ب- التنسيق مع الدول الإفريقية :من المعلوم أن السودان تعمل على تدعيم علاقاتها مع الدول الإفريقية وخاصة دول الجوار الإفريقي التي لها حدود مشتركة معها نظرا لتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الواقع السوداني ويمكن الإشارة إلى بعض جوانب هذه العلاقات على الوجه التالي :

١ -العلاقات السودانية الأثيوبية :

اتسمت علاقة الدولتين والسودان وإثيوبيا ، بالتوتر في معظم الأوقات باستثناء بعض الأوقات وهذا التوتر لم يكن مرجعه الحدود أو تنافس حول المصالح الاقتصادية أو الدينية أو الاجتماعية بل إن السبب الرئيسي في هذا التنافر إنما

يرجع إلى قوى خارجية تؤثر على سياسة كل من الدولتين تجاه الآخرين بشأن بعض المشكلات الإقليمية ذات الصلة بالدولتين منها مشكلة الأوجادين وإريتريا والجنوب السوداني ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

أسباب وعوامل التوتر في العلاقات الإثيوبية السودانية :

موقف السودان من مشكلة الأوجادين ،ظلت إثيوبيا لسنوات طويلة تواجه موقفا موحدا من جانب الدول العربية قوامة تضامنها مع الصومال على حساب علاقاتها مع إثيوبيا ومن هذه الدول السودان على الرغم من انه عندما تنشب القتال بين الصومال وإثيوبيا عام ١٩٦٤ حول الأوجادين قام السودان بالوساطة بينهما وانتهت الوساطة بعقد لجنة إثيوبية- صومالية مشتركة لمراقبة وإنشاء منطقة منزوعة السلاح على طول منطقه الحدود بين الدولتين وتم توقيع اتفاقية بها الشأن في ابريل عام ١٩٦٤ وإن لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية فيما بعد.

و في عام ١٩٧١طرا تحسن ملحوظ على العلاقات السودانية الإثيوبية حيث قام إمبراطور إثيوبيا بزيارة الدولتين في الربع والعشرين من يونيه ١٩٧١ إلا أن الصومال كانت تشك في نوايا الرئيس السوداني وخاصة بعد مشاركة إثيوبيا في الجهود المبذولة من اجل حل مشكلة جنوب السودان ، وقد ساءت العلاقة بين السودان وإثيوبيا عندما تورطت إثيوبيا في محاولة الانقلاب الفاشل الذي حدث في السودان في يوليو ١٩٧٦ ضد الرئيس نميري ، وقد أدى ذلك إلى وقوف السودان إلى جانب الصومال في عام ١٩٧٧ وأثناء حرب الأوجادين وكذلك لتدفق اللاجئين الإثيوبيين إلى السودان في أوائل الثمانينات واتهام السودان لإثيوبيا بالتورط في الجنوب السوداني عام ١٩٨٣.

٢-إثيوبيا ومشكلات السودان :

-يمكن القول أن مشكلة الجنوب السوداني واحدة من أعقد المشكلات التي واجهت السودان منذ حصوله على الاستقلال .

وذلك لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ولما لها من أبعاد إقليمية ودولية ،وقد ترتب على عدم الوصول إلى حل لها كثير من التوترات الداخلية والتوترات في علاقات السودان ببعض الدول الإفريقية المجاورة ودخول المشكلة في دائرة الصراع القائم في المنطقة لتحقيق أهداف مختلفة واستغلالها لخدمة مصالح معينة ومن هذه الدول إثيوبيا .

-وإذا كانت إثيوبيا قد قامت بدور رئيسي في التوصل إلى اتفاق الحكم الذاتي الإقليمي بين الحكومة السودانية والجبهة الشعبية لتحرير الجنوب السوداني في فبراير ١٩٧٢ وشهد الجنوب هدوءا مؤقتا على اثر ذلك إلا أنه مع حلول عام ١٩٨٣ فقد انهار هذا الاتفاق واتخذت الحكومة الإثيوبية موقفا مدعما لحركة تحرير شعب السودان بقيادة «جون جارنج» رغم محاولات السودان لتحسين العلاقات مع إثيوبيا وخاصة بعد إعلان الرئيس السوداني آنذاك تأييده للثوار الاريتريين في سعيهم للحصول على الاستقلال ومع تغيير النظام الحاكم في السودان عقب الانتفاضة الشعبية في منتصف الثمانينات بذل المجلس العسكري الانتقالي ومن بعده الحكومة المنتخبة جهودا كثيرة لتحسين العلاقات مع إثيوبيا واعتبرت السودان أن النزاعات والمشكلات بين الدولتين سلميا والتي تركز في مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان والمشكلة الارترية بالنسبة لإثيوبيا وحرصت السودان على التأكيد بأن الاريتريين المتواجدين على إقليمها ليسوا سوى لاجئين وان المساعدات المقدمة لهم مساعدات إنسانية كما اعتبر السودان نفسه وسيطا بين الارتريين والحكومة الإثيوبية وطالب بحل المشكلة سلميا.

إلا أن إثيوبيا استمرت في تقديم الدعم لحركة «جون جارنج» وتسهيل انطلاق قواته من الإمدادات والقيام بعمليات استطلاعية في عمق الجنوب السوداني كما وسعت الحكومة الإثيوبية نطاق المساعدات الإثيوبية تكشفت بما يوصف عسكريا بأنه تورط مباشر عن طريق الإمدادات والقيام بعمليات استطلاعية في عمق الجنوب السوداني ، كما وسعت الحكومة الإثيوبية نطاق المساعدات

تقدمها لجيش حركة التحرير الشعبي لتشمل تلك المساعدات شمال وشرق السودان كما كان لإثيوبيا دور في محاولة الانقلاب التي جرت في أواخر سبتمبر ١٩٨٥ إلا أن الحكومة السودانية لم تقطع العلاقات في ذلك الحين حرصا منها على استمرار المساعي لإيجاد حل سلمى للمشاكل المعلقة بين الدولتين دون اللجوء إلى العنف أو استخدام التوازنات التي فشلت من قبل .

- وفي هذا الإطار ظهر واضحا أن أهداف إثيوبيا تتعدى مجرد مقايضه التغطية الاريترية بمشكلة الجنوب في السودان إلى محاولة عزل أي دور إقليمي للسودان نهائيا عن طريق الضغط العسكري سواء بمشكلة الجنوب أو التحركات العسكرية المباشرة ، وعلى الرغم من أن إثيوبيا كانت تعنى أن انفصال الجنوب السوداني عن السودان يهددها بحركات انفصالية مشابهة وقيام كيانات صغيرة فيما إلا أنها حاولت استغلال مشكلة الجنوب السوداني للضغط على القرار السوداني في محاولة لتطويعه لصالحها وذلك على المدى البعيد .

-إلا أن هناك عوامل متعددة أدت إلى التحول في العلاقات الإثيوبية السودانية منها محاولة تجنيد الموقف السوداني من المشكلات الإثيوبية وخاصة فيما يتعلق بالحركات الانفصالية ومحاولة الاستفادة من الدور السوداني في النزاع الإثيوبي الصومالي بالإضافة إلى رغبة الدول.

المتحالفة مع إثيوبيا في تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة لها ومنها السودان وكذا ضمان إبعاد خطر الموقف المصري الداعم للسودان وتحجيم تهديداته بسبب المسألة النيلية من خلال تحسين علاقاتها مع السودان .

-و في هذا الإطار أيضا نتناول العوامل التي أدت إلى التحول في الموقف السوداني ومنها تدهور الأوضاع الداخلية السودانية مما يفرض عليها تجنب إيه مواجهات تضاعف من هذا التدهور ،وكذلك معاناة السودان من مشكله اللاجئين من إثيوبيا واريتريا بالإضافة إلى تأثير التغيير الذي يطرأ على العلاقات مع مصر وما

يفرضه ذلك من وجوب تحسين العلاقات مع إثيوبيا ،وكذا الرغبة في القيام بدور الوسيط في المشكلات الإثيوبية.

وفي هذا الإطار نتناول تأثير سد الألفية الكبير في إثيوبيا على التكامل المصري السوداني : The Grand Millennium dam Ethiopia

تمهيد :

في غضون شهر أبريل ٢٠١١ وفي احتفال رسمي كبير قام رئيس وزراء إثيوبيا الراحل ميليس زيناوي بوضع حجر الأساس لتنفيذ مشروع بناء أكبر سد لتوليد الكهرباء في أفريقيا سمي سد النهضة كاشفًا النقاب بذلك عن المشروع الذي ظل في طي الكتمان وأجريت دراساته تحت مسمى المشروع X.

هذا وتعلق إثيوبيا أهمية كبيرة على هذا المشروع باعتباره نقطة انطلاق للخروج من الفقر الذي تعانيه ، خاصة وأن إنتاجها من الطاقة الكهربائية حتى شهر أبريل ٢٠١١ وصل إلى ٢٠٦٠ ميجا وت تسهم فيها السدود التي أقامتها إثيوبيا حتى الآن بحوالي ٨٨٪ من جملة هذه الطاقة المنتجة في البلاد .

ومن وجهة النظر الإثيوبية هذا المشروع أضخم مشروع إنشائي في تاريخها ، ويرون أن هذا السد أحد أكبر ١٠ سدود لتوليد الكهرباء في العالم ، وبمقارنته بالسدود الضخمة الأخرى وأنه سينتج ضعفي الطاقة الكهربائية التي ينتجها سد هوفر في الولايات المتحدة الأمريكية كما سيتخطى في إنتاجه سد روبرت بوراسات في كندا والذي ينتج ٥٦١٦ ميجا وات .

ويأتي تنفيذ هذا المشروع بعد توقيع إثيوبيا مع خمس من دول الحوض هي (كينيا – أوغندا – تنزانيا – بوروندي – رواندا) على ما سمي باتفاقية غنيتي كبديل للاتفاقية الموقعة عام ١٩٢٩ والتي كانت تتيح لكل من مصر والسودان حق الاعتراض على إقامة مشروعات مائية على مسار النهر في دول المنبع دون موافقتهما . وبالتالي فإن هذا المشروع قم تم بالمخالفة للاتفاقية الموقعة عام

١٩٢٩ لعدم موافقة مصر والسودان على هذا المشروع بل تم اعتراضهما على هذا المشروع حيث سيؤثر على حصة مصر والسودان التاريخية .

وفي هذا الخصوص نتعرض لهذه النقاط تباعًا .

حقائق حول السد :

ارتفاعه ١٤٥ مترًا وعرضه ١٨٠ مترًا وطاقته لإنتاج الكهرباء بعد اكتماله ٥٢٥٠ ميجا وات وهي تمثل ٣ أضعاف ما تنتجه إثيوبيا من الطاقة حاليًا ، وبعد تعديل الدراسة سترتفع الطاقة الإنتاجية للسد إلى ٦٠٠٠ ميجا وات .

ومدة التنفيذ للمشروع هي ٧٨ شهرًا منذ بدء العمل وتتولى شركة ساليني الإيطالية تنفيذ المشروع وهي نفس الشركة التي قامت ببناء سد بيليس عن بحيرة تانا والذي افتتح في عام ٢٠١٠.

كما أن بحيرة التخزين تبلغ حوالي ٦٢ مليار متر مكعب من المياه (سعة تخزين بحيرة تانا مصدر النيل الأزرق تبلغ ٣٢ مليار متر مكعب) ، وطبقًا لما أشار إليه المسؤولون الأثيوبيين فإن السد بتصميمه سيسمح بتوفير ما يعادل ٧.٥ مليار متر مكعب من المياه كانت تضيع بسبب البخر حيث سيتم احتجاز المياه في ممر ضيق .

تمويل السد :

وفيما يتعلق بمصادر التمويل للمشروع فقد أعلنت الحكومة الإثيوبية أنه سيتم تغطية تكاليف بناء السد من الموارد الذاتية عن طريق طرح سندات أثيوبية وتبلغ هذه التكلفة حوالي ٨٠ مليار بر أثيوبي تعادل ٤.٨ مليار دولار أمريكي ، وقد تم ذلك بحملة شعبية لتحفيز الشعب الإثيوبي على شراء هذه السندات واستخدمت مصر في تلك الحملة حيث ذكر رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل أن السبب في تحمل الجانب الإثيوبي تكلفة البناء بالكامل هو إحجام الدول والهيئات المانحة عن تقديم تمويل للمشروع بسبب الحملة التي قادتها مصر لحث تلك الدول والهيئات على عدم تمويل المشروعات التي تقيمها إثيوبيا على نهر النيل ، وتحديًا

لموقف مصر على حد زعمه أعلن أن إثيوبيا ستصدر سندات يتم طرحها للاكتتاب العام وقد دعا جميع أفراد الشعب الإثيوبي لشراء تلك السندات للتغلب على عقبة التمويل ، كما انضمت إليه أحزاب المعارضة داعية الشعب للتوحد من أجل تنفيذ ذلك المشروع القومي الذي تبنى عليه إثيوبيا آمالاً كبيرة .

المهدرات الإثيوبية لبناء السد :

يرى البعض أن إثيوبيا اعتمدت في السنوات الأخيرة على توفير الطاقة الكهربائية من المحطات المائية حيث أقامت منذ عام ٢٠٠٠ خمسة سدود بلغت طاقاتها الإنتاجية من الكهرباء حوالي ١٤٣٧ ميجا وات واستطاعت بذلك أن ترفع إنتاجها من الكهرباء إلى ٤١٪ بعد أن كانت لا تزيد عن ٢٪ قبل بناء تلك السدود ، وهذه السدود هي :

١- Tis-Abay II وينتج ٧٣ ميجا وات .

٢- Gelgel Gibe ١٨٤ ميجا وات .

٣- Takze ٣٠٠ ميجا وات .

٤- Gelgel Gibbe II ٤٢٠ ميجا وات

٥- Beles ٤٦٠ ميجا وات وهذا السد تم إنشاؤه على بحيرة تانا وافتتح في شهر مارس ٢٠١٠.

بالإضافة إلى أن هناك ثلاثة سدود أخرى تحت الإنشاء من مجموعة سدود Gibe ستبلغ طاقتها الإجمالية من الكهرباء ٣٥٠٢ ميجا وات . كما يؤكد البعض أن أثيوبيا تعتمد بشكل أساسي على كل من الصين وإيطاليا في بناء تلك السدود حيث تولت الشركات الصينية إنشاء السدود التي أقيمت في الجنوب على بحيرة توركانا ونهر أومو المشتركين مع كينيا ، بينما تولت شركة ساليني الإيطالية إنشاء سد بيليس الذي أقيم على بحيرة تانا وكذلك تتولى حاليًا إنشاء سد النهضة على

النيل الأزرق .

في هذا الإطار يرى آخرون أن إثيوبيا يبلغ تعداد سكانها حاليًا حوالي ٩١ مليون نسمة ، ورغم كمية الأمطار الهائلة التي تسقط على إثيوبيا والتي تقدر بحوالي ٩٣٦ مليار متر مكعب من المياه سنويًا فإنه لا يتبقى من هذه الكمية سوى حوالي ١٢٢ مليار متر مكعب (الباقي يضيع بالبخر لشدة الحرارة) تحصل منها إثيوبيا على ٢٥ مليار متر مكعب فقط أي حوالي ٣٪ بينما تحصل مصر والسودان على حوالي ٨٠ مليار متر مكعب .

وتتمثل المشاكل التي تعوق استفادة إثيوبيا من كمية الأمطار التي تسقط عليها في الآتي :

١ - الطبيعة الجغرافية لإثيوبيا والتي جعلتها دولة مصدرة للمياه أكثر من استفادتها منها فمعظم أراضي إثيوبيا عبارة عن مرتفعات عالية شديدة الانحدار إذ يصل مستوى الانحدار في الأراضي الإثيوبية إلى حوالي ١٠ متر/ كم ، مما يشكل صعوبة بالغة غي السيطرة على اندفاع مياه الأمطار المحملة بالطمي والتي تسقط على الهضبة .

٢- التكوينات الصخرية الموجودة في إثيوبيا إما عبارة عن صخور عالية يصعب إقامة سدود عليها أو وديان تتكون من صخور رسوبية لا تحتفظ بالمياه .

٣- الفترة التي تسقط فيها هذه الكمية من الأمطار لا تزيد عن ثلاثة أشهر خلال العام من (يوليه – سبتمبر) تعاني إثيوبيا بعدها من شح في مواردها المائية حتى أن نصيب الفرد الإثيوبي من المياه يقدر بحوالي ٣٨ متر مكعب مما يجعلها من الدول الفقيرة مائيًا .

ولا يوجد لدى إثيوبيا أية مصادر طبيعية للطاقة كالبترول أو الغاز لذا فقد اتجهت في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية إلى الاعتماد على إنتاج الكهرباء من المساقط المائية وحققت إنجازًا كبيرًا استنادًا إلى توافر العديد من الأحواض

المائية لديها والتي تبلغ ١٢ حوضًا من بينها حوض بحيرة تانا منبع النيل الأزرق والتي أقيم عليها سد بيليس ، ويؤكد ذلك ما أوردته صحيفة The Guardian البريطانية في عددها بتاريخ ٢٥/ ٣/ ٢٠١٠، والذي جاء فيه ما يلي :

إن الطبيعة الجغرافية يمكن أن تكون الحل الأمثل لمشكلة نقص الكهرباء ، وطبقًا لحجم المياه المتدفقة عبر الأراضي المنخفضة فإن إثيوبيا لديها إمكانية لتوليد طاقة كهربائية تصل إلى ٤٥ ألف ميجا وات ، كما أن الاندفاع نحو إنشاء مزيد من السدود أكبر من مجرد توفير الكهرباء للمنازل ولكن البعض ينظر إلى الثروة المائية من الأنهار مثل نظرة الدول الأخرى لثروتها من البترول والمعادن باعتبارها مصدرًا للعملة الأجنبية ، وتأكيدًا لذلك أوضح أحد مسئولي مؤسسة الكهرباء الإثيوبية أن هناك إمكانيات كبيرة لدى إثيوبيا في المستقبل لبيع الكهرباء من خلال إنشاء خطوط للربط مع أوروبا عن طريق مصر كما يمكن أيضًا تزويد الجنوب الإفريقي باحتياجاته من الكهرباء .

كما يرى أحد الباحثين[1] : أن هناك معوقات جيولوجية أمام تنفيذ سد «الألفية العظيم» الذي تعتزم إثيوبيا إقامته على روافد نهر النيل موضحًا أن السد لن يتحمل كمية الطمي الكبيرة والمياه المنتظر أن يخزنها متوقعًا انهياره في غضون ٢٥ عامًا الأمر الذي سيحدث ما يشبه «تسونامي» اليابان ويغرق المناطق التي تلي السد بما فيها العاصمة السودانية الخرطوم ويؤثر على السد العالي .

وأضاف في الندوة التي نظمها المعهد بعنوان «تأثير سد الألفية على مستقبل المياه لمصر والسودان» ، وأن أثيوبيا ستكون أكبر الخاسرين من بناء السد على مختلف الأصعدة ، بينما سيعود الأمر بالنفع الجيولوجي على مصر والسد العالي مؤكدًا أن هناك ٧ خسائر كبرى ستتكبدها إثيوبيا :

أولها :خسارة نصف مليون فدان من أفضل الأراضي التي تصلح للزراعة

(١) د. عباس شراقي ، أستاذ الجيولوجيا بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية / جامعة القاهرة .

والقليلة أصلاً لديها ، لأن المساحة خلف السد ستتحول إلى بحيرة وتغرق هذه المنطقة .

الخسارة الثانية : تتمثل في عدم الاستفادة من المياه لأن إثيوبيا لا تملك أراض زراعية أو تصلح للزراعة في المنطقة المقرر إقامة المشروع فيها ، وبالتالي مهما بلغت كمية المياه التي سيحتفظ بها السد لن يتم الاستفادة منها على صعيد الزراعة لأن إثيوبيا لن تستطيع نقل المياه إلى المناطق الزراعية بسبب الطبيعة الجيولوجية والجغرافية والطبيعية الوعرة للهضبة الإثيوبية ، مشيرًا إلى أن **الخسارة الثالثة** والأهم هي فقدان مناجم الذهب التي يكثر وجودها في منطقة المشروع الغنية بالصخور المتحولة لأن مياه السد ستغمرها .

والخسارة الرابعة: تتمثل في اضطرار أثيوبيا إلى تهجير عدد غير قليل من السكان الذين يقطنون المنطقة في ظل التوقعات بتعرض منازل المنطقة للغرق ، مؤكدًا أن إثيوبيا غير قادرة على تنفيذ ما أعلنته حول سعة تخزين السد التي قالت أنها ٦٧ مليار متر مكعب ، لأن أفضل التقديرات الجيولوجية المحايدة وأبرزها تقرير أمريكي أكدت أن السعة لن تزيد على ١٧ مليار متر مكعب محتملاً أن تحاول إثيوبيا رفع التقديرات لأهداف سياسية .

والخسارة الخامسة : مائية لأن منطقة السد غنية بمياه الأمطار ، ووفقًا للتقديرات تتراوح كميتها بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون مللي (مقارنة بحوالي ١٦٠ مليون مللي في الساحل الشمالي أكثر المناطق مطرًا في مصر) وهذا يعني أنه في موسم المطر فإن المنطقة لن تحتاج أصلاً إلى مياه نهر النيل ، أما في موسم الجفاف فإن إثيوبيا لن تحتاج أكثر من ١.٥ مليار متر مكعب من المياه من إجمالي ٣ مليار متر مكعب تصلها من روافد النيل في هذه المنطقة إن وجدت بها أراض زراعية أصلاً .

والخسارة السادسة : هي تعرض البلاد للمخاطر لأنه وفقًا للأرقام السابقة فإن بناء السد في هذه المنطقة غير مجد سواء في موسم المطر أو الجفاف ، بل بالعكس

سيؤدي لإهدار مائي فضلاً عن أنه يعرض البلاد لمخاطر عند زيادة الأمطار لأن السد في هذه المنطقة سيحجز نحو ٤٢٠ مليون متر مكعب من الطمي وهو ما يقلل من العمر الافتراضي له الذي يتوقع أن يمتلئ تمامًا بالطمي في غضون ٢٥ عامًا ويتكلف ٤.٨ مليار دولار وهي تكلفة كبيرة جدًا على دولة مثل إثيوبيا ، وفي المقابل فإن هذا الأثر السلبي للسد على إثيوبيا فيما يتعلق بالطمي هو ميزة جيولوجية لمصر ، لأنه سيمنع ٤٢٠ مليون متر مكعب من الطمي من الوصول للسد العالي ، وبالتالي يرفع من العمر الافتراضي له المقدر في البداية بـ ٥٠٠ سنة ، ووصل مؤخرًا إلى ٦٠٠ سنة بفضل السدود التي أقامتها العديد من دول حوض النيل والتي حجزت كميات كبيرة من الطمي .

والخسارة السابعة : هي الأخطر من وجهة نظره إذ تتعلق بتزايد احتمالات انهيار سد الألفية خلال ٢٥ عامًا بسبب التشققات الكبيرة للمنطقة الصخرية التي سيقام عليها ، وتزداد هذه المخاطر أيضًا لأن النيل الأزرق – أحد الروافد الرئيسية لنهر النيل – يمر فيه ٥٠ مليار متر مكعب من المياه كل ثلاثة شهور أي حوالي نصف مليار متر مكعب .

كما أشار إلى نقطة أخرى شديدة الأهمية وهي قصر عمر السد الذي يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ عامًا ، نتيجة الإطماء الشديد (٤٢٠ ألف متر مكعب سنويًا) وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجيًا مع زيادة فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض فترات العام (شهر سبتمبر) إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يوميًا ومن ارتفاع يزيد على ٢٠٠٠م نحو مستوى ٦٠٠م عند السد وإذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه التسونامي الياباني عام ٢٠١١ مع زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظرًا لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل .

وفي النهاية أكد أن مصر والسودان ستفقدان كمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح بين ٥ و ٢٥ مليار متر مكعب حسب حجم الخزان ولمرة واحدة فقط وفي السنة الأولى لافتتاح السد نظرًا لأن متوسط إيراد النيل الأزرق نحو ٥٠ مليار متر مكعب سنويًا .

بينما يحذر البعض[1] من خطورة سد الألفية مؤكدًا أن السد في حال الانتهاء من بنائه سيخزن ٦٢ مليار متر مكعب من المياه الواردة لمصر والسودان وبالتالي تخفيض حصة مصر وما سيترتب عليه من انخفاض طاقة توليد الكهرباء من السد العالي وتهديد ما يقرب من مليون فدان في الدلتا والوادي الجديد بالبوار .

وأشار إلى أن توقيع مصر على الاتفاقية الإطارية يتيح للقاهرة استمرارها في التعاون مع دول منابع النيل والتفاوض على إقامة مشروعات لاستقطاب الموارد المهدرة لزيادة الحصص المائية لكنه في نفس الوقت يحرمها من حقوقها التاريخية في حصتها من المياه أما عدم التوقيع فيجعل دول المنابع حرة في استخدام كامل حصة مصر والسودان ، وأضاف أن مفهوم الضرر الذي جاء في الإطار القانوني للمجاري المائية مفهوم مطاطي لأنه لم يوضح من هو المضار وكيف يتم تعويضه فمصر سيقع عليها ضرر شديد لأن ٩٥٪ من مواردها المائية من نهر النيل فأي تصرف في مياه النيل ستكون الأكثر ضررًا منه باعتبارها من دول المصب أما الضرر الذي ترى دول المنبع أنه يقع عليها فهو أن الأمطار تسقط عليها وهي دول فقيرة لا تستطيع إستخدام تلك المياه في مشروعات تنموية .

السياسة المصرية تجاه سد الألفية بإثيوبيا :

أكد السيد وزير الموارد المائية والري في تصريحات لجريدة «الدستور» في شهر أكتوبر ٢٠١٢ أن إنشاء سد النهضة الإثيوبي من وجهة النظر المصرية له تأثيرات سلبية ، ولذلك تم الاستعانة بأربعة خبراء دوليين تتحمل تكلفتهم الدول

(١) د. مغاوري شحاته ، خبير في المياه الدولية .

الثلاث مناصفة، وهم يدرسون ويبحثون ولكن مصر إذا قالت أن هناك تأثيرًا سلبيًا فقد يتم التشكيك فيما نقول وأننا لا نريد إقامة السد ولكن رأي الخبراء سيكون مصدقًا ونحن ننتظر ما سيحدث وهل سيتفق مع رؤيتنا أم لا وتابع خلال اجتماعه بلجنة الخبراء لدى عودتها من أديس أبابا في قطاع مياه النيل أن الاستعانة بالخبراء الدوليين بهدف وضع السيناريوهات المختلفة للتعامل مع ملف سد النهضة بعدما أشار تقرير الخبراء إلى وجود آثار سلبية على الموارد لمصر من مياه النيل نتيجة إنشاء السد الذي يتم العمل فيه على قدم وساق.

وفي تصرح آخر لسيادته نشر بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠١٣، قال: إن مصر لن توقع على اتفاقية «عنتيبي» التي وقعت عليها دول منابع نهر النيل إلا إذا أصبحت شروطها ملائمة معتبرًا أن الاتفاقية بدون توقيع القاهرة والخرطوم لا جدوى لها.

وأوضح أن حصة مصر من مياه النيل لا تكفيها وأن هناك عجزًا بحوالي سبعة مليارات متر مكعب من المياه مشددًا على أن «لغة الحرب غير مقبولة» عند التعامل مع الأزمة بين دول حوض النيل لكن مصر «لن تفرط في حقها» وإن اعترف ضمنًا بالتأثير السلبي للظروف الداخلية لمصر عن هذا الملف.

وحول إمكانية دخول مصر في شراكة مع إثيوبيا لبناء سد النهضة قال الوزير: إن مصر نجحت في وقف أي تمويل لبناء هذا السد لأن جهات التمويل الدولية تشترط دول المصب لتمويل إثيوبيا لبناء السد، وقال أنه إذا احتاجت إثيوبيا لشريك في بناء السد فإن مصر والسودان الأولى بالشراكة التي يمكن أن تعود علينا جميعًا بالنفع خاصة أن مصر تعاني من أزمة كهرباء وسد النهضة متوقع أن يولد ستة آلاف ميجا وات لكنه أكد في نفس الوقت أن مقترح الشراكة لا يزال يدرس ولم تقرر السلطات المصرية اتخاذ قرارًا بشأنه بعد.

السودان وسد الألفية:

يشوب الغموض موقف الجانب السوداني، فبعد توقيع اتفاقية «عنتيبي» عام

٢٠١٠ اتخذت مصر والسودان موقفًا مشتركًا رافضًا لتلك الاتفاقية التي تهدر حقهما التاريخي في الحصول على حصة محدودة من المياه وتشترط موافقتهما على إقامة أية مشروعات مائية تقام على مجرى نهر النيل في دول المنبع ، وبعد قيام إثيوبيا بوضع حجر الأساس لمشروع سد النهضة ظل موقف الدولتين كما هو وأعلنتا اعتراضهما على المشروع وضرورة التثبت من الأضرار التي تلحق بأي من الدولتين من هذا المشروع ، ودخلت الدولتان في مباحثات مطولة مع الجانب الإثيوبي أسفرت عن الاتفاق على تشكيل لجنة من خبراء الدول الثلاث ينضم إليهم خبراء محايدون لإعداد تقرير عن المشروع .

ولكن على العكس من ذلك وخلال استقبال رئيس السودان لسفير إثيوبيا الجديد لدى السودان في ٦ مارس ٢٠١٢ صرح الرئيس السوداني عمر البشير أن بلاده ستقدم الدعم اللازم لنجاح مشروع سد النهضة لما سيكون له من فوائد على السودان .

وبالتالي فإن الموقف السوداني محير رغم تحذيرات الخبراء المشار إليها سابقًا والتي تشير إلى تضرر مصر والسودان وقد يكون السودان هو المتضرر بشكل أكبر .

تأثير سد الألفية على مصر والسودان :

يرى البعض أن السد سيكون بمثابة صمام يتحكم في مرور المياه إلى السودان ومصر وبالتالي هناك مخاطر كبيرة محتملة على مصر من جراء بناء هذا السد كالتالي :

- على المدى القصير مثل نقص المياه الواردة في فترة تخزين المياه في بحيرة السد والتي تختزن المياه عند منابع النهر ، وأيضًا فترات الفيضان المنخفض وهذا سيؤثر بالتأكيد على توليد الكهرباء من السد العالي كما سيؤثر على الري الزراعي الذي يعتمد بشكل أساسي على مياه النيل .

- المخاطر المحتملة على المدى الطويل قد تنجم عن انهيار السد كما أشار إلى ذلك الدكتور / عباس شراقي والذي قد يحدث بعد مدة تتراوح بين ٢٥-٥٠ عامًا

من بناء السد وحدوث موجات زلزالية وتسونامي ستتأثر بها السودان ومصر وبالتالي تضرر التنمية في البلدين بصورة شديدة .

وفي الختام :

يخلص البعض إلى أن الحكومة الإثيوبية ترى أن لتحقيق التنمية يتم من خلال إقامة مشروعات السدود لتوليد الكهرباء وقد عمق هذا الفكر لديهم ما يلي :

النجاح الذي يحقق من إقامة هذه السدود والتي ساعدت في إحداث طفرة في إنتاج الكهرباء من ٢٪ قبل عام ٢٠٠٠ وصلت الآن إلى ٤١٪ ، ومن بين هذه المشروعات مشروع سد بيليس الذي أقيم على بحيرة تانا وافتتح عام ٢٠١٠، يضاف إلى ذلك رغبة إثيوبيا في تصدير الكهرباء إلى دول أوروبا والجنوب الإفريقي مستقبلاً .

الإمكانات المتاحة لتنفيذ مزيد من مشروعات السدود سواء على بحيرة تانا أو النيل الأزرق والتي يقدرها الخبراء الإثيوبيين بأنها يمكن أن تصل لإنتاج ١٥ ألف ميجا وات من الكهرباء .

التنصل من معاهدة ١٩٢٩ والتي كانت تقيدها في إقامة مشروعات على النهر دون موافقة مصر والسودان وكذا تأييد الدول الخمس الموقعة معها على الاتفاقية فأصبحت مدعومة بتأييد إضافي بعد أن كان موقفها فرديًا .

المساعدة الفنية التي تحصل عليها من إيطاليا لبناء سد النهضة وهذه المساعدة قد تكون مادية غير معلنة لأن الاقتصاد الإثيوبي ضعيف وقد لا يتحمل عبء تحمل التكلفة المقدرة بحوالي ٤.٨ مليار دولار والتي ستزيد عن ذلك على الأرجح خاصة بعد تعديل دراسات السد لرفع كفاءته لإنتاج طاقة تصل إلى ٦٠٠٠ ميجا وات بدلاً من ٥٢٥٠ ميجا وات .

ومن ثم يخلص كثيرين إلى أنه : رغم الظروف التي تمر بها مصر حاليًا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فإنه ينبغي استخدام كل وسائل الضغط الممكنة على المستويين

الشعبي والحكومي على الجانب الإثيوبي للحد من اندفاعه لتنفيذ مشروعات إقامة سدود على حوض النيل إعمالاً للاتفاقيات الدولية والعلاقات التاريخية ، كما يجب التنسيق بصورة أكبر مع الجانب السوداني وإيضاح المخاطر التي ستلحق بالدولتين في حال إذا ما ظلت إثيوبيا في سعيها تسعى لتحقيق طموحاتها دون النظر لما قد يحيق بمصر والسودان من أخطار[1] . وإن ذلك يضع عقبات أمام فرص التكامل بين مصر والسودان شماله وجنوبه .

٣-العلاقات السودانية الاريترية:

منذ قيام جبهة تحرير اريتريا في عام ١٩٦٢ لم يكن هناك مجال للتأثيرات على العلاقات الحميدة بين السودان وإثيوبيا في عهد هيلاسى و في نهاية عام ١٩٦٤ ومع عوده السودان للنظام البرلماني بدأت بوادر التحول في السياسة الخارجية لكل من إثيوبيا والسودان فقد بدأت السودان في الاتجاه إلى الاتحاد السوفيتي آنذاك والارتباط أيضا بمصر والدول العربية كما أباحت الحكومة السودانية للثوار الإريتريين حرية النشاط السياسي والعمل العسكري وسمحت لهم بجلب الأسلحة من الدول التي تساندهم عبر الأراضي السودانية وبعد وقوع انقلاب عام١٩٦٩ في السودان تولى الرئيس نميرى الحكم بدا اتجاه السودان نحو الدول العربية يتزايد وخاصة مع كل من مصر وليبيا كخطوة أولى نحو الوحدة وكانت نتيجة ذلك إن بدأت إثيوبيا في مساعدة حركة الانفصالية في جنوب السودان ومدادها بالسلاح مما أدى إلى مساعده ثوار إريتريا بصوره علنية لكن عندما بدأت العلاقات بين مصر والسودان في الفتور في أوائل السبعينات فقد اتجهت السودان نحو تحسين علاقاتها مع إثيوبيا ووقعت السودان وإثيوبيا اتفاقا بشأن إريتريا وجنوب السودان وعندما ساءت العلاقة بين السودان والاتحاد السوفيتي آنذاك بعد فشل محاوله الانقلاب الشيوعي في السودان في يوليو ١٩٧١ وقد ظل وجود

(١) حول سد الألفية في إثيوبيا وتأثيره على مصر والسودان وإثيوبيا – دراسة أعدها – مصطفى جودة حسن أخصائي اقتصاد وتجارة أول بوزارة التعاون الدولي – مارس ٢٠١٣.

بعض العناصر المعارضة لنظام حكم نميرى في إثيوبيا وإنشائهم معسكرات تدريب لعناصرهم المسلحة وقيامهم بتهريب الأسلحة والمقاتلين إلى جنوب السودان مما أدى إلى إعلان السودان تأييده الكامل للثورة الإريترية والمنشقين الإثيوبيين الموجودين في السودان وقام بإمداد الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي المنائى للنظام الحاكم في إثيوبيا ومساندته في عمليات العسكرية التي تمت في إقليم جوندر عبر الحدود السودانية وقد استمرت العلاقات متوترة بين الدولتين حتى عام ١٩٨٠ وأخذت مظاهر عدة من الحشد العسكري والتلويح باستخدام القوة وآثار الاتهامات المتبادلة ثم بدأت العلاقات في التحسن التدريجي تحت ضغوط المشكلات الداخلية في الدولتين ولكن لم يلبث أن حل التوتر مرة أخرى على العلاقات بين الدولتين ف في عام ١٩٨٣ سمح السودان للقوات الإريترية باستخدام أراضيه وإمدادها بالسلاح والتورط للتوفيق بين الجهات الإريترية كرد فعل لاستغلال إثيوبيا لمسألة تطبيق السودان لقانون الشريعة الإسلامية وبدأت في تشجيع حركة التمرد في جنوب السودان

ويمكن القول أنه على الرغم من الموقف الداعم لحركات التحرير الإريترية طوال مراحل النضال المسلح من أجل الاستقلال فإنه منذ استقلال إريتريا عام ١٩٩٣ فإن علاقاتها مع السودان تأرجحت بين التحسن تارة والتدهور تارة وهو الأمر الذي يعني أن تملك الطرفان بحاجة إلي تثبيتها وتوطيدها .

٤ - العلاقات السودانية الأوغندية :

ترتبط السودان بعلاقات جوار مع عديد من الدول ومنها أوغندا وقد مرت العلاقات بينهما بفترات متنوعة من التحسن تارة والتدهور تارة أخري ، بمعني أنها علاقات لاتتسم بطابع الاستقرار وكان من الأسباب الرئيسية لذلك موقف أوغندا من المشكلة السودانية فيما يتعلق بالجنوب السوداني والدعم الذي تقدمة للمتمردين في الجنوب وكذلك اتهام أوغندا للسودان بدعم حركات التمرد في الشمال الأوغندي وقد وصل تدهور العلاقات مداه بين الدولتين عندما قامت

أوغندا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان في ٢٣ ابريل عام ١٩٩٥ وجاء تبريرها وتضمنت اتهام السودان بالتدخل في الشئون الداخلية الأوغندية واحتضانها لجماعات مسلحه تقوم بأعمال تخريبية وإرهابية انطلاقا من أراضيها وفي المقابل فإن حكومة السودان أكدت على أنها جسر العبور لكافة مخططات التآمر ضد السودان وتتسلل عبره منظمات الإغاثة المشبوهة والخازة للتمرد وتذهب حكومة السودان إلى أن لديها شواهد كثيرة على اتهامها لأوغندا منها عبور الأسلحة الثقيلة والطائرات التي تحمل المؤن والعتاد إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت خلال عامي ١٩٩٦و ١٩٩٧ للوساطة بين الدولتين إلا أنها باءت بالفشل كما أن محاولات أخرى من جانب مالاوى وليبيا وإيران وغيرها جادة ولقد تسبب سوء العلاقات بين البلدين في تشجيع حكومات الدولتين على التنافس في تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لحركه المعارضات في البلدين وهو الأمر الذي ترتب عليه استمرار الصراعات داخل البلدين من جهة كما ساعد على زيادة التوتر فيما بينهما ومن ثم أثر هذا على الاستقرار والأمن في الدولتين وعلى العلاقات الثنائية والتعاون المشترك والعمل الجماعي بينهما وعلى وجه الخصوص داخل الهيئة الحكومية للتنمية التنظيم الإقليمي الراعي للتعاون والتكامل الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي.

ج : دور المنظمات الإقليمية في التكامل السوداني :

يمكن القول أن التنظيم القاري في أفريقيا ممثلاً في منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ومن بعدها في الاتحاد الأفريقي قد ساهم في وضع للحرب الأهلية في السودان والسعي لإحداث تسوية سليمة للصراع بين القوى المتصارعة ، كما تابع الاتحاد الأفريقي الجهود المبذولة من جانب الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) لحث وتشجيع الوصول إلى التسوية من خلال المفاوضات التي ظلت ترعاها ، وعندما اندلعت أحداث دارفور كان للاتحاد الأفريقي وجهة نظر متناقصة لما روجت له العديد من الحكومات والأجهزة الإعلامية والإخبارية الغربية من أن

الحكومة السودانية تمارس الإبادة الجماعية ضد سكان إقليم دارفور وخصوصاً الجماعات والقبائل المناهضة لها في الإقليم، وارتفعت في ذلك وجهة نظر الأمم المتحدة، وساهم الاتحاد الأفريقي في المساعي والجهود المبذولة من أجل الارتقاء بالتكامل الاقتصادي الأفريقي.

ومن مظاهر ذلك حرص الاتحاد منذ تأسيسه على التأكيد على أهمية الجماعة الاقتصادية الأفريقية فضلاً عن التأكيد على أهمية المنظمات شبة الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي والتي ترعى العمليات التكاملية على مستوى مناطق القارة المختلفة وكذلك أية مساعي وجهود تكاملية تتم على المستوى الثنائي.

٢- و في هذا الإطار نتناول دور الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تعد بمثابة الآلية الاقتصادية التي تتعامل مع المسببات والتأثيرات الناجمة عن المعاناة الاقتصادية وأنها ستكون القوة الدافعة للتعاون والتكامل الاقتصادي الأفريقي من خلال التحفيز والتشجيع على ذلك ومن خلال الحث على إقامة التكتلات والمنظمات ذات الطابع الاقتصادي التي يسند لها مهمة المشاركة في التعامل مع المشكلات والأزمات الاقتصادية الأفريقية كل في منطقته الإقليمية.

- هذا وقد تم التوقيع على المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية خلال مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أبوجا/ نيجيريا في الثالث من يونيه عام ١٩٩١ تأكيداً من القادة الأفارقة على أهمية وجود دور لتلك الجماعة الاقتصادية وخصوصاً فيما يتعلق بالتعاون والتكامل بين القارة والتخفيف من وطأة المشكلات الاقتصادية التي تواجه دول القارة.

- هذا ومع تأسيس الاتحاد الأفريقي كمنظمة قارية أفريقية بديلة عن منظمة الوحدة الأفريقية وأن قانون الاتحاد قد تضمن التأكيد على العلاقة الوطيدة والهامة التي تربطه بالجماعة الاقتصادية الأفريقية، ومن ثم فهناك ضرورة تنظيمية

ومؤسسية لاعتبار الجماعة الاقتصادية الأفريقية الكيان الاقتصادي القاري خصوصاً وأن الجماعة الاقتصادية الأفريقية سوف تستغرق من عمر الاتحاد العديد من السنوات عندما يكتمل بناؤها عبر المراحل الستة للجماعة ومضى ذلك أن يتحرك الاتحاد بقيامه باتجاه استيعاب الجماعة الاقتصادية استيعابا كاملاً .

وأن تؤول أعباء الجماعة للاتحاد مع الإبقاء على وضعها ككيان اقتصادي يرعى النشاط الاقتصادي ويكون بمثابة الآلية أو المظلة الاقتصادية للمجتمعات والمنظمات شبة الإقليمية الأفريقية ذات الطابع الاقتصادي في أفريقيا .

٣- وكانت للهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) دورا فمع تنامي واستفحال الأزمة السودانية ودخولها منعطفات خطيرة وخاصة المطالب الانفعالية في بعض أقاليم السودان كجنوب السودان ، و في ظل تعاظم العمليات المسلحة سواء من جانب القوات الحكومية السودانية أو من جانب قوى التمرد والمعارضة المسلحة في أنحاء شتى من البلاد والصراع المسلح بالقوة المسلحة والتحرك باتجاه خوض حرب مقدسة يتم فيها تعويض الجيش عن قلة إمكانياته بقوات شعبية مزودة بقوة معنوية دافعة مستمدة من شعارات دينية حماسية ، وهكذا بلغت القوة ذروتها في الصراع المسلح ، ولكن سرعان ما أخذت في التراجع سواء من جانب الحكومة أو من جانب التمرد والمعارضة المسلحة وخصوصاً الحركة الشعبية لتحرير السودان ، في ظل تعاظم الخسائر البشرية والمالية التي خلفها القتال من ناحية بالإضافة القومية التي مورست على الحكومة السودانية من أجل إحداث تسوية سلمية للمشكلة .

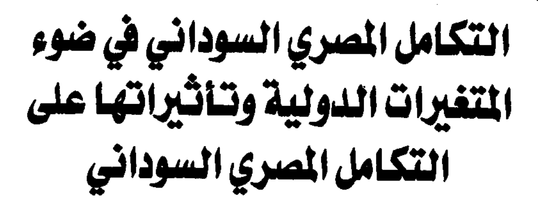
عمقت دول الإيجاد من التدخل الدولي في الشأن السوداني خاصة بعد توسيع شركاء الإيجاد لها وتقديم الدعم لها بما ساعدها على احتكار التدخل في الأزمة السودانية ، وقد تطور هذا الدور بصورة أكثر بعد أن ساءت علاقات السودان بكل من إريتريا وأثيوبيا وأوغندا وكان قبول السودان لوساطة الإيجاد يستند أساساً إلى التوازن القائم داخل الإيجاد ، حيث كانت أثيوبيا وإريتريا متحالفتين مع السودان

بينما كانت كينيا وأوغندا تدعمان التمرد ، وكان من شأن استمرار هذا التوازن أن يحصر نفوذ وفاعلية وساطة دول الإيجاد في الإطار المقبول للحكومة ، لكن توتر علاقات السودان مع جيرانها غير هذه المعادلة ، حيث توحدت المنظمة على خطة تتجه نحو فرص حل أقرب لتحقيق مطالب حركة التمرد بزعامة (جار نج) منه إلى مطالب الحكومة ، و في نفس الوقت حصلت على دعم أمريكي ودولي لزيادة الضغط العسكري والسياسي على الخرطوم ، حيث بادرت أثيوبيا في عام ١٩٩٥ م بمطالبة مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان بحجة عدم تسليم السودان المشتبه فيهم في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك في أديس أبابا في يونيه ١٩٩٥ وقد دعمت مصر هذا التوجه الإثيوبي في أول الأمر ، لكنها تحفظت على مطلب فرص حظر على بيع الأسلحة للسودان لأن ذلك كان يعنى عملياً فصل الجنوب ، وكان هذا مصدر أول خلاف بين مصر ودول الإيجاد .

- و في نهاية عام ١٩٩٦ م وبداية عام ١٩٩٧ م تدخلت ثلاث من دول الإيجاد تدعمها تزامنياً بصورة مباشرة في النزاع المسلح في السودان ، حيث شاركت قوات أوغندا واريتريا وأثيوبيا في حملة عسكرية شنتها قوات المعارضة بغرض تشديد الضغط العسكري على الحكومية وإسقاطها وعلى الصعيد الإقليمي عارضت دول الإيجاد أي مجهود للوساطة من طرف إقليمي أو دولي ، و في هذا السياق أكدت الخارجية الإريترية في بيان لها في ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٩ م على ضرورة عدم توسيع مبادرة الإيجاد لتشمل المعارضة الشمالية ، كما لو كانت مبادرة عربية في تقابل الإيجاد الأفريقية سيأتي بنتائج عكسية في إشارة ضمنية للتحفظ على المبادرة المصرية الليبية ، وهو نفس الموقف الأمريكي وموقف الحركة الشعبية لتحرير السودان و في السياق نفسه تحفظت دول الإيجاد على اللقاءات السرية التي رتبتها النرويج في عام ١٩٩٤ م وعارضت مجهودات سويسرا وغيرها ، كما رفضت مساعي جنوب أفريقيا ورئيسها (مانديلا) لكسر الجمود في العملية السلمية عام ١٩٩٧ م .

ومن هذا المنطلق يعتبر بعض المهتمين بالشأن السوداني أن وساطة الإيجاد

تحولت عملياً إلى وصاية دولية على السودان حولت السـودان إلى محمية ومنطقة نفوذه لها فمن الناحية النظرية على الأقل لا يحق لغير دول الإيجاد التدخل في شئونه ، وكانت دولة الأمارات أول من التفتت إلى خطورة هذا الوضع وما يعينه من تغيب الدور العربي في المساعي الدولية الرامية لحل الأزمة السودانية ، ولهذا تقدم رئيس دولة الأمارات آنذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهان في عام ١٩٩٨ م بمبادرة لرأى الصدع بين الحكومة والمعارضة الشمالية ولقيت المبادرة الإماراتية ترحيباً من الحكومة وبعض أطراف المعارضة ، ولكنها لم تتقدم بسبب ما بدأ أنه تحفظات مصرية ودولية وتتميز المبادرة الإماراتية عن المصرية والليبية في أن الأولى ركزت على المعارضة الشمالية ، وبالتالي تجنبت الاعتراض عليها لعدم تعارضها مع مبادرة الإيجاد ، كما تجنبت تعويق حركة التمرد الجنوبية ، وأن المحادثات والمفاوضات التي تتم برعاية أو بتدبير الإيجاد بكل تفاصيلها ليست سهلة وخاصة أن الجانب الحكومي يفاوض على أساس وحدة السودان وليس على أساس المرحلة الانتقالية وقد تساهمت سنوات حتى يجرى استفتاء المصير ، بينما وفد الحركة الشعبية يفاوض وكأن التقسيم بعد المرحلة لانتقالية واقع لا محالة ولهذا يرسم ملامح حدود الدولة المنتظر إعلانها وعلى هذا الأساس فأن هناك إلحاحاً بل وتصميماً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان بعدم الاكتفاء بالحديث عن الجنوب بموقعة الجغرافي الذين يعرفونه جيداً ، والمعروف من جانب جميع القوى والأطراف الداخلية والدولية ، وإنما الواقع يشير إلى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تتحرك باتجاه خلق واقع جديد يضمن لها التحرك من موقع كونها تمثل أقلية في إطار السودان الموحد ، و في أطار الجنوب بمفرده إلى التحرك باتجاه توسعي انطلاقا من الجنوب وباتجاه الشرق والغرب السوداني وهو الأمر الذي يتيح لها التحول إلى وضع المسيطر على أغلبية الأقاليم السودانية أرضاً وسكاناً ، ومن ثم يكون من السهولة واليسر في مرحلة تالية الأطباق على مجمل الأقاليم السودانية وتحقيق الحلم الجنوبي المتمثل في السودان الموحد ولكن تحت سيطرة الجنوبيين وبمباركة من قوى المعارضة السودانية ومنطقة الإيجاد ومنتدى شركاء الإيجاد .



المبحث الثاني

التكامل المصري السوداني في ضوء المتغيرات الدولية وتأثيراتها على التكامل المصري السوداني

١ – السياسة الأمريكية تجاه السودان :

من التهديدات التي تواجه أية عملية للتكامل المصري السوداني في تلك التي تتعلق بالبيئة الخارجية الدولية غير المواتية وخصوصاً التدخلات الأمريكية في الشئون الداخلية السودانية فقد استمرت العلاقات السودانية – الأمريكية تتوتر خلال السنوات الأخيرة ، وقد تبدى ذلك بوضوح في السعي من جانب الإدارة الأمريكية لممارسة الضغوط على حكومة السودان لزعمها بأن السودان هي الدولة الوحيدة في أفريقيا جنوب الصحراء التي تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية ، وقد وضحت هذه النوايا خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لأوغندا في مارس عام ١٩٩٨ م ثم اجتماعه بعد ذلك بزعماء دول المنطقة ، وتم تناول موضوع السودان خلال هذا الاجتماع ، وقد تبع ذلك زيادة كبيرة في الدعم الأمريكي والغربي الاقتصادي والعسكري لأوغندا التي تضطلع بدور كبير في تنفيذ المخططات الغربية في المنطمة حسب الاعتقاد السوداني .

-هذا وقد بلغت العلاقات السودانية ذروة تدهورها بالهجوم

الذي شنته الطائرات الأمريكية على مصنع الشفاء للأدوية في أغسطس عام ١٩٩٨م بحجة أنه ينتج أسلحة كيماوية حيث ترتب على هذا الهجوم قيام السودان بسحب دبلوماسية من واشنطن ومنع أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية المعتمد بالخرطوم والمقيمة بنيروبى من مزاولة رحلاتهم المكوكية المعتادة منذ أن سحبت الولايات المتحدة بعثتها من الخرطوم لدواع أمنية ، كما قام السودان بنقل قطبة تدمير المصنع إلى مجلس الأمن إلا أن الولايات المتحدة تمكنت بما لها من نفوذ داخل المجلس من تعطيل مناقشة الموضوع بحجة أن الأمر يتم علاجه على المستوى الثنائي ومع استمرار المعركة الدبلوماسية والإعلامية بين الجانبين استطاع السودان أن يكسب تعاطف معظم الدول والأعضاء .

بمجلس الأمن لجانب دعوته لإرسال لجنة تقص حقائق حول الأمر وهو مشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة العربية بيد أن مجلس الأمن لم يتخذ قرار حول هذا الموضوع وأعقب ذلك تجديد العقوبات الاقتصادية والأمريكية ضد السودان مع استمرار وضعه في قائمة الدول إلى ترعى الإرهاب ، كما تعرض السودان لحملة إعلانية شعراء في الولايات المتحدة قادها بعض أعضاء الكونجرس واليمين الديني بدعوى ممارسة السودان للاضطهاد الديني وتجارة الرقيق .

وقد واجهت محاولات الولايات المتحدة لاحتواء السودان مشكلتين خلال عام ١٩٩٨ م أولاها عندما اندلع القتال بين أثيوبيا وإريتريا في مايو م ١٩٩٨ م وثانيها عندما تورطت أوغندا في الحرب الدائرة في الكونغو الديمقراطية بالوقوف إلى جانب المتمردين ضد الحكومة الشرعية ، وقد أحدثت تلك التطورات شرحاً كبيراً في التحالف لأقامته كأداة لأحكام السيطرة على منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى ، وبالرغم من تدهور تلك العلاقات المتبادلة بين الدولتين ، إلا أن بين الجانبين أستمر على مستويات مختلفة ، كما توصل تبادل الرسائل بحثاً عن سبيل لوقف هذا التدهور كما ألغى وزير الخارجية السوداني اجتماعا بالرئيس

الأمريكي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام ١٩٩٩ م واجتماع كذلك مع مساعد وزير الخارجية وأخيراً يمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل في السياسة الأمريكية الأخيرة تجاه الحكومة السودانية .

نتناولهم على الوجه التالي : .

أ – المرحلة الأولى : . ويشير إليها بعض الباحثين في الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٥ ، ويلاحظ أن بداية تلك الفترة تأتى مع تولى الجبهة الإسلامية للسلطة في البلاد في أعقاب انقلاب البشير في عام ١٩٨٩ م ويمكن أن توصف بفترة الارتباط التي فيها تابعت الحكومة الأمريكية تغيير سياستها تجاه السودان فقط من خلال الارتباط الدبلوماسي .

إلا أنه في أغسطس ١٩٩٣ م أضافت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون للسودان إلى قائمة الدول المساندة للإرهاب كرد فعل على الدلائل التي تشير من وجهة النظر الأمريكية إلى انبثاق أنشطة إرهابية من الأراضي السودانية ، و في أبريل عام ١٩٩٦ م دعمت واشنطن فرض عقوبات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ١٠٥٤ خصوصاً بعد أن فشلت الخرطوم في التعاون في تسليم المشتبه بهم في محاولة اغتيال الرئيس / حسنى مبارك في يونيه عام ١٩٩٥ م

ب – المرحلة الثانية : . ويشير إليها بعض الباحثين في الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٩ وهذه المرحلة ارتبطت جزئياً بمحاولة اغتيال الرئيس / محمد حسنى مبارك واتهم النظام السوداني فيها ، وقدمت دليلاً آخر على الدعم السوداني المتصاعد للإرهاب ومثال ذلك أحد الضغوط المتزايدة نحو احتواء السودان وعزله دولياً خصوصاً بعد أن رفض النظام أن يغير سلوكه وبدأ مباشرة استهداف المصالح الأمريكية في المنطقة على وجه التجديد .

جـ – المرحلة الثالثة :. ويشير إليها بعض الباحثين في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى

الآن ، وارتبطت تلك المرحلة بالتوجه الجديد للنظام الحاكم في السودان داخلياً وخارجياً ، وخصوصاً وأنها اقترنت باعتقال الترابي وسعى النظام الحاكم لتحسين صورته وممارساته السياسية ، و في هذه المرحلة أخذت الولايات بعض الخطوات التمهيدية نحو الارتباط المتزايد بحكومة السودان وذلك من خلال تعيين مبعوث خاص لعملية السلام في السودان والتعاون المشترك في مكافحة الإرهاب والحوار المتزايد على مستوى المسؤولين الحكوميين .

و ظلت الولايات المتحدة لفترة من الوقت على قناعه بأن حكومة السودان لها تاريخ طويل في إيواء المنظمات الإرهابية والجماعات الراديكالية الإسلامية وأنها هى الحكومة الإفريقية الوحيدة جنوب الصحراء الكبرى التي ضمنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب ، باعتبارها الدولة الوحيدة التي قدمت دعماً رسمياً وملجأ أمناً للمنظمات الإرهابية ومنها الدعم المقدم إلى تنظيم القاعدة منذ عام ١٩٩١ م وحتى عام ١٩٩٦ م وأوت السودان ابن لادن بشكل مفتوح والقاعدة من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٦ م وبنهاية تسعينات القرن العشرين وجدت السودان نفسها تواجه عزلة دولية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفشل مشروعها الإسلامي حيث وجهت بهجمات من جانب الجيش الأمريكي والضغط الاقتصادي الحاد من خلال العقوبات الاقتصادية وهو الأمر الذي دفع الحكومة السودانية الإسلامية لتخفيض علاقاتها بالمنظمات الإرهابية والأصولية ففي عام ١٩٩٦ م طردت السودان بن لادن كما حدث انشقاق داخل النخبة الإسلامية الوطنية الحاكمة أدى إلى إبعاد (حسن الترابي كرئيس للجمعية الوطنية ، وانتهى الأمر باعتقاله وسجنه ، وتحسن أداء الحكومة السودانية باتجاه الاعتدال في سياستها نحو الولايات المتحدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م وتجاوبها مع التوجهات الأمريكية لإحداث تسوية لمشكلة الجنوب السوداني .

- – وما هو جدير بالذكر أنه بعد الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١

وافتتاح قاعدة مكافحة الإرهاب في (جيبوتى) زادت الولايات المتحدة من ارتباطها بنظام الخرطوم ، ف في مايو ٢٠٠٣ هبطت طائرة عسكرية أمريكية في السودان للمرة الأولى منذ عشر سنوات واجتمع وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الحين (كولن بارك) بوزير الخارجية السوداني .

آنذاك / مصطفي عثمان إسماعيل لمناقشة التعاون على الحرب على الإرهاب، وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية السودانية أبدت ارتياحها بعض الشيء من التعاون المشترك بين الدولتين، ألا إنها كان يؤرقها استمرار الولايات المتحدة في تضمينها ضمن قائمة الدول الراعية الداعمة للإرهاب ومن ناحيتها فإن الخارجية الأمريكية ربطت ذلك باستمرار دعم الحكومة السودانية لبعض المنظمات الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي باعتبارها على حد الزعم الأمريكي منظمات إرهابية وجماعات متطرفة وأن الأمر يقترن أيضاً بمدى الجهود المبذولة لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب وتوقيع اتفاقية سلام شاملة مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان من أجل أن يتم تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والإنهاء بالكامل للعزلة الدولية المفروضة على السودان .

- و في الواقع فإن هناك ربط بين المشكلات التي تعانى منها دول القرن الأفريقية مثل المشكلات الاقتصادية وحالة الفقر والتخلف وانعكاسات وذلك على مجمل الأوضاع داخل تلك الدول وهو الأمر الذي يساعد بشكل كبير على وجود البيئة المناسبة لتنامي الإرهاب ، الموضوع الآخر الذي يرى معظم متخصصين أن له تأثير جدي وسلبي على تشكيل السياسة الأمريكية وهو ضعف النشاط الاستخباراتي الجيد في المنطقة ، ومن ثم فإن غياب التمثيل الأمريكي القوى في هذه المناطق يعيق القدرة الأمريكية كثيراً لتقييم التهديدات الإرهابية ولفهم طرق العمل الداخلي للمجموعات المعقدة والفئات العرقية المهمة ناهيك عن الشبكات الدولية التي تقوم بأدوار هامة في تمويل وتوظيف الإرهاب وحوض النيل وتدخل الولايات المتحدة من خلال منبر شركاء الإيجاد لعقد

اتفاقية سلام بين الحكومة والحركة الشعبية قد يشكل خطراً على الأمن القومي المصري مستقبلاً سواء من حيث اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ م والحصص ونشأة كيان في جنوب السودان لم يكن طرفاً في الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات ، وكذلك فمن الواضح أن السياسة الأمريكية تعمل على تطويق وحصار الدور الإقليمي المصري في مناطق حوض النيل ذات الحساسية السياسية والثقافية والاجتماعية لمصر ، سواء حول المياه أو العلاقات التاريخية البالغة التميز مع جنوب وادي النيل ذلك لإضعاف مصادر قوة المكانة الإقليمية المصرية في العالم العربي ، و في نظام حوض النيل بكل انعكاسات ذلك الجيوبوليتكية والإستراتيجية وخصوصاً أن هذه السياسة استبعدت المبادرة المصرية - الليبية وتدعم منظمة الإيجاد ، ومن ثم الدور الأفريقي المحض بكل دلالات ذلك : .

- إن مثل هذه التوجهات والسياسات والممارسات الأمريكية تجاه السودان إنما توضح في مجملها أن الوجود والنفوذ والتهديد الأمريكي المتعاظم في السودان يمثل واحدة من أهم العقبات والتحديات التي تواجه أي تقارب حقيقي بين السودان ومصر ، ومن ثم تصبح عملية التكامل المصري – السوداني متأثرة بدرجة بهذا الوضع ومن المعتقد أن خصوصية العلاقات الثنائية الأمريكية – المصرية مهما كانت وضعيتها لم تكن ذات تأثير فعال وكبير على إمكانية التحرك باتجاه الارتقاء بالتكامل المصري السوداني ، إلا إذا كان هناك إدراك وتفاهم كاملين من جانب مصر والسودان لهذا الواقع والتحرك الفعلي نحو وضع الاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع هذا الأمر .

٢- **التدخل الأجنبي في أزمة دارفور** : . خلال عام ٢٠٠٣ شهدت العلاقات السودانية الأمريكية هدوءاً نسبياً بعد أن أحرزت الحكومة السودانية والحركة الشعبية تقدماً ملحوظاً في المفاوضات بين الجانبين ، إلا أن اندلاع التمرد في دارفور جعل واشنطن تزيد من تهديدها إلى السودان واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة السودانية لإجبارها على تقديم تنازلات مع الحركة الشعبية وتحقيق

المزيد من النفوذ في السودان .

وقضية دارفور التي تصاعدت مؤخراً لم تكن وليدة عام ٢٠٠٣ م وإنما هي مستمرة منذ سنوات عديدة واعتبرت البداية صراعاً بين القبائل التي تقطن في المنطقة وترجع إلى مجموعة أسباب منها :

أ – التضارب حول استخدامات الأرض خاصة بين الرعاة والمزارعين وبين القبائل التي لديها أراضى محددة علاوة على القبائل الرعوية التي لا تملك مساحات من تلك الأراضي وكان بينهما تنازع بين الصرف الذي يحدد ديار القبيلة وبين القانون والدستور الذي يتيح للمواطن السوداني الحركة في أي منطقة يريدها .

ب – تفجر الأزمة بسبب الاحتلال المتزايد لطاقة الأرض الاستيعابية حيث تتسح الرقعة الجغرافية في ولايات دارفور الثلاث ، شمال دارفور وعاصمته الفاشر ، وجنوب دارفور وعاصمته نيالا ، وغرب دارفور وعاصمته الجنينة والتي تعادل ٢٠ ٪ من مساحة السودان واختلاف جغرافيتها التي تتشكل من سلاسل جبلية وغابات ووديان وصحارى إلى جانب الحدود المشتركة مع ثلاث دول عانت من عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى التزايد السكاني حيث يصل عدد السكان هذه الولايات إلى ستة ملايين نسمة من بين أربعة وثلاثين مليوناً هم سكان السودان وتتعايش فيها خمسمائة قبيلة بعاداتها وتقاليدها كما تمتلك ثروة حيوانية هائلة تزيد على سبعون مليون رأسي غنم من إجمالي ١٣٢ مليون قطيع هى إجمالي الثروة الحيوانية في السودان .

وبسبب تناقص الموارد الطبيعية الناجمة عن الجفاف والتصحر تنشب من حين لآخر النزاعات بين هذه القبائل بسبب التنافس الشديد على موارد البيئة والمياه والأراضي الصالحة للزراعة وتحرك القبائل الرعوية جنوباً في ظروف تميزت بالقلة في إنتاجية المراعى مع زيادة السكان والثروة الحيوانية .

- انفتاح الحدود الطويلة وصعوبة السيطرة ووجود مشكلة مع دول الجوار خاصة في تشاد أدى لانتشار السلاح في المنطقة وعدم السيطرة عليها سيطرة كاملة من قبل الحكومة كما أدى إلى التصعيد في الأزمة ووجود المنافسة السياسية المسنودة من العشائر سواء كانت على المستويات المحلية أم الولائية أم الاتحادية .

جملة هذه الأسباب أدت بالقطع إلى ظهور المشكلة الأخيرة في دارفور وبدأت أوائل عام ٢٠٠١ م حينما اعتدى العرب أولاد زيد على الزغاوة دارتلا في منطقة فرجي وقتلوا أكثر من خمسون شخصاً وسعت حكومتا شمال وغرب دارفور لمعالجة القضية علاجاً مؤقتا لحين رحيل الخريف ثم عقد مؤتمر للصلح وبالفعل عقد المؤتمر بين الشرقاوي أدم صبحي زعيم الزغاوة دارتلا وبين محمد خليل شيت زعيم العرب أولاد زيد بالفاشر في بواكير خريف العام نفسه ، ألا أن بعض الشباب من الزغاوة أساءوا بعض الظن في زعيمهم أنه قد أضاع دماء قتلاهم وباعها فكمنوا له واشتبكوا مع حرسه في معركة لم يتمكنوا فيها من النيل منه وفوراً هاجموا حامية أبو قمره واختطفوا عربة واتجهوا مباشرة إلى جبل مرة للاحتماء فيه من المطاردة حيث تمكنوا من الدخول إلى الجبل ووجدوا الوضع ملائماً بالمعسكرات التي سبقتهم هناك وباستجلاب إخوانهم إلى هناك قبلهم للتدريب نشأت ظروف مواتية لانضمامهم إلى من سبقوهم ، ثم انضمت إلى هذه المجموعات مجموعات أخرى جاءت إلى الجبل لأهداف مختلفة .

- وبتكامل هذه المجموعات وقضاء فترة تدريبية داخل الجبل امتدت من تاريخ دخول أول مجموعة حتى أواسط عام ٢٠٠٢ م بدأ النشاط الفعلي لهؤلاء المتمردين وكان حادث الاعتداء على رئاسة محافظة تولو ثم طور ونيرتن وروكرو وقطع الطرق بين نيالا وزالنجي ثم ظهور منشورات تحت مسمى (جيش تحرير السودان) وجرت محاولات من رئيس آلية حفظ الأمن بدارفور الفريق إبراهيم سليمان لمعالجة القضية بالتفاوض وبعد مسيرة امتدت لأيام وافق المتمردون من أبناء الزغاوة على الخروج من جبل مرة وعودة المسلحين من أبناء الفور إلى قراهم

وإخلاء الجبل في نوفمبر ٢٠٠٢م

- إلا أن المسلحين عادوا بعد شهر إلى الجبل لممارسة نشاطهم باعتداءات متفرقة على عدة مناطق واختطاف أفراد الأمن ، وسعى والى غرب دارفور للتفاوض مع هؤلاء مرة أخرى وقام بإرسال وفد من أبناء جبل مرة من القيادات السياسية والتشريعية بالولاية وهم على درجة رائد مجلس الولاية ، ألا أن المتمردين أسروا هؤلاء لفترة طويلة ولم يطلق سراحهم رغم دفع الدية من أهلهم وبتدخل القوات المسلحة تم إنقاذهم .

- وبعد تلك الحوادث أنتشر التمرد في عدة مناطق في جبل مرة وطريق نيالا وزالنجى وأنتقل إلى ولاية شمال دارفور حول وادي سايرة وكرونوى ودار الزغاوة، كما انتشرت ظاهرة النهب المسلح ووجود السلاح علاوة على وجود ثروة حيوانية كبيرة أوجدت سرقات عادية ثم تطور الموقف إلى نهب مسلح بقطع الطرق بالسلاح وأعقب ذلك ظهور ميلشيات لبعض القبائل حيث كان الاحتكاك بين القبائل والصراع جلياً منذ عام ١٩٨٣ م وتفاقم الموقف مع نهاية الثمانيات ومر بعد ذلك ليكون صراعاً مستمراً رغم أن هذه النزاعات كان يمكن حلها في السابق .

- و في عام ٢٠٠٣ م حدثت المشكلة بصورة كبيرة في منطقة جبل مرة التي أدت إلى ظهور مجموعات متمردة في شمال دارفور تتمثل في وجود حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور المحامى ومجموعة مسلحة أخرى تحت مسمى (حركة العدل والمساواة) بقيادة خليل إبراهيم وحركة حزب الاتحاد الفيدرالي بقيادة شريف حرير .

- ورغم أنه كانت مشكلة لا تتجاوز صراعاً قبلياً قتل فيه أعداد كبيرة من المواطنين حاولت قيادات الإدارة المحلية حل المشكلة ألا أن مجموعة من الزغاوة لم يعجبهم الحل وجمعوا السلاح للانتقام من السلطة ، ونفس الشئ حدث

في كل من دار الزغاوة ومنطقة جبل مرة عندما تجمعت المجموعات ظهر بعض السياسيين وجاء آخرون من الغرب ممثلين للمنظمات الغربية من الذين دخلوا البلاد تحت شعار تقديم العون الإنساني ويودون أن يستمر الصراع في السودان وتحالف الطرفان و في نهاية الأمر ضخموا القضية بأنها قضية سياسية .

- و في إطار الرؤية الخارجية والدولية لأزمة دارفور ، فإن الدوائر السياسية الداخلية والخارجية في السودان كان لها رأى آخر في أزمة دارفور حيث ترى أن الحكومة وصفت ما يجرى في دارفور بأنها عصابات للنهب المسلح ولكن في وضع الأمر أن الحكومة تريد أن تغيب حقيقة الوضع السياسي والأمني والتنموي كحقيقة يجب الارتكاز عليها في التعامل مع ملف دارفور ولذلك ما حدث في عام ٢٠٠٣ م من تطور خطير ليس بالأمر الهين وإنما له جذور تأخذ أبعاداً مختلفة منها ما هو اثنى جماعات عربية وغير عربية ومنها ما هو تنموي يتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة ومنها ما هو أمنى مثل انتشار السلاح وسط أفراد القبائل ، وهذا الأمر تتحمل مسئولياته الحكومات السابقة والحالية مما جعل اشتعال الحرب في دارفور أسهل من اشتعال الكبريت في البنزين وحملت هذه الدوائر السياسية الحكومة المركزية وزر ما يحدث في دارفور الآن، لأنها تعاملت مع الأزمة من باب قطاع الطرق والنهب المسلح دون أي قراءة لمعطيات الواقع السياسي الداخلي والخارجي والمتغيرات ، ولذا يذهب السياسيون في السودان إلى وجود اعتبارات في تحليلهم لأحداث دارفور يجب الأخذ بها مثل :

- ظن الحكومة أن ما يحدث في دارفور من صراع مسلح تقوم من مجموعات تسميها الحكومة بأنها منفلتة.أمنياً ولا تحمل قضية محورية نحو إنسان دارفور وأنها جماعات طامعة في السلطة .

- محاولة السلطة المركزية تجحيم العناصر المسلحة وعدم اختفاء صيغة الحركة السياسية عليها ويبدو في تسميتهم بمتمردي دارفور .

- تسليح بعض الجماعات (الجنحويد) وهذا المصطلح أطلق على بعض الجماعات المقاتلة في دارفور ومعظمهم من القبائل العربية وهذه الجماعات يرى السياسيون أنهم يقومون بمطاردة العنصر المسلحة ضد الحكومة .

- اختفاء الصبغة الحيوية والعنصرية لحاملي السلاح ألا أن مجريات تطور الأحداث أجبرت الحكومة على انتهاج مبدأ الحوار مع العناصر المسلحة في دارفور والاعتراف بأن ما يحدث في دارفور خطير ويجب التعامل معه سياسياً وليس عسكرياً .

- وإذا كان التدخل العربي والأمريكي مقبولاً فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان بدعوى أن هناك صراعاً بين المسلمين والمسيحيين وحسب وفق إحصاءات لعام ١٩٨١ م فإن نسبة المسلمين في الجنوب ١٨ ٪ والمسيحيين ١٧٪ وباقي السكان وثنيون .

فهو ليس مقبولاً أن يكون هناك تدخل عربي أمريكي في غرب السودان لأن كل القبائل هناك مسلمة سواء كانت قبائل عربية أو أفريقية بنسبة ٩٩ ٪ كما أن ليس هناك معنى لتدخل الاتحاد الأوروبي بدعوى وجود تطهير عر في أو ديني بل إن هذا أدى لتدخل العرب والمسلمين في المفاوضات المباشرة لإصلاح بين مسلمي المنطقة وعدم السماح بمد التمرد إلى مناطق أخرى وقبائل أخرى قريبة (اليجا) التي تسع حركة التمرد لضمهم إلى تمردها على حكومة الخرطوم وبها جماعات ترفع لواء التمرد على الخرطوم .

- وليس سراً أن هناك توجهاً غربياً للتدخل في شئون السودان تحت ضغط جماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة التبشيرية الأوربية ، وليس سراً أيضاً كما قال الصادق المهدي رئيس وزراء السودان السابق أن ٢١ مطنجاً أوروبياً وأمريكياً ليس من بينهما مطبع عربي واحد تضع حلولاً لقضية السودان ، كما أن العديد من البلدان الأوروبية مثل هولندا وألمانيا والنرويج صارت تعتبر السودان

قضية داخلية في مناقشات برلماناتها لأن الكنائس والمنظمات التطوعية التي تعنى بالإغاثة هناك تؤثر على الرأي العام الداخلي .

والللافت للنظر : أن جميع التصريحات التي صدرت عن عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة والرئيس الأمريكي بوش والاتحاد الأوروبي وحتى التقارير التي تصدرها هيئات بحث أمريكية وأوروبية أن هناك شبه إجماع على المطالبة بتدخل دولي في صورة منظمات الإغاثة الأوروبية وتقليص حجم الوجود الرسمي السوداني .

- كما تناولت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير مطول أزمة إقليم دارفور وخلصت لوضع عدد من الاقتراحات طالبت الأطراف المختلفة المحلية والدولية بالسعي إلى تنفيذها ومع أن تقرير المجموعة تضمن نفس الاتهامات العربية لحكومة السودان بمساندتها لجماعات الجنحويد التي تحارب الفصائل المتمردة في المنطقة ودعا لتدخل أكبر للدول الغربية في شؤون دارفور ويشير التقرير إلى تحول السودان بعد ما كانت بشائر السلام قد لاحت في الأفق في عام ٢٠٠٣ إلى قصة رعب حقيقية في عام ٢٠٠٤ فالهجوم السريع للحرب على ولايات دارفور كان قد خلق واحدة من أسوأ أزمات العالم الإنساني فقد مات الآلاف وارتحلت حوالي ٨٣٠ ألفاً من منازلهم .

- و في إطار تناول الدور العربي فأن خطورة ما يجرى في دارفور من ترتيبات ربما تؤثر على وحدة السودان واستقراره لأنها تجرى بأيدي أجنبية ومن وراء ظهر جامعة الدول العربية ومصر أو على الأقل بدون تدخل من الطرفين في تشكيل الواقع هناك ، وترك الأمر للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مثلما جرى ترك الأمر في مفاوضات نيفاشا للولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، رغم أن أي واقع جديد سوف ينشأ في السودان سيؤثر على العالم العربي ومصر خاصة .

- صحيح أن الخارجية المصرية تتابع الأمر عن كثب وتلعب دوراً في

الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي و في مؤسسات الأمم المتحدة ، كما أن وفداً من الجامعة العربية توجه إلى ولايات دارفور يوم ٤ مايو ٢٠٠٤ م لتقصي الحقائق عن الأوضاع الإنسانية هناك ضد المدنيين ولكن هذا لا يؤثر على الخطط الموضوعة لرسم مخططات غربية في دارفور أدى في الجنوب ولا يتعادل ما يجرى من مخططات غربية مدروسة بدقة لتغيير الوضع في السودان .

ويبدو أن الاتفاقات التي تجرى حالياً في أنجمينا برعاية تشاد ومن خلفها الاتحاد الأوروبي سوف تكون على غرار ما جرى في مفاوضات وشاكوس ونيفاشا بين الخرطوم ومتمردى الجنوب من حيث انعقادهما بعيداً عن أي تأثير عربي في مجرياتها ، ومن ثم اقتصار الدور العربي على رد الفعل لا الفعل والتعامل مع ما ينتج عنها من آثار .

ومن ثم يعتقد البعض أن المطلوب هو تدخل عربي إسلامي واضح ومحدد في قضية دارفور وعدم السماح بتكرار خطأ ترك الخرطوم وحدها في مفاوضات شاكوس ونيفاشا وسط ضغوط أمريكية وغربية وعلى منظمات الإغاثة والهيئات الخيرية العربية والإسلامية للتدخل بقوة في كل أنحاء السودان خصوصاً الغرب والجنوب لإعادة كفة التوازن مع عشرات المنظمات الإغاثة والتبشيرية ذات الصلات الواضحة مع أجهزة المخابرات الغربية وعدم ترك الساحة للغربيين يعيشون فيها كيفما شاؤوا لتحقيق مصالحهم على حساب العرب والمسلمين .

هذا وتحاول مصر عدم قيامها بدور مباشر تجاه مشكلة دارفور أن تمنع أى تطور سلبي أو تصعيد خارجي يقضى إلى تدخل عسكري وتركز في اتصالاتها ومشاوراتها مع الحكومة السودانية على سرعة التوصل إلى حل سلمى ينهى كل هذه القلاقل .

- إذا يعتقد البعض أن ما يجرى في دارفور هو جزء من مخطط دولي كبير تشكل الحركة الشعبية في الجنوب أساسه المتين وأن هناك بين ما يقودون التمرد

في دارفور من يلعبوا دوراً معلوماً ومسوماً بدقة سعوا من خلاله إلى استغلال مشكلة محلية صغيرة تفجرت بين مجموعة خارجة على القانون تنتمي إليهم قبلياً ومجموعة عربية صغيرة معتدى عليها لإيجاد موطئ قدم للحركة الشعبية في دارفور وتنفيذ الجزء الخاص بهم من هذا المخطط ويقصد بذلك الشعبية الفاعل والقائد الحقيقي لمتمردي دارفور وذارع الجبهة الشعبية لتحرير الجنوب وهو رجل علماني معروف بعدائه للإسلام والمسلمين ولذلك فإن أهل دارفور البسطاء إنكم لا تواجهون هذه المرة مشكلة قبلية محدودة تحل على بساط أحمدي وبحسن النوايا كعادة أهل دارفور بل أنكم تواجهون مخططاً دولياً واسع الأبعاد يستهدف النيل من عروبة الإسلام ولإسلامه ويسعى إلى طمس الهوية الإسلامية لدارفور وإحلال فكر عنصري علماني مكان تلك الهوية الأصلية وهذا القول نكرره لأحزاب الحركة الوطنية السودانية التي نبدئها من الاشتراك في هذا المخطط أو قبوله إذا أدركت أبعاده الحقيقة وأنه قد أن الأوان لتعليق الحركة الوطنية السودانية على حقيقة أن التحدي الرئيس في السودان وبقائه نابضاً بهويته الإسلامية والوطنية وتفويت الفرصة وقطع الطريق على من يسعون لوراثة الحركة السياسية السودانية ورصيد أحزابها الوطنية وقيادتها المحلية الصادقة المؤمنة بخياري الوحدة والإسلام تحت ستار التهميش وغيره من الدعاوى الباطلة والحماية الجاهلة بغية تحقيق أهداف إستراتيجية للضرب تتمثل في بناء كتلة عنصرية معادية للعروبة والإسلام في السودان .

- و في هذا الإطار فرض للمعالجات والرؤى والمقترحات لدى بعض الباحثين للمساهمة في إيجاد حل جذري لأزمة دارفور ووقف نزيف الدم من أجل التعايش السلمي الذي تميزت به المنطقة من قبل ، إذ تشير كل المؤشرات إلى انعقاد مؤتمر تفاوض بين الحكومة السودانية وعناصر الحركة المسلحة وإنهاء هذه الأزمة بحلول سلمية من أجل إعادة بناء وحدة أهل الإقليم وذلك بترتيب مفاوضات مباشرة للسلام بين الحكومة وفصائل الحركة المسلحة برعاية دولية

تكون مقبولة من الطرفين ويمكن أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان ممثلاً فيها بحسب وضعها كشريكة في الحكم أثناء الفترة الانتقالية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعية لتطبيق اتفاقية السلام في للسودان والحلول تأتى على عدة مستويات هامة تحدد منها ما يلي :

١ - **مستوى البرامج العاجلة** : ويتمثل في إعادة النازحين في غضون شهر إلى مناطقهم الأصلية التي نزحوا أو أجبروا على النزوح منها ففي آخر الإحصائيات الرسمية يقدر عددهم بـ٦٠٠ ألف نازح داخل الإقليم ومائة ألف لاجئ في معسكرات اللجوء بتشاد وأفريقيا الوسطى ، ثم وضع برامج عاجلة لتوفير المساعدات الإنسانية الضرورية للذين تعرضت قراهم ومزارعهم وممتلكاتهم للحرق والتدمير علاوة على إنشاء صندوق قومي عاجل لتوفير مبالغ نقدية وهبات عينية للعائدين لمناطقهم لمساعدتهم في استرداد أنماط حياتهم العادية ، هذا الصندوق يجب أن يتم تمويله من الخزينة المركزية مباشرة مع استقطاب العون المادي واستنكار منظمات المجتمع المدني لدعمه والقضاء التام على ميليشيات الجنحويد سواء بسيطرة الحكومة أو تصفيتهم عسكرياً مع محاولة إدماج التائبين منهم في المجتمع .

٢ - **مستوى البرامج المتوسطة** : . ومدته عام لإعادة بناء المدارس وتأهيل المستشفيات وإقامة مشاريع المياه وتأمين الطرق وتنظيم الأسواق وتهيئة البنية التحتية لدعم التعايش السلمي وتنظيم مسارات القبائل الرحل وفتح ممرات آمنة لهم ولحيواناتهم ووضع التدابير الكفيلة بمنع الاحتكاكات والتعدي على حقوق الغير ثم العمل على بناء القدرات بكل مناطق دارفور وإنشاء آلية فنية مختصة بالتعاون مع برنامج وكالة التنمية الأمريكية التي اقترحت تطبيق مبادرة أبيى للتعايش السلمي في دارفور .

٣- **مستوى البرامج طويلة المدى** : . ويعنى وضع إستراتيجية طويلة المدى لإعادة النسيج الاجتماعي بدارفور بعد الحرب التي جعلت القبائل تتقاتل فيما

بينها والتخطيط للتنمية الشاملة بالإقليم وإعادة تأهيل المشاريع التي عطلتها الحكومة على أسس جديدة والعناية الخاصة بمشاريع الأمن الغذائي والمائي لأهل دارفور وأهمية وضع خرائط تنموية تشمل كل مناطق الإقليم مثل الخرائط السكانية الزراعية ، الرعوية ، المائية ، المعدنية ، الصحية ، التعليمية ، البيئة ، وغيرها ومع ضرورة المتابعة السنوية للتغيرات التي تحدث لهذه الخرائط ثم وضع خطة تنموية عشرينية لتنمية دارفور في كافة المجالات .

٤- **محاولة تدويل المشكلات السودانية :** . في إطار تناول الباحثين للتدخلات الأجنبية في الشأن السوداني نلاحظ أنه قبل انقلاب عام ١٩٨٩ م في السودان كان للإدارة الأمريكية مأخذ على حكومة الوفاق الوطني وأهمها أن الحكومة أوقفت كافة التسهيلات التي منحها نظام جعفر نميري للأمريكيين وهى تحالف أمنى في البحر الأحمر ، وتسهيلات تخزين معدات عسكرية في بور سودان ومحطات وبعد مجيء حكم الإنقاذ بعد انقلاب عسكري عام ١٩٨٩ م ظلت الولايات المتحدة ملتزمة بموقف محدد هو عزل النظام واحتواؤه حتى تغيرت هذه السياسة بعد مجيء الإدارة الجمهورية في واشنطن ، حيث أصبح من الواضح أن هذه السياسة بحاجة إلى المراجعة خصوصاً مع الضعف الواضح للقوى السياسية السودانية المعارضة ، وتوافق مع ذلك حدوث تغير في الظروف الإقليمية المحيطة بالسودان بانفجار الحرب الإثيوبية الإرتيرية والحروب الأوغندية – الكونجولية وهو ما أثر على قدرة هذه الدول على تقديم الدعم المناسب للقوى المعارضة للنظام السوداني ، وعلى مستوى أخر كان نظام الإنقاذ نفسه قد شهد بعض التحولات بعد انفجار الخلافات الداخلية وخروج الدكتور / حسن الترابي وحزبه من الحكم ومحاولة حكومة الرئيس / عمر البشير التقارب مع الولايات المتحدة والغرب من خلال مجموعة من السياسات والتوجهات الجديدة .

وبمجيء إدارة الرئيس بوش الجمهورية انتهج الأمريكيون سياسة آل خطوة / خطوة والتي تتمثل في الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن التلويح بالعقوبات

سعياً لبسط النفوذ الأمريكي على السودان بعد تغيير أيدلوجية النظام الحاكم في الخرطوم ، وتبلورت هذه السياسة بدءاً من يوليو ألفين حيث شرع مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن في دراسة ملف الحرب الأهلية ، و في فبراير ٢٠٠٦م أصدر تقريره الشهير الذي أوصى بسياسة أمريكية جديدة نحو السودان تقوم على التواصل الإيجابي ، وتهدف إلى تحقيق السلام ضمن معادلة جديدة ، وهو ما قامت به هذه الإدارة بعد نجاحها فقام الرئيس الأمريكي بتنفيذ توصيات التقرير ومن بينها تعيين مندوب خاص للسودان ، فقرر تعيين السيناتور (جون دانفورث) مندوباً خاصاً للسودان في بداية سبتمبر ٢٠٠١ م .

واتضح منذ ذلك الوقت أن التصور الأمريكي للمرحلة الجديدة يتركز على توحيد المبادرات المطروحة لحل أزمة السودان في مبادرة واحدة ، وإيجاد منبر واحد يحظى بالدعم الإقليمي الأفريقي والعربي والأوروبي ، وإحداث تغيير جوهرى في النظم السوداني مع الإعلان عن ميل الإدارة الأمريكية إلى فكرة .. (دولة واحدة ونظامان) ، أي شكل من أشكال الكونفدرالية مع أهداف فرعية أخرى هي .. أخراج الشركات العاملة في حقوق النفط السوداني تمهيدا لإحلال شركات أمريكية محلها ، وتحقيق المطالب الخاصة بالمنظمات الكنسية وحقوق الإنسان و في هذا الإطار وقعت الحكومة والحركة الشعبية اتفاقات (مشاكوس نيفاشا) ، بناءً على مبادرة دول منظمة الإيجاد (السودان ، إريتريا ، كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا ، الصومال ، جيبوتى ، وجوهرها تأكيد بالحق في تقرير المصير للجنوبيين ، أو بديل الدولة العلمانية في السودان ، وضمان حرية الاعتقاد بالكامل لكل المواطنين السودانيين ، كما يجب فصل الدين عن الدولة .

ومن أجل تحقيق هذا التصور والضغط على الحكومة السودانية أثناء المفاوضات في آن واحد ، أودع قانون سلام السودان في السابع من أكتوبر ٢٠٠٢م ، في مجلس النواب ، وأجازة في العاشر من أكتوبر ، و في ٢٤ من أكتوبر وقع الرئيس بوش على القانون رقم ٢٠ الذي تقدمت به لوبيات اليمين المحافظ ،

ويدعو إلى دعم السلام والحكم الديمقراطي في السودان ، ومراقبة ما يحدث للتأكد من أن الحكومة والحركة الشعبية يتفاوضان بحسن نية وعزيمة صادق عن طريق تقارير تقدم للكونجرس كل ستة أشهر ، و في حال إخلال حكومة السودان بهذا النهج يقوم الكونجرس بفرض عقوبات اقتصادية وحرمان النظام السوداني من عائدات النفط . وينص القانون في أحد بنوده أنه إذا لم تنخرط الحكومة السودانية بحسن نية في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان ؛ فإن على الرئيس التشاور مع الكونجرس لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من نفس الباب . وهي إجراءات تتعلق بمعارضة منح قروض لصالح حكومة السودان من المؤسسات الدولية . وخفض العلاقات الدبلوماسية ، واتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنع حصول حكومة السودان على عائدات البترول ، والسعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض حظر السلاح على السودان ، و في فقرة أخرى تقرر رصد ٣٠٠ مليون دولار للجنوب . ويلاحظ على المفاوضات التي جرت من أجل التعامل مع الصراعات في السودان أن الدور الأمريكي كان مهيمناً ؛ حيث كانت الولايات المتحدة قد عينت مبعوثاً رئاسياً لها هو السيناتور جون دانفورث ، كما أن بريطانيا قد عينت مبعوثا لها للمهمة نفسها هو الآن جولتى ، إلا أن الدور الأمريكي ظل هو الفاعل الرئيس والمهيمن على أجواء التفاوض ، والموجه لها ؛ حيث كان الدور البريطاني مسانداً للرؤية الأمريكية ، وداعماً لها باعتبار الدراية والخبرة البريطانية العميقة بالشأن السوداني . ويلاحظ أنه طوال المفاوضات التي انطلقت منذ عام ٢٠٠٢ م كانت أكبر المفارقات هي أن هناك أطرافاً في الصراع هي بعض الدول الإقليمية مثل : مصر والحكومة السودانية ، استمرت في إبداء المرونة وما تسميه « حسن النيات » للمبادرة الأمريكية ، رغم مخاوف حقيقية ليس من انفصال الجنوب والمناطق المهمشة ، وإنما التوصل إلى نتائج سياسية وأمنية في المفاوضات تفضي إلى احتلال كامل السودان .

خلال العام ٢٠٠٣م شهدت العلاقات السودانية - الأمريكية هدوءًا نسبياً بعد أن أحرزت الحكومة والحركة الشعبية تقدماً ملحوظاً في المفاوضات بين الجانبين ، إلا أن اندلاع التمرد في دارفور جعل واشنطن تزيد من تهديدها إلى السودان ، واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة السودانية لإجبارها على تقديم تنازلات مع الحركة الشعبية ، وتحقيق المزيد من النفوذ في السودان . و في بداية مارس ٢٠٠٤ م أدانت الولايات المتحدة ممارسات (الجنجويد) ودعت الأحزاب للتفاوض على وقف إطلاق النار ، واحترام القانون الإنساني ، ونزع أسلحة القوات غير الشرعية ، و في هذا الوقت كانت الإدارة الأمريكية تشجع على اتفاق سلام بين الحكومة والحركة الشعبية ، في حين كان اقترابها لصراع دارفور ينقصه نفس التشجع ، على اعتبار أن الاتحاد الأفريقي يقوم بدور في حل الصراع . و في ذلك الوقت صدر تقرير مجموعة الأزمات الدولية (ICG) متحاملاً على الخرطوم ، وداعياً المجتمع الدولي لعمل حاسم ، وأن يكون مستعداً لاستعمال القوة إذا استدعى الأمر ، وذلك لإنقاذ حياة مئات الآلاف من المدنيين المعرضين لخطر الموت بسبب حملة السودان لقمع التمرد في الإقليم الغربي . واقترح تقرير مجموعة ألازمات الدولية عدة اقتراحات بالنسبة لإطراف الصراع ، ومجلس الأمن ، فبالنسبة لحكومة السودان الالتزام بمفاوضات سياسية بتيسير دولي مع متمردى دارفور هدفها وقف إطلاق النار بمراقبة دولية ، ووقف كل المساعدة للجنجويد والميليشيات الأخرى ، وتجريدهم من السلاح ، ومحاكمة من يستمر منهم في مهاجمة المدنيين ، والسماح لفريق مراقبة حماية المدنيين مباشرة ، والتحري في المزاعم المتعلقة بالهجوم على المدنيين في دارفور من ميليشيات الجنجويد التي تساندها الحكومة . وبالنسبة لمجلس الأمن الدولي : إصدار قرارات تتضمن ما يلي :

- التنديد بانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها كافة الإطراف في دارفور .

- الدعوة إلى مفاوضات سياسية تحت مراقبة دولية بين الحكومة ومتمردي

دارفور هدفها الأول وقف إطلاق النار بمراقبة دولية .

ـ الحث على نهاية سريعة لمحادثات سلام الإيجاد لاتفاق سلام شامل بين الحكومة والجيش الشعبي .

ـ كفالة عودة اللاجئين إلى مواطنيهم ، وتنسيق دعم مالي دولي لإعادة توطينهم واستقرارهم .

وكان هذا التقرير بمثابة خطة عمل للولايات المتحدة في أزمة دارفور ؛ حيث عملت الإدارة الأمريكية على تصعيد الأزمة من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي ، فوصل في ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٤ م وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى الخرطوم للتحقيق من صحة الأحداث في دارفور ، و في ٣٠ يوليو أصدر مجلس الأمن قراراً رقم ١٥٥٦ (الذي اعتمد بغالبية ١٣ صوتا مع امتناع الصين وباكستان) ، الذي يمهل الحكومة السودانية ٣٠ يوماً للسيطرة على الوضع في دارفور وحل ميلشيات الجنجويد ، وتقديم العون للنازحين وإعادتهم لمناطقهم وحمايتهم .

و في الوقت نفسه كان اجتماع قمة الدول الثمانية في (سي أيلاند) في ولاية جورجيا الأمريكية ـ يونيو ٢٠٠٤م ـ قد أصدر بياناً عن السودان رحب فيه بدور الاتحاد الأفريقي في حل أزمة دارفور ـ وليس الجامعة العربية ـ بناءً على تقسيم أمريكي يعتبر السودان دولة تنتمي إلى القرن الأفريقي ، ومن ثم يفصلها عن محيطها العربي ، وكان الأمريكيون ينفذون توصيات تقرير مجموعة الأزمات الدولية المشار إليه فيما يتعلق بشركاء الإيجاد : (الولايات المتحدة ،بريطانيا ، النرويج) ، ويدعو إلى التنسيق مع الدول الأخرى بما فيها فرنسا وتشاد لخلق إطار للتفاوض السياسي بين الحكومة والمتمردين ، والتأكيد على الحكومة بأن أي فوائد يتم اكتسابها من محادثات الإيجاد سيتم سحبها إذا عارضت الحكومة المفاوضات الخاصة بتحديد جذور الصراع في دارفور .

ومن ثم يمكن القول : إن الأمم المتحدة لها دور أساسي في الفترات الانتقالية التي تتبع تسوية الصراعات حتى تضفي صفة الشرعية الدولية على تلك الفترات . كما أن هناك مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة والدول الغربية تصل إلى ما هو أبعد من حدود الحرب البادرة ، ويظهر ذلك خلال كلمات الرئيس (جيرالد فورد) أمام مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا عام ١٩٧٥ م في هلسنكي عندما قال : إن الولايات المتحدة وأوربا مرتبطتان بعلاقات وثيقة ، و في مقدمتها حب الحرية والاستقلال ، هي المبادئ التي لا تعرف دولة محددة بعينها ، وإنما هي راسخة في قلوب جميع شعوب العالم .

وبينما كانت الحكومة وحركات التمرد في دارفور تجريان مفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي في العاصمة النيجيرية (أبوجا) ، أصدر مجلس الأمن قراراً ١٥٦٤ يهدد السودان بعقوبات نفطية إذا لم يوقف الأعمال الوحشية بدارفور ، وقال السفير الأمريكي في الأمم المتحدة (جون دانفورث) تعمل اليوم ؛ لأن حكومة السودان أخفقت في الالتزام الكامل بقرارنا السابق الذي جرى تبنيته في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٤ م زاعماً أن أزمة دارفور أكبر كارثة إنسانية في العالم . ويلاحظ على القرار الجديد تركيزه على النفط وهو ما دعا مبعوث الأمم المتحدة الخاص للسودان يان برونك أن يوضح أن العقوبات النفطية قد تؤثر على إمدادات الوقود ، وتضر بالجهود لنقل الغذاء إلى سكان دارفور . فضلاً عن أن العنصر الأساسي في القرار رقم ١٥٦٤ يمكن في أنه يكرس الدور المركزي للاتحاد الأفريقي في جهود حل أزمة دارفور فيقول (دانفورث) : إن مفتاح كل ذلك هو مشاركة الاتحاد الأفريقي ، وينبغي علينا الآن التركيز على موضع تمركز المراقبين ، وأن نكون على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة لوجستية يحتاج ليها الاتحاد الأفريقي .

والآن ، وبعد أن سارت أمريكا شوطاً بعيداً في خطتها لفصل الجنوب ، وبعد أن اشتد عود الانفصاليين المتمردين ، وقويت شوكتهم ، وأصبحوا بفضل دعم

الغرب لهم قوة قادرة على تهديدي المصالح واستنزاف الثروات بما يشنونه من أعمال عسكرية ، وبعد أن تم استخراج النفط عام ١٩٩٩ م وجرى تصديره بما يقارب ربع المليون برميل يومياً ، أي بدخل يعادل المليار دولار سنوياً ؛ وبعد أن وجدت في الصراع داخل السودان خير مساعد لها في تدخلها السافر في شؤونه الداخلية ؛ أخذت تغير في أسلوب علاقاتها مع السودان اتجاه التقارب ورفع الحصار وتخفيف القيود وإعادة العلاقات الدبلوماسية ، لتأهيل الجنوبيين وبناء مؤسساتهم ووضعهم على أبواب الحكم والاستقلال ، ولتفتح أبواب السودان أمام شركات النفط الأمريكية العملاقة والشركات الأخرى لمباشرة نهب ثرواته ، تلك الشركات التي ما انفكت تضغط على حكومة بوش منذ أن تولى السلطة لتحقيق الهدف الذي سبقتها إليه الشركات الكندية والصينية . ولذلك كانت مسألة التمرد في جنوب السودان من أولويات السياسة الأمريكية لحكومة بوش ، التي لم تنشغل بما هو أولى منها بعد حادث الهجوم على واشنطن ونيويورك في ١١/٩/٢٠٠١ م لكانت قطعت شوطاً أبعد مما قطعته بكثير .

هذه هي الظروف المحيطة بالسياسة الأمريكية تجاه السودان في الوقت الحاضر . إذ رأت أميركا أن الوقت أصبح مواتيا أكثر من أي وقت مضى للسير قدماً في تحقيق أهدافها ؛ فجعلت المتمردين في موقف قوى : جعلتهم طرفاً ثانيا في موقف الند للحكومة يطالبون صراحة بالاستقلال كأحد الخيارات ، ويطالبون بتوزيع الثروات والسلطات وغيرها . وتبنت أميركا مَطالباتهم أو معظمها ، تحت الشعارات الداعية لنشر السلم وتحقيق السلام ، ولحقن الدماء التي كانت وراء هدرها ، ورفع المظالم والمآسي التي تسببت في حصولها . وتكشف تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن خطة الانفراد بالسودان بعيداً عن مصر التي تمثل عمقه الاستراتيجي . ويرى البعض أن التحركات الأمريكية نحو كينيا تمثل أعلاناً للحرب على الامتداد المصري الطبيعي في أفريقيا ، وهو ما يجب على القاهرة دون شك أن تواجهه بتكثيف جهودها للحفاظ على وحدة السودان تراباً وشعباً ومياهاً.

وعلى أي حال ، فإن الموقف الأمريكي الرافض للمبادرة المصرية الليبية والداعم للإيجاد لا يعكس فقط تجاوزاً وتحفظاً على الدور المصري الليبي بقدر ما يعكس الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي ترى أن السودان ينتمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء وعليه أن يحصر علاقاته في جواره الأفريقي الجنوبي ، ومن ثم فلا دور لجيرانه في الشمال ، وخصوصاً مصر .

- هناك محاولات حثيثة من جانب القوى الفاعلة في الأمم المتحدة وخصوصاً داخل مجلس الأمن التابع لها وبإيعاز من جانب كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتوظيف الأمم المتحدة لخدمة أغراضهما في السودان من خلال محاولة تدويل مشكلاته ، بحيث يساعد ذلك على ممارستها لأدوار تحت ستار الأمم المتحدة وما يسمى بالشرعية الدولية ، حيث يوجد ثمة تدخل وتشديد من جانب الدولتين على ضرورة مشاركة مجلس الأمن الدولي في التعامل مع مشكلات وأزمات السودان ، ويستند هذا التوجه على زعم ضرورة مشاركة قوات دولية في تنفيذ إجراءات الرقابة التي تقوم بها الأطراف السودانية (الحكومة والحركة الشعبية) ؛ وبهدف منع حدوث اختراق للاتفاقات الموقعة . وقد أعلن عن إمكانية طرح مثل هذه المسألة على مجلس الأمن في وقت لاحق ؛ لأجل مناقشتها ، والخروج بصيغة قرار تمكن الأطراف الدولية من المشاركة في الترتيبات الأمنية ؛ وهو ما يدعم المشاركة في المشروعات الأخرى ، والتنمية وإعادة الأعمار ، والإغاثة . وقد رحبت الولايات المتحدة وبريطانيا بالاقتراح ، غير أن فرنسا عارضته ، وهذا يكشف عن الدور المحتمل للأطراف الدولية ؛ سواء في السودان أو على المستوى الإقليمي ، ومن هنا تبدو حقيقة دور الأطراف الدولية في هذه المشكلة ، ويبدو أن للاقتراح علاقة بأهداف بعض الأطراف ؛ وهو ما قد يكشف أهميته وقابليته للتنفيذ ، فهو يعد تطوراً طبيعياً لأهداف دول مجموعة شركاء الإيجاد (الولايات المتحدة وبريطانيا) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فهو يتوافق مع أهداف أطراف سودانية ، وخاصة تلك التي تحتاج إلى

دعم خارجي لأجل الحفاظ على كيانها السياسي والاجتماعي ، وقد عرفت بالمناطق المهمشة .

ولعل الظروف التي أعلن فيها هذا التوجه تكشف عن المواقف الدولية تجاه السودان ؛ حيث تبدو الرغبة في تأكيد النفوذ والسيطرة ، فقد أعلن عن هذا التوجه، بعد تمكن الأطراف الدولية الإمساك بأطراف القضايا السودانية ؛ وهذا ما يفسر رفض فرنسا مشاركة مجلس الأمن في المسائل الأمنية . الدلالة الأخرى هي أن دول الجوار الأفريقية تحظى بنفوذ في المسائل السودانية حالياً ومستقبلاً؛ نظراً للأدوار التي قامت بها ، دعم الأطراف الخارجية لها ، وخاصة أمريكا ؛ وهذا ما يعتبر تقدماً ملحوظاً نحو حسم مسألة الهوية السودانية لصالح الهوية الأفريقية . ورغم صعوبة توقع صدور بالقرار بإرسال قوات دولية ، فإنه لا يتوقع حدوث تراجع في دور الأطراف الدولية المشاركة في صياغة الاتفاقات السودانية ، وهذا لا يعنى نهاية المشكلات التي تواجهها .



تجربة التكامل المصري السوداني
بين النظرية والتطبيق

الفصل الثالث

تقييم تجربة التكامل المصري السوداني وتفعيلها



المبحث الأول

تقييم لتجربة التكامل المصري السوداني

نتناول هذه التجارب من خلال الحقب التاريخية المختلفة بداية بعهد محمد على حتى يمكن تناول تجربتين مختلفتين من الاستعمار وكانت مصر قاسماً مشتركاً بينهما هما التركي / المصري ، الإنجليزي/ المصري ثم نقارن بينهما من خلال ما تناوله بعض الباحثين وبين تجارب التكامل بعد استقلال كل من الدولتين .

و من هنا يؤكد بعض الباحثين أن دخول محمد على للسودان عام ١٨٢١ م يعتبر بداية لجذور التكامل المصري السوداني في العصر الحديث ولعل ذلك من واقع أن بعض الدراسات نظرت لمحمد على أنه ليس أميرًا يريد توسيعاً بقدر ما كان يرى في السودان عمقه الأصلي والطبيعي أسوة بنظرة الحركة المهدية في السودان التي تعتبر أن تمددها تجاه مصر من باب الفريضة الشرعية لرقعة يسهمها أمرها بعرض الإصلاح الديني وربما السياسي، وإن كانت النظرة لمحمد على أنه قام بذلك من أجل فائدته أو فائدة الدولة المصرية للحصول على (المال – الرجال – الثروات الطبيعية) إلا أن الجميع قد شهد بأنه قام بإنجاز عدد من الأعمال الأساسية التاريخية التي أثرت في السودان عامة و في التكامل المصري السوداني بصفة خاصة منها .

- اعتبر عهده بداية لميلاد الدولة السودانية الحديثة ، وربما التأثير في بعض جوانب بناء الشخصية السودانية .

- قام بتطوير النظم السياسية والإدارية والاقتصادية حيث حكم السودان داخلياً بالنظام الفيدرالي و في ذات الوقت (الكونفدرالى) مع مصر .

وعموماً ربما أرست التجربة التكاملية التي وضعها عهد محمد علي وخلفائه من بعده حتى بداية الحكم الثنائي الأسس الأساسية الأولى لأي تكامل قادم وتمثلت في : .

- ضرورة تكامل (العقل السياسي) للنظم الحاكمة في البلدان مع مراعاة احترام الخصوصية لطبيعة هذه الأنظمة وقد ظهر ذلك من خلال علاقة محمد على وحكامه في السودان .

- أهمية البسط والإشاعة والاعتراف بروح الندية ، وقد أدى العنف الذي تلازم مع الحكم التركي المصري السوداني والذي قام على الاستحواذ على موارد السودان ، إلى طحن روح الندية في العلاقات ، فقامت الندية على فروقات توازن القوى وليس على أساس تبادل وتوازن المصالح فأصيبت العلاقات ببعض التوترات والصراعات وبرزت في روح القومية السودانية على الرغم من أن أسباب الفتح توحي بوجود دورات واحتياجات لم تكن متوفرة في مصر وهى موجودة في السودان و في نفس الوقت لا يمكن الحصول عليها إلا بخبرات وإسهامات مصرية لا توجد في السودان ، الأمر الذي يؤكد ختمية التكامل مهما كانت الظروف وأن كلاً من البلدين عمق حقيقي للآخر .

- ضرورة الاعتراف والعمل على إشراك الإدارة الأهلية أو الإدارة الشعبية في تحقيق وإرساء دعائم التكامل ووضوح ذلك في التفويضات الممنوحة للأفراد وللأهالي في التجارة والزراعة وعموم العملية التنموية .

- أكدت التجربة أن كلاً البلدين يمثل عمقاً استراتيجياً للآخر .

- أكدت التجربة إمكانية إقامة سوق وادي النيل المشتركة .

١- هذا ومن خلال التحليلات المقدمة في عدد من الدراسات يمكن استخلاص عدد من الملاحظات على وضعيه التكامل في فترة الاحتلال البريطاني لمصر عام١٨٨٢ م والمتزامنة مع وجود الدولة المهدية في السودان ١٨٨٥ م – ١٨٩٨ م مع التركيز على علاقات البلدين في فترة الحكم الثنائي ١٨٩٨ م ١٩٥٦م والتي تمثلت في :

- أنه لا يمكن قيام تكامل مصري – سوداني في ظل تدخل خارجي ووجود أطماع أجنبية لأنها حتماً ضد أي وحدة أو تقارب يهدد مصالحها ، فالوجود البريطاني كطرف أساسي أدى إلى تشكيل عقل سوداني انعزالي ولا ننس مساعيه لضرب الوحدة بين مصر والسودان لحظة إعلان الاستقلال .

ربما تعتبر هذه الفترة هي التي زرعت فيها بذور التفكك للتكامل المصري السوداني حيث عملت بريطانيا على هدم الخطوات والمرتكزات التي وضعت في عهد محمد على كنواة موفقة للتكامل بين البلدين ، ومن ثم سعت بريطانيا إلى تكريس أجواء الخلافات والحساسيات فعملت على تأسيس طريقة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بطريقة مختلفة في البلدين .

- ولعل أهم ما تلا هذه الفترة هو توقيع اتفاقية مياه النيل في عهد الرئيسين عبد الناصر وعبود في عام ١٩٥٩ م وبعيداً عن الخوض في التفاصيل فقد نجحت هذه الاتفاقية في إعادة روح التكامل التي فقدت في السابق بسبب التوترات السياسية ، كما أكدت أهمية وأساسية مياه النيل كأهم رابط طبيعي لهذا التكامل .

- أما عن تجربة التكامل المركز على توقيع مناهج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي المصري فقد تطابقت حوله أغلب الرؤى التقيمية والتي تميزت بمعايشة ومعاصرة كتاب هذه الفترة فاتهمت بالموضوعية ويمكن توضيحها في الآتي :

قوة وسلامة وشمول المناهج من الناحية النظرية من حيث البنيان التنظيمي وربما يمكن اعتباره نموذجاً حول النواحي المختلفة للعلاقات السودانية المصرية ويرقى لمستوى التنظيمات الدولية كالسوق الأوربية المشتركة ، لكن جاء المناهج في جوانبه التطبيقية بعيداً جداً عن المستوى النظري واتصف بالمظهرية والشكليات والهامشية ولم ينف إلى عمق الجوانب العملية في قضايا التكامل ، فقد أنصب اهتمامه على الاجتماعات الدورية وإعداد دراسات وخطط المشروعات وتكوين السلطات وما يحد له علمياً هو إنشاء مجموعة من الشركات التكاملية في قطاع الزراعة والاتفاق على تجنب الازدواج الضريبي وبعض إجراءات تسهيل التجارة وإجراءات متعلقة بالنقل والاتصال وانتشار منطقة عرفت بالمنطقة التكاملية الغرض منها الحفاظ والتعبير عن جسر التكامل المصري السوداني واعتباره نواة يمكن البناء والإضافة عليها . أما جوانب الضعف أو فشل لمنهج فكانت لعدة عوامل أبرزها البعد السياسي وسوء الأوضاع الداخلية في الدولتين خاصة بعد توقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل حيث فقد التكامل مقوم الدعم والتمويل المخطط له من الدول العربية ، كما فقد الدعم والسند الشعبي ومواصلة الفصل بين الإرادة السياسية والشعبية واعتماد العملية التكاملية على الأجهزة التي غلب عليها الطابع السياسي والمظهري التشريعي وقصر المشروعات التكاملية على القطاع العام دون الخاص ، كما أن الطبيعة الاقتصادية في البلدين أقيمت وبنيت على أساس من التبعية للعالم الخارجي ولذلك واجهت البلدين كثيراً من الضغوط الخارجية والإقليمية والدولية لوأد أية محاولة تكامل أو تقارب بين البلدين .

٣-هذا وتأتى اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٦ م واحدة من الحلقات التي تعبر عن البحث عن التكامل المصري السوداني ، وبغض النظر عن الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى توقيع هذه الاتفاقية إلا أنها من حيث التقييم عبرت عن طبيعة وضرورة التكامل بين البلدين ، حيث عبرت عن تكامل

أكثر الجوانب حساسية وتعقيداً وهو التكامل العسكري في البلدين ، ومثلت بذلك قمة حلقات التكامل المسكوت عنه المحاط بسياج من التحريم والحذر وعدم الاقتراب منه غير أن الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات اتسمت بالمحددات النظرية أكثر من الجوانب العملية حيث لم تتسم بالمرونة في جوانبها العملية للتعبير عن حقيقة الدفاع المشترك ، إذا سيطرت نبرة وإحساس الخوف من المستقبل كمهد (للسلطة في البلدين) كما كان ينظر للاتفاقية على أنها نوع من الحماية للنظم الحاكمة فيها ، هذا إضافة للضغط الخارجي الذي يرفض مثل هذه الاتفاقيات والتقاربات خاصة لدول مثل مصر والسودان .

٢- هذا وقد تلا ذلك توقيع أتفاق ميثاق التكامل المصري السوداني في الثاني عشر من أكتوبر ١٩٨٢ م ووقعه الرئيسان مبارك ونميري وقد استفاد الميثاق من تجارب التكامل السابقة ولذلك جاء أفضل من غيره من الناحية النظرية وكذلك العملية فقد ظهرت فيه دقة التشخيص والدراية بمشكلات التكامل بين البلدين وبالتالي وضع أفضل الحلول التي حققت التجربة من خلال العديد من الإنجازات التي غلب عليها الجانب الاقتصادي والثنائي مثل إلغاء الرسوم الجمركية عن غالبية السلع وقيام خمس شركات تكامل اقتصادي وقيام مناطق تكامل نموذجية بين أسوان والولاية الشمالية ومنطقة البحر الأحمر وتطبيق المشروعات الإعلامية والثقافية مثل إذاعة وادي النيل، والمنح الدراسية والدورات التعليمية التدريبية ودعم التواصل الاجتماعي حيث تم إصدار بطاقة وادي النيل التي لها العديد من المزايا .

٣- كغيره من الاتفاقات جاءت الترجمة العلمية للتصور ضعيفة جدًا مقارنة للتصور الموضوع والإمكانات المتاحة للبلدين ، ولعل الميثاق قد أصيب بأغلب أمراض الاتفاقيات السابقة في جوانبه كمشكلات البعد السياسي والعوامل الخارجية .

***

١- أما ميثاق الإخاء والتي وقعت في عهد ما يسمى بالديمقراطية الثالثة في السودان وفى عهد الرئيس مبارك في ٢١/ ٢/ ١٩٨٧ م كبديل عن ميثاق التكامل فإن يجدلها الآتي :

- أنها تجربة جاءت بعد توتر حاد في العلاقات السودانية المصرية نتيجة لمتغيرات الأحوال السياسية الداخلية في البلدين خاصة في السودان في أعقاب سقوط نظام حكم غيري في عام ١٩٨٥ م بانتفاضة شعبية وسيادة نظام ديمقراطي تكون من ائتلاف حزبي الاتحاد الديمقراطي وحزب الأمة أثارت مخاوف النظم المصري وتبادل حساسيات الماضي والحاضر فاعتبرت خطوة إيجابية لتطبيع العلاقات بين البلدين .

- يعتبر أول برنامج تكتمل تتم المصادفة عليه بإرادة شعبية في السودان حيث أجبر بإجماع الجمعية التأسيسية وتأكيد تضامن الإراديتين السياسية والشعبية .

- أزال الميثاق الجفوة والحساسيات التاريخية بين الحكومة المصرية وحزب الأمة بعد مشاركته في إعداد الميثاق وتوقيع الصادق المهدي كرئيس للوزراء عليه من الجانب المصري الذي مثله رئيس الوزراء آنذاك دكتور / عاطف صدقي .

- وفيما يتعلق بما وجه إليه من انتقادات والتي عبر عنها كثير من الباحثين أن الميثاق جاء في إطار فلسفي ونظري اقتصر للتفصيلات البرامجية والرؤية العلمية وأنه أقرب للبيانات الصحفية ، كما أنه يوحى بضعف الصفة والقوة الإلزامية وضعف وعدم وضوح الحقوق والواجبات والالتزامات التي تؤكد الإرادة الفعلية في تحقيق التكامل ، ولم يظهر في الواقع العلمي بوادر هذا الميثاق نسبة لسقوط النظام في السودان بعد عامين من التوقيع إلى عام ١٩٨٩م وإعلانه بداية عهد جديد، كما أن الصادق المهدي ألغى اتفاقية الدفاع المشترك مما كان لها آثار سلبية على البلدين .

- ومع مجيء نظام ثورة الإنقاذ في السودان ساءت العلاقات السودانية المصرية وبرز جانب الحذر والحيطة والتحفظ خاصة من الجانب المصري الذي عاصر وعايش ثلاثة نظم سياسية سودانية قبل الإنقاذ جعلته يشعر بالقلق من عدم الاستقرار السياسي ، وتصاعد التوتر في العلاقات بنشوب النزاع الحدودي حول حلايب وشلاتين وتأزم أكثر باتهام النظام في السودان بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا ، إضافة إلى ورفض الجانب المصري من أيدلوجية النظام السوداني النشط والقائم على حركة إسلامية سودانية وكذلك اضطراب وتصاعد الأزمات الداخلية والأوضاع الإقليمية خاصة في القرى الأفريقية والبحيرات يقابل ذلك تحديات وأزمات النظام المصري الداخلية والخارجية ، هذا الوضع جعل الدولتين في نوع من التباعد والانفصال أدى إلى تجميد حتى بقايا التكامل في كأنه صورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، ومرت على هذا الواقع المأزوم في العلاقات سنين عديدة حتى برزت المبادرة المصرية الليبية .

وقد مثلت المبادرة المصرية الليبية المشتركة خطوة للإفصاح عن تجاوز النظام المصري لأزمة العلاقات المصرية السودانية وتعززت هذه الخطوة بطرح اتفاق الحريات الأربعة بين مصر والسودان وهى حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك لإعادة الروح للتكامل المصري السوداني وقد تميز هذا الاتفاق بالآتي :

- جاء الاتفاق في إطاره النظري أكثر وضوحاً من غيره الاتفاقات السابقة حيث تضمن تطبيق أربعة مبادئ تعتبر أعمدة وركائز أساسية تعبر بوضوح وصورة علمية عن تكامل فاعل وحقيقي لم ترد بهذه الكيفية الواضحة من قبل .

- إلا أن ما يؤخذ عليه حتى الآن البطء الشديد في تنفيذ مقرراته خاصة من الجانب المصر ، حيث طبق الجانب السوداني جزءًا منه خاصة فيما يتعلق بحرية التنقل ولعل ذلك يرجع لبعض المحاذير المرتبطة بالأوضاع السياسية وتطورات الأحداث الداخلية في كل من البلدين والتحولات والتكيفات الهيكلية التي تمر بها الدولتان والتي منها الآتي :

- الطبيعة الأيديولوجية النشطة لمواطن البلدين وصعود موجة الإسلام السياسي وخاصة بعد تولى نظام الإنقاذ للسلطة في السودان ، والذي أصبح ملاذاً ونطة ارتكاز للحركات الإسلامية باعتباره أحد ثمار الحركة الإسلامية العالمية في الوصول للسلطة في أفريقيا .

- ارتفاع أصوات المناداة بالتحول الديمقراطي والإصلاح أو التغيير السياسي والمفروضة والمنشودة في النظام الأحادي العالمي بقيادة أمريكا فشكل ذلك هاجساً لأنظمة البلدين .

- شيوع وكثرة الحديث عن ما يسمى بظاهرة الإرهاب ووضع السودان ضمن هذه القائمة واتهامه بإيواء وتصدير الإرهابيين والعقوبات المفروضة عليه كل ذلك جعل مصر تتعامل بحذر مع ملفات القضايا السودانية خوفاً من تأثيرها على أوضاعها الداخلية وتحسباً لردود أفعال المجتمع الدولي .

- ويبدو أن الفرصة ما زالت قائمة لتطبيق حيثيات الاتفاق على أرض الواقع ، مع الوضع في الاعتبار سرعة وكثرة تدافع التحديثات والمخاطر المحلية والإقليمية والدولية على البلدين ، ووجود عدد من القضايا المصيرية المشتركة التي تتحكم في المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهما لذا فإن الاتفاق يحتاج إلى الآتي :

- قوة الإرادة وعلو الهمم على المستويين الرسمي والشعبي بضرورة التكامل .

- الدقة والسرعة والشمول والموضوعية والذكاء في قراءة الأوضاع المصرية السودانية الداخلية والخارجية لنجد أن اللحظة تحتاج إلى فقه التجاوز بمعنى تجاوز حساسيات الماضي والحاضر لخلق تكامل حقيقي يتجاوز الترف الذهني والتكتيك المرحلي والإيمان واليقين بأنه ضرورة تفرضها الحقائق الموضوعية والآمال والمستقبل المشترك لشعبي البلدين ، ولنا أن نستحضر هذه

التجارب الوحدوية والتكاملية لدول وأقاليم العالم من حولنا .

٢- وفى إطار تناول المؤشرات الاقتصادية العامة لمصر والسودان فإن المؤشرات الاقتصادية لمصر تنبئ عن الآتي :

- أن الناتج المحلى الإجمالي مع نهاية العام المالي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ قد بلغ ٣٩٣.٤ مليار جنيه مصري (الدولار الأمريكي يعادل ٥.٨٠ جنية) ساهمت القطاعات الإنتاجية فيه بنسبة ٥٠.٨ ٪ أما القطاعات الخدمية فحققت ٤٩.٢ ٪ كما بلغت نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق ٣.١ ٪ وقد تأثر الناتج المحلى الإجمالي بشكل عام منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ويتوقع أن تشهد السنوات المقبلة تحسناً في معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي .

- متوسط دخل الفرد ، يبلغ متوسط دخل الفرد في مصر ١٢٥٠ دولارًا .

- عجز الموازنة العامة ، بلغ العجز الصافي بالموازنة العامة للدولة في السنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ نحو ٧.٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي .

- الميزان التجاري يشهد الميزان التجاري في مصر عجزاً منذ فترة طويلة، ففي عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بلغ العجز في الميزان التجاري ٦.٦ مليار دولار فالصادرات حققت ٨.٢ مليار دولار بينما الواردات وصلت إلى ١٤.٨ مليار دولار .

- الدين الخارجي ، بلغ الدين العام الخارجي في يونيو ٢٠٠٣ نحو ٢٨.٧ مليار دولار .

- معدل التضخم ، بلغ معدل التضخم ٣.٢ ٪ نهاية العام المالي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ بينما تقديرات نهاية العام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ تشير إلى أن معدل التضخم وصل إلى ١١.١ ٪

- كما أن المؤشرات الاقتصادية للسودان تنبئ بالآتي :

- الناتج المحلى الإجمالي ، إذ بلغ الناتج المحلى الإجمالي ٤٤.٤ مليار دينار سوداني .

(الدولار يعادل ٢٦٤ ديناراً) ويساهم قطاع الزراعة بالنصيب الأكبر إذا بلغت نسبة مساهمته ٤٥.٦ ٪ من إجمالي الناتج المحلى يليه قطاع الخدمات بنسبة ٣٠.٢ ٪ ثم البترول والتعدين بنسبة ٩.٦ ٪ ثم لصناعات التحويلية ٨.٢ ٪ .

- متوسط دخل الفرد ٣٣٠ دولارًا.

- عجز الموازنة ، بيانات الموازنة الفعلية لعام ٢٠٠٣ تشير إلى أن إجمالي الإيرادات بلغ ٧٠٣.٦ مليار دينار بينما بلغ إجمالي المصروفات ٧٣٦.٢ مليار دينار وبذلك بلغ العجز الكلى ٣٢.٦ مليار دينار .

- الميزان التجاري ، بلغ العجز في الميزان التجاري لعام ٢٠٠٣ ما قيمته ٣٣٩.٧ مليون دولار ، فالصادرات بلغت ٢.٥٤٢.٢ مليون دولار بينما بلغت الواردات ٢.٨٨١.٩ مليون دولار .

- الدين الخارجي ، يبلغ الدين العام الخارجي في السودان نحو ٢٢ مليار دولار .

- معدل التضخم ، يصل معدل التضخم حسب بيانات عام ٢٠٠٣ نحو ٧ ٪ .

- وبعد أن استعرضا المؤشرات الاقتصادية العامة لمصر والسودان ، يجدر بنا أن نعرض في عجالة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والسودان وذلك من خلال النظر إلى البيانات المنشورة عن حجم التجارة بين البلدين خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ حيث نجد أن عام ٢٠٠٣ هو الأفضل من حيث زيادة نسبة التبادل التجاري بين البلدين إذ بلغ ١٢٨.٤ مليون دولار بزيادة قدرها ٥١.٩ ٪ عما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٠ إذا كان حجم التجارة بين البلدين ٨٤.٥ مليون دولار وطوال السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ إذ صار الميزان التجاري في صالح السودان ولم يتغير الوضع إلا في عام ٢٠٠٣ إذ صار الميزان التجاري في

صالح مصر بما يبلغ ٣٠.٨ مليون دولار .

- على الرغم من الزيادة التي شهدها عام ٢٠٠٣ في حجم التبادل التجاري بين البلدين إلا أنها أرقام هزيلة فبيانات بنك السودان تشير إلى أن الصادرات السودانية لمصر تمثل نسبة ٣ ٪ فقط من إجمالي صادرات السودان في عام ٢٠٠٢ وانخفضت إلى ١.٩ ٪ في عام ٢٠٠٣ بينما الواردات السودانية من مصر بلغت نسبتها ٢.٢ ٪ من إجمالي الواردات السودانية في عام ٢٠٠٢ وزادت إلى ٤ ٪ في عام ٢٠٠٣ أما بيانات النصف الأول من عام ٢٠٠٤ فتشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ١٥٦.٧ مليون دولار وأن الميزان التجاري حقق فائضاً لصالح مصر بما قيمته ٣٩ مليون دولار إذ بلغت الصادرات المصرية للسودان ٩٧.٩ مليون دولار مقابل ٥٨.٩ مليون دولار واردات من السودان .

٣- هذا ويلاحظ أن حظ الدولتين من تبادل سلع مهمة وذات قيمة في حجم الواردات للبلدين وفى عماد عملية التصنيع مثل العدد والآلات ووسائل النقل يكاد لا يذكر فالسودان في عام ٢٠٠٣ أستورد ما نسبته ٤٠ ٪ من حجم وارداتها من العدد والآلات ووسائل النقل ، وهى سلع تخلو منها قائمة الصادرات المصرية إليها ، وبالإطلاع على البيانات فيما يخص هيكل الواردات المصرية نجد أن السلع الوسيطة والاستثمارية تمثل ٤١ ٪ من حجم واردات مصر في العام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وهى بالطبع سلع لا تشملها الصادرات السودانية لمصر ..

- ومن هنا يرى كثير من الباحثين أنه يجب أن تستهدف عملية التكامل بين البلدين تطوير هيكل الصادرات والواردات فيما بينهما لخلق نوع جديد من التجارة تكون القيمة المضافة فيه عالية وذات مردود على العملية التنموية وهو ما يتحقق من إنتاج المعدات والآلات والسلع الوسيطة والاستثمارية التي تعتمد فيها كل من الدولتين على الاستيراد من الخارج .

- هذا وتشمل الصادرات المصرية للسودان سلع (الأسمنت ، دقيق

مخلوط صنعه ، أرز أبيض ، سوبر فوسفات ن أدوية ، مواد غذائية) بينما تشمل الواردات المصرية من السودان سلع (القطن الخام غير المخلوط ، سمسم ، حب بطيخ ، كركدية ، جمال حية) وفى يوليو عام ٢٠٠٣ تم توقيع إطار للمبادلة والتبادل التجاري يخص تصدير اللحوم السودانية إلى مصر مقابل سداد ٥٠ ٪ من القيمة بسلع مصرية والباقي نقداً .

- ويلاحظ من النظر إلى مكونات الصادرات والواردات المصرية للسودان أن معظم واردات مصر من السودان هي مواد خام بينما نجد أن صادرات مصر إليها بها بعض السلع الصناعية مثل الأدوية والسوبر فوسفات ، كما أن السلع الغذائية قد تشمل سلعاً مرت بمراحل تصنيعية .

- يمكن تفسير حجم التبادل التجاري المحدود بين مصر والسودان بالمعوقات المتمثلة في صعوبة توفير العملات الأجنبية لتمويل الواردات السودانية ، الأمر الذي يدفع رجال الأعمال السودانيين إلى الحصول على وارداتهم بتسهيلات في السداد وعلى آجال .

- وهو ما لا يجد قبولاً لدى المصدرين المصريين ، إضافة إلى عدم استعداد المستورد السوداني لفتح اعتماد مستندي معززاً وغير قابل للإلغاء وهو ما يرفضه المصدر المصري أيضاً .

٨- وفى إطار الدراسة المتبادلة نتناول علاقة البلدين في إطار تجمع الكوميسا حيث أن هذا التجمع يضم كلا من البلدين ودولا أخرى افريقية وما يهمنا في هذه الدراسة أنة قد تم الإعلان عمن منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا في ١٣/ ١/ ٢٠٠٠بحيث يستفيد كلا البلدين مصر والسودان من هذا الاتفاق (التجمع) في إطار العملية التكاملية من أمرين:

الأول : تحرير التجارة البينية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية .

الثاني : تكوين اتحاد جمركي ثم اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء في التجمع في

مرحلة لاحقة.

هذا وقد ترتب على تطبيق اتفاق منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا من قبل مصر والسودان هو الوصول إلى اتفاق منظم للإعفاءات الجمركية بين البلدين .بحيث تستثني ٤٣ سلعة مصرية من الإعفاء الجمركي في السودان بالإضافة إلى عشرة سلع أخرى تتمتع بتخفيض جمركي نسبته ٣٠٪ في حين تخضع خمسة سلع سودانية للرسوم الجمركية عند توريدها لمصر ،وفى هذا الإطار شكلت لجنة من البلدين تجتمع كل ستة أشهر للنظر في قائمة الإعفاءات الجمركية للسلع محل التبادل بين البلدين.

-هذا بالإضافة إلى أن كل من مصر والسودان من الدول التي تسعي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بسبب الفجوة الموجودة ما بين المدخرات المحلية ومتطلبات الاتفاق على الاستثمارات،والسبب كما هو معروف في وجود هذه الفجوة هو ضعف متوسط دخل الفرد في البلدين وإن كان في مصر أحسن حالا عنه في السودان ففي مصر يبلغ ١٢٥٠ دولارا بينما في السودان يبلغ ٣٣٠ دولارا.

-وتبلغ الاستثمارات السودانية في مصر ١٠٦ ملايين جنية موزعة على ٤٤ شركة استثمار داخلي بلغت تكاليفها الاستثمارية ١.٠٥ مليار جنية مصري ،كما توجد استثمارات أخري في أربع شركات بالمناطق الحرة بحجم واحد مليون دولار ،وتبلغ تكاليفها الاستثمارية ٥.٣ مليون دولار ، بينما تظهر بيانات وزارة الاستثمار السودانية أن حجم الاستثمارات المصرية في السودان في عام ٢٠٠٣ نحو ٥٤ مليون دولار وذلك من واقع المعلومات المقدمة من دراسات الجدوى للمشروعات المقدمة .

-وتظهر البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية إلى كل من مصر والسودان خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلي ٢٠٠٣م أن الوضع في

السودان يشهد تحسنا مستمرا،فبعد أن كان ٣٩٢ مليونا في عام ٢٠٠٠ أصبح ١.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ بينما كان نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية الإجمالية المباشرة في عام ٢٠٠٠ نحو ١.٢ مليار دولار ،وانخفض إلي ٢٣٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ ويرجع هذا التحسن في وضع السودان إلي ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول ،وثمة ملاحظة مشتركة وهي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتى في قطاع البترول بالدرجة الأولي في كلا البلدين ،ومن هنا فالعائد المنتظر من تواجد هذه الاستثمارات مهما ارتفعت قيمتها ضعيف لأن الاستثمار في هذا القطاع يتسم بأنة استثمار كثيف رأس المال ولا يوفر فرص عمل بحجم كبير ،فضلا عن أن القيمة المضافة العائدة منه للبلد المستثمر فيه عادة ما تكون ضعيفة ،وفي حالتي مصر والسودان فإن الجزء الأكبر من حصتهما في استخراج البترول يتم تصديرها في شكل مادة.

٩-وأخيرا فإنه يمكن القول أن التجارب الماضية للتكامل المصري السوداني قد مرت بعدة محاولات كان أولها اتفاق أغسطس عام ١٩٦٩م وأنشئت بموجبة هيئه دائمة تسمي مجلس التنسيق الاقتصادي غير أن هذا الاتفاق لم يفعل على أرض الواقع ، وفي عام ١٩٧١م شاركت ليبيا كلا من مصر والسودان في إقامة اتحاد الجمهوريات العربية ولكن فكرة إقامة الاتحاد ثم التخلي عنها إلا أنها تمخضت عن ميلاد مجموعة من المشروعات المشتركة ثم تلا ذلك تجارب بين كل من مصر والسودان هي محل التقويم على الوجه التالي:

أ- مناهج العمل السياسي والتكامل بين مصر والسودان :

تم الاتفاق على منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان في فبراير ١٩٧٤ واستمر حتى عام ١٩٨٢ وأنشئ بموجبه العديد من اللجان والأجهزة المعنية بمختلف جوانب التكامل سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ، وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي تم الاتفاق على عدد من المشروعات في مجالات الري والنقل والزراعة بلغت قيمتها نحو ٢.٩ مليار

دولار علي أن تنفذ نسبة الثلث خلال الخطة الخماسية ١٩٧٨-١٩٨٢.

- وقد تمت هذه التجربة بوجود منطقة تكاملية بين محافظة أسوان في مصر والمديرية الشمالية في السودان، وقد سمح في هذه المنطقة بممارسة جميع الأنشطة وحرية الانتقال للمنتجات والأفراد ،وسمح لأفراد الشعبين المصري والسوداني بالانتقال بموجب الهوية الشخصية.

إلا أن المحصلة النهائية لهذه التجربة أنها واجهت مشكلة متطلبات التمويل لهذه المشروعات في ظل محدودية معدلات الادخار في البلدين، كما لم تنجح التجربة في استقطاب رؤوس أموال أجنبية سواء من البلدان العربية أو المؤسسات الدولية وأيضا غياب الدور الواضح للقطاع الخاص.

ب- ميثاق التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية من١٩٨٢حتى ١٩٨٥:

- بعد فشل التجربة الأولى بين البلدين تم التوصل إلي صيغة جديدة من خلال الميثاق الذي تم التوقيع عليه من قبل البلدين في أكتوبر ١٩٨٢ موتم تحديد فترة عشرة سنوات لتحقيق أهداف البلدين من التكامل الاقتصادي ،وقد حدد الميثاق ثلاثة أجهزة رئيسية تتولي شؤون التكامل هي المجلس الأعلى للتكامل وتتبعه أمانة عامة وبرلمان وادي النيل وصندوق التكامل ،كما اعتمد الميثاق ثلاثة مبادئ أساسية هي التدرج والواقعية والعدالة ،تحكم أسلوب التحرك والعمل نحو بلوغ الوحدة الاقتصادية الكاملة وقد آلت إلى صندوق التكامل مجموعة من الشركات المشتركة التي أنشئت من قبل مصر والسودان.

وفي الباب الأول من الميثاق المعني بتحديد الأهداف والمبادئ جاء في البند رابعا من مادته الأولى في المجال الاقتصادي والمالي يستهدف التكامل بين البلدين في المجال الاقتصادي والمالي إقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن التقدم والرخاء لكل منهما ولمواطنيها وتقوم علي إستراتيجية يتم تنفيذها تدريجيا ووفقا لجدول

زمني.

إلا أن عام ١٩٨٥م شهد انقلابا ضد حكم النميري أوقف تجربة التكامل وإن تم الاتفاق على استمرار العمل بالمشروعات المشتركة القائمة.

وكانت هذه التجربة محل مآخذ متعددة منها:.

- تميزت التجربة بأخذها بمفهوم التكامل الشامل وسعيها لوجود خطة مشتركة لتحقيق مشروعات تعمل علي الربط بين القطرين وخدمة قضايا التنمية إلا إن إخفاق التنمية في البلدين بسبب المشكلات الاقتصادية المزمنة ،وإعسار السودان في هذا الوقت حالت دون نجاح هذه التجربة التكاملية لمصر والسودان.

- إن التجربة لم تراعي الواقعية في طرحها وهو ما اتضح في العجز في جانب التمويل للمشروعات المطروحة مما جعلها تفشل في تحقيق ما عقد عليها من آمال .

- الإطار التنظيمي الفضفاض واالذي لا تتناسب تكلفته مع العائد منة.

- إن الأداء في هذه التجربة كان يتسم بالأداء السياسي والإعلامي والأمني أكثر منة اقتصاديا .

- لم تكن القوانين الخاصة بالتملك في الجانب السوداني تناسب القطاع الخاص إذ أنها كانت قائمة على حق الانتفاع والحكر دون التملك مما يحد من رغبات إقبال القطاع الخاص.





المبحث الثاني

تفعيل تجربة التكامل المصري السوداني

في إطار التكامل المصري السوداني فإن هناك بعض الملاحظات ينبغي وضعها في الاعتبار سياسياً وهى كالآتي :

١ – إنه لا ينبغي الاكتفاء بالحديث عن حقائق التاريخ . والجغرافيا والأصل السلالي والانتماء القومي وغير ذلك وإنما يجب الأخذ في الاعتبار حساب مصالح كل دولة على حدا وكذلك مصالح الدولتين معاً وأيضاً دول المنظمة .

٢ – إن العلاقات بين الدولتين تتفقان من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية وهذه العلاقات تتم على المستوى الثنائي وعلى المستوى متعدد الأطراف في إطار حوض نهر النيل بالمعنى الجغرافي ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ – إنه على مستوى العلاقات الرسمية الحكومية فإن تلك العلاقات تتم بين المؤسسات الرئاسية والتشريعية والتنفيذية القائمة في كل من البلدين في داخل هذه العلاقات الرسمية فإن هناك نمواً وتبادلاً بين مؤسستين لهما وضع خاص وتأثير متنوع الدرجات في داخل كل من الحكومتين ويقصد بها المؤسستين العسكريتين .

ب - أنه على مستوى العلاقات غير الرسمية وغير الحكومية فإن تلك العلاقات تقوم وتتفاعل بين قطاعات ذات تأثير في كل من البلدين مثل الطرق والجماعات الصوفية والحركات الدينية الإسلامية والمسيحية والقبائل في الصحراء المصرية الشرقية ومنطقة شرق السودان والنوبيون في منطقتي النوبة المصرية والنوبة السودانية والقرابات والنسب والزواج والأحزاب السياسية والمهنيون والمثقفون والاتحادات والنقابات...الخ

جـ - أنه على مستوى العلاقات متعددة الأطراف فانه إلى جانب العلاقات الناجمة عن الاشتراك في حوض نهر النيل، فإن هناك العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية التي تتلاقى فيها أوجه التنسيق والتعاون فيما بين البلدين سواء كان أو على مستوى التنظيم الإقليمي العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية أو على مستوى التنظيم القاري الإقليمي ممثلاً في الاتحاد الإفريقي ومن كل منظمة الوحدة الأفريقية أو على مستوى التنظيمات الفرعية مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى وتجمع دول الساحل والصحراء وغيرها .

٣ - إن كل من الدولتين على قناعة تامة بأن كل منهما له دور مؤثر رائد سواء على المستوى العربي أو الإفريقي أو الدولي وأن كل منها يطمع إلى تنمية وتعظيم هذا الدور في الحاضر والمستقبل .

٤ - إن موضوع تنمية العلاقات المتبادلة بين الدولتين والاتفاق على أسس سليمة لقيامها وتطويرها هو موضوع الفرص الضائعة في فترة تزيد عن النصف قرن من الزمان وتحديداً منذ عام ١٩٦٤ حتى الوقت الحالي .

هذا وفى الوقت الذي تمثل فيه العلاقات السودانية المصرية أحد أهم أركان السياسة الخارجية السودانية إلا أن هذه العلاقات ظلت تشهد مع مطلع التسعينات من القرن الفائت الكثير من الاضطرابات والتدهور وقد تمثل ذلك في عدداً من القضايا لعل أهمها مشكلة مثلث حلايب والمشكلات الأمنية حتى لقد

أشيع أن السودان قد وفرت ملاذاً آمناً ومعسكرات لتدريب أعضاء الجماعات الإسلامية الفارين من مصر وقد تفاقمت هذه الأزمة أثر محاولة اغتيال الرئيس مبارك عند وصوله إلى أديس أبابا لحضور القمة الإفريقية عام ١٩٩٥ م والتي ثبت تورط السودان فيها مما دفع مجلس الأمن إلى فرض العقوبات على السودان وتمت الاتهامات المتبادلة بين الدولتين في إيواء المعارضة لدى كل منهما بالإضافة إلى مشكلة الإنشاءات المصرية المصادرة في السودان .

- وعلى الرغم من عدم توافر الثقة بين الجانبين المصري والسوداني إلا أنه يبدو أن الدولتين أدركتا أنه لا مناص من السعي لتجاوز الخلافات بينهما وربما كانت الظروف الدولية والإقليمية المحيط بها سببا هاما في سعيها نحو تحقيق نوع من التفاهم حيث سعت مصر بصفة خاصة إلى القيام بدور مؤثر في العديد من القضايا لعل أهمها الآتى :

- سعى مصر لتحقيق اقتناع قوى لدى المعارضة السودانية الشمالية بموقف مصر من تقرير المصير

- سعى مصر لتحقيق اقتناع لدى المعارضة السودانية الجنوبية بأسباب موقف مصر من تقرير المصير وعزمها تحقيق التفاهم المؤدى إلى إزالة المسببات التي دعت أبناء الجنوب للمطالبة بهذا الحق .

- دعوة مصر للرئيس البشير والقيادات السودانية المؤيدة له لتأكيد الخطوات الرامية إلى إقامة نظام فيدرالي حقيقي ولإيجاد أوضاع دستورية تؤكد المساواة الكاملة على أساس المواطنة والمساواة الكاملة بين كل الثقافات والعقائد .

- الاتفاق مع الولايات المتحدة ودول الإيجاد بصورة شاملة على إزالة مسببات فكرة تقرير المصير وقيام هذه الدول بالاتفاق مع القوى السودانية الجنوبية على ذلك وعلى الالتزام بمقتضى ذلك في مؤتمر الحوار الوطني .

ومن ثم فإن المبادرة المصرية الليبية جاءت للتأكيد على التوجيهات السابقة

واستندت على الركائز التالية :

- وقف فوري للعمليات العسكرية وجميع الحملات الإعلامية بين البلدين.

- تشكيل لجنة تحضيرية من كل الفرقاء للإعداد للحوار بين كل من الحكومة والمعارضة وتقوم بتحديد تاريخ ومكان الانعقاد وجدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني على أن يتم ذلك بهدف الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية .

ومن ثم يتبين مما سبق أن موقف المصري والمبادرة المصرية الليبية إنما تهدف إلى البحث عن حل شامل للمشكلة السودانية ككل وليس جنوب السودان فحسب ، في إطار الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية بمشاركة جميع الفرقاء في مؤتمر تتم فيه صياغة مستقبل الدولة السودانية رضائيا ، وبشكل يحافظ على ثنائية الهوية السودانية العربية الأفريقية ويضمن اقتساما عادلاً للسلطة والثروة بين مختلف جماعات وأقاليم السودان وقد قامت الحكومة السودانية باتخاذ بعض الإجراءات الخاصة ببناء الثقة كوقف الحملات الإعلامية والموافقة المبدئية على تجميد بعض مواد الدستور التي تعوق الحريات العامة وإعادة الممتلكات المصادرة للمعارضة ، وفى المقابل فإن هيئة قيادة التجمع الوطني المعارضة في اجتماعها بالقاهرة في أكتوبر ١٩٩٩ م ورغم تأييدها للمبادرة باعتبارها شاملة الأبعاد والأطراف إلا أن الراحل(جون جارنج) قد أبدى تحفظه عليها وتمسك بمبادرة الإيجاد .

- ومن ثم يخلص بعض الباحثين ومنهم الدكتور / جمال السيد ضلع / رئيس قسم العلوم السياسية– معهد البحوث الأفريقية / جامعة القاهرة إلى أن هناك العديد من نقاط الضعف والتي تؤثر بالسلب على العلاقات المصرية السودانية ومنها : .

١ - أن الرؤية المصرية للتعاون المصري – السوداني تتسم بخاصية نصبت معها أغلب سياسات وممارسات داخلية وخارجية على الجانبين تتسم بأعلى درجة من التطابق ولم تدرك مصر أن التعاون لا يعنى التبعية وأن السودان المستقل في

قراراته وسياساته وممارساته يمكن أن يبنى علاقات تعاون مع مصر أكثر إيجابية، لأنها ستكون عندئذ أكثر شفافية، وستكون كذلك أكثر خلواً من التناقضات والحساسيات المفرطة التي كثيراً ما دمرت العلاقة بين البلدين.

٢- أن القوى السودانية الاتحادية تأخذ على مصر أنها لم تهتم بالقدر الكافي بالقوى الوطنية الديمقراطية في السودان ولم تنسق معها بشكل فيه ندية وحرص على مصلحة الطرفين وأن موقف مصر هذا هو الذي باعد بين مصر والأحزاب الاتحادية السودانية وجعل حركتها تبتعد عن مبدأ الوحدة لتبين مبدأ الاتحاد ثم في خطوة أخيرة تختار الاستقلال التام(*).

٣- إن آراء القوى السودانية تجتمع على أن السياسة المصرية درجت على التدخل في الشئون الداخلية السودانية لاستقطاب الجيش السوداني أثناء حكم حزب الأمة عام ١٩٥٨ م وقبل استيلاء الفريق إبراهيم عبود على السلطة، كما شهدت على ذلك السياسة المصرية لثورة يوليو قبل استقلال السودان وخصوصاً في الفترة بين عامي ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٦م حيث كانت تتدخل لتدفع قوى سياسية على حساب قوى سياسية أخرى لتشوه بذلك التجربة الديمقراطية الوليدة في السودان.

٤- أن أهم اتفاقيات التعاون بين مصر والسودان قد أبرمت في عهد النظم العسكرية غير الشرعية في السودان قد أبرمت في عهد النظم العسكرية في السودان مثل اتفاقية المياه عام ١٩٥٩ م ومناهج العمل للتكامل المصري السوداني عام ١٩٧٤ م ومعاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٧٦ م وهو الأمر الذي ظل ينظر معه الرأي العام السوداني بكل اتجاهاته السياسية ويدعو دوماً إلى طلب إلغائها أو تجميدها أو مراجعتها.

٥- إن التجربة الثقافية المصرية في السودان شابتها بعض السلبيات الخطيرة

(*) انظر: جمال محمد السيد ضلع بحث عن مستقبل التكامل المصري السوداني على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية مقدم إلى المؤتمر الدولي عن مستقبل التكامل المصري – السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة، معهد البحوث الأفريقية بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني ٢٩، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩ م.

التي دفعت القوى السياسية السودانية بمختلف مشاربها إلى الدعوة إلى مراجعتها ، ووصل الأمر إلى أبعد من ذلك حيث تم تصنيفها ولم يبق لمصر أي وجود علمي ولا ثقافي مؤثر في السودان ولعل أحد كل ظل السلبيات المؤثرة في هذا الشأن كانت تتمثل في أن التبادل الثقافي والعلمي المصري – السوداني ظل يتسم بالعطاء الأحادي الجانب بمعنى أن ما كان يحدث هو أن مصر لم تكن تتبادل مع السودان العلاقات الثقافية ولكنها كانت تصدر إليها التجربة العلمية والثقافية المصرية ، وهذا الأمر كان مرفوضاً في السودان على المستويين الرسمي والشعبي ، وهو ما يفرغ العلاقة بين الدولتين في هذا المجال من مضمونها وجوهرها المتمثل في الفدية المطلوبة لإقامة علاقات متوازنة بين دولتين شقيقتين .

٦ – إن السياسة والإدارة المصرية لم تستفد من الخبرة الطويلة التي خاضتها في السودان ، فرغم الروابط الشعبية العديدة بين الشعبين ، فإن الحكومات المصرية المتتالية لم تهتم بدراسة الشخصية السودانية والتركيبة الاجتماعية والسيكولوجية للشعب السوداني ، ومن هنا كانت الأخطاء الجسيمة في سياستها تجاه السودان ، ومن أجل إعادة التدعيم للعلاقات المصرية – السودانية ،فإن هذا الأمر يتطلب ضرورة النظر في معالجة هذه المشكلات الآتية :

أ – مشكلة المياه ، فعلى الرغم من أن اتفاقية مياه النيل الموقعة بين البلدين عام ١٩٥٩ م قد حسمت تلك المشكلة من قبل إلا أن المطالبة بإعادة النظر فيها ومراجعتها وتكرار المطالبة بذلك من جانب بعض القوى السياسية السودانية بادعاء أنها مجحفة بالجانب السوداني وبرغم أنها أبرمت في العهد العسكري الأول الذي لا يمثل في ذلك الحين حكومة شرعية للبلاد على حد زعمهم ، ونظراً لأن استغناء مصر عن جزء من حصتها الحالية (٥.٥) مليار متر مكتب هو مسألة مصيرية بالغة التعقيد وبالتالي فإن التعاون لزيادة كمية المياه والاستخدام الأفضل والترشيد لها يعد البديل الواقعي المتاح والمناسب لكلا الطرفين ولعله يكون من الأفضل أن يشمل هذا التعاون جميع الدول والأطراف في حوض نهر النيل .

ب – مشكلة الحدود ، إن بقاء مشكلة الحدود بدون تسوية نهائية سيظل مصدراً للخلافات أو وسيلة لتصعيد بعض المشكلات الأخرى ، وإذا كانت تلك المشكلة قد أسندت إلى لجان ثنائية مشتركة وعديدة من قبل لتسويتها ولم تفلح حتى في مجرد الاجتماع في كثير من الأحيان وإن اجتمعت لا تفعل شيئاً ، لذا فمن المتصور أن يتم عرض هذا الموضوع على التحكيم الدولي أو أن يتم التوقيع على اتفاقية رضائية جديدة بين الطرفين تلبى بعض مطالب كل طرف .

ج– مشكلة الممتلكات المصرية في السودان ، وهذه المشكلة ينبغي التعامل معها على ضوء العلاقات التاريخية والحضارية والأزلية التي ظلت راسخة وقوية رغم تعرضها للعديد من الأزمات الشديدة ، ولا شك أن حرص الطرفين على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلة مثل الإقرار بتلك الحقوق أو دفع التعويضات المناسبة عنها لمصر يمثل تجسيداً وتدعيماً لتلك العلاقات ومحاولة جادة للسيطرة وللتغلب على المشكلات التي يمكن أن تترك أثاراً سيئة وسلبية على تلك العلاقات في الحاضر والمستقبل .

ب : وفى إطار التكامل المصري – السوداني ينبغي دراسة عدة تطورات ومقترحات لتنمية العلاقات المصرية السودانية وذلك على الوجه التالي :

إن العلاقات المصرية السودانية تمر بمرحلة بالغة الصعوبة وتتطلب المزيد من الاهتمام والمتابعة وتبنى السياسات واتخاذ القرارات وانتهاج الممارسات التي تكون من شأنها الحفاظ إن لم يكن تعظيم مصالح الدولة المصرية العليا في هذه المنطقة الهامة من مناطق الأمن القومي المصري ، وفى هذا الشأن فإن المقترحات التي تبدو مناسبة للتعامل مع الشأن السوداني ومع النظام الحاكم في السودان ومع القوى السياسية الداخلية والخارجية يمكن أن تكون وفقاً للتصورات الآتية :

أ – تصورات مقترحة لتنمية العلاقات المصرية السودانية :

في طار الحرص المتبادل على استقرار واستمرار العلاقات المشتركة بين

البلدين حيث التقى رئيسا البلدين في القاهرة في ٢١ يناير ٢٠٠٤ حيث بحثا العديد من الموضوعات التي تهم البلدين وكان في مقدمتها عملية السلام والاستقرار في السودان ، وما تم توقيعه من اتفاقيات في هذا الشأن ودور مصر فيها وعملية التكامل بين البلدين ، ومجمل الأوضاع العربية والمشكلات الأخرى مثل قضية فلسطين والعراق وأزمة دارفور والصومال وغيرهما ، وقد تم الاتفاق خلال القمة على عدد من الموضوعات وفى مقدمتها استكمال أجهزة التكامل بين الدولتين من خلال إنشاء أمانة متفرعة لمشروعات التكامل ومتابعتها على أن يتم تسميتها وتشكيلها في أقرب وقت ممكن إلى جانب منافسة توقيع اتفاقية مهمة للغاية خاصة بالحريات الأربع بين البلدين والتي تشمل حرية التنقل وحرية الإقامة وحرية العمل وحرية السلام ، ومن شأن تلك الاتفاقية إذا تم تطبيقها أن تفتح الباب أمام تكامل وتمازج الشعبين المصري والسوداني، ومن ثم فإن تفعيل العلاقات المصرية السودانية يتطلب ما يأتي : .

١ – استمرار توافر وتعزيز الإدارة السياسية لدى البلدين مصر والسودان من أجل إعطاء قوة دفع كبيرة لتلك العلاقات وتعظيمها وإعلاء المصالح للبلدين وتغليبها على ما عداها .

٢ – الاستمرار في تقديم شتى أنواع الدعم السياسي والدبلوماسي في جميع المحافل الدولية للحيلولة دون المساس بأمن ووحدة واستقلال وسيادة السودان وكذلك تقديم العون الاقتصادي والعسكري ، اللازم لدعم الدولة السودانية ووفقاً للإمكانيات المتاحة .

ونذكر في هذا الصدد وقفة مصر بحزم إلى جانب السودان في مواجهة التدخلات الغربية وافتراءاتها بخصوص إقليم دارفور وأيضاً مبادرة مصر بإقامة الجسر الجوى لتقديم المعونات والامتدادات للحكومة السودانية لمساعدتها على تحسين الظروف المعيشية لسكان الإقليم السوداني الغربي (إقليم دارفور) ومن أجل مساعدة الحكومة السودانية على الالتزام بقرار مجلس الأمن الصادر في هذا الشأن

٣ – إن العلاقات المصرية السودانية المستقبلية على مستوى المدى المتوسط

بحاجة إلى تعزيز على المستويين السياسي والاقتصادي ، فعلى المستوى السياسي فإن مصر مطالبة ببذل المزيد من الاهتمام والمتابعة المستمرة والجادة للتطورات المرتبطة بالاتفاقيات الموقعة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والمترتبة عليها وطوال فترة الأعوام الستة على توقيعها ، ينبغي أن تكون هناك إستراتيجية موضوعة للتعالم مع هذا الأمر وإدارته كأزمة وفى ظل التعامل مع العديد من السيناريوهات المتوقعة والمحتملة ، وعلى المستوى الاقتصادي ، فمن الضروري تعزيز الجهود المبذولة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وتعزيز مشروعات البنية الأساسية التي تخدم عملية التكامل الاقتصادي بين البلدين وخصوصاً مشروعات الطرق والنقل والاتصالات واستصلاح الأراضي والزراعة والتصدير وغيرها .

٤- إن العلاقات المصرية السودانية المستقبلية على المدى البعيد بحاجة على المستوى السياسي إلى استمرار التنسيق والمتابعة المشتركة وعلى أعلى المستويات في الدولتين للتعامل مع التهديدات التي تعترض سبل العلاقات بين البلدين واستمرار قوة الدفع بما يعود بالنفع المتبادل بين الدولتين سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو في إطار العمل القاري أو الجماعي الدولي ، وكذلك على المستوى الاقتصادي في إطار إستراتيجية اقتصادية جديدة تأخذ في الحسبان نظام الحكم السوداني الجديد في ظل التواجد الجنوبي ضمن هذا النظام وهو يتطلب نوعاً من الحرص في التفاعل والتعامل الإيجابي معه ، وأيضاً على المستوى الاجتماعي في إطار بناء أشكال من التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المدني المصري والسوداني وذلك من أجل دعم التوجهات والسياسات والممارسات الحكومية الراقية إلى تفعيل علاقات التعاون المشترك من ناحية ومن ناحية أخرى.من أجل إيجاد تطلعات وفرص ومصالح جديدة يمكن أن تساهم فيها وبفعالية القوى الشعبية وبدعم من منظمات المجتمع المدني على اعتبار أن هذا يمكن أن يكون مدخلاً مناسباً لتطوير وتمكين العلاقات الثنائية بين البلدين .

***تفعيل مسيرة التكامل السوداني المصري :** . وفى إطار تقييم مسيرة التكامل

المصري السوداني نتعرض لوجهة نظر بعض الباحثين السودانيين ومنهم بروفيسور الأمين رفع الله قسم السيد رئيس لجنة الشئون الزراعية با لمجلس الوطني السوداني في بحث تقدم به إلى المؤتمر الدولي عن مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة والذي عقد بمعهد البحوث الأفريقية بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني الذي عقد بالقاهرة بمعهد البحوث الأفريقية خلال الفترة من ٢٩ ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ .

- إذ يؤكد الباحث أن العلاقات السودانية المصرية تحددها عوامل الجغرافيا والتاريخ وتربط بين شعبيها روابط وقواعد مشتركة تدفع بالعلاقات لمزيد من التطور والوحدة والاندماج والتنسيق في المحاور المختلفة في المحيط العربي والإقليمي والدولي بما يحقق التوازن الاستراتيجي في علاقات البلدين ، انطلاقا من الإيمان الراسخ بمسيرة التكامل بين السودان ومصر ودفعاً بها إلى غاياتها المرجوة في كل المجالات وتأسيساً لمستقبل المصير المشترك لشعبي وادي النيل وتحقيقاً لمطلعاتها في الأمن والاستقرار والرفاهية وإنقاذا لتوجيهات قيادتي البلدين الداعية إلى الانطلاق بالتكامل إلى أفاق الشراكة الإستراتيجية المنتجة ، إذ قررت اللجنة العليا السودانية المصرية المشتركة في دورة انعقادها الثالثة بالخرطوم ١٩ – ٢٠ يوليو ٢٠٠٣ بلورة إستراتيجية عشرية للتكامل وتكليف مجموعة من العلماء والخبراء لصياغة مشروع هذه الإستراتيجية .

- واهتمت اللجنة بقيام قطاعات مباشرة لتنفيذ التعاون في المجالات الاقتصادية والزراعية للأمن الغذائي والبني التحتية والثقافية والتعليمية والقنصلية ، وعقد اللجنة العليا منذ تكوينها ثلاث دورات بالتناوب بين القاهرة والخرطوم ووقعت على أربع وخمسين وثيقة كأطراف قانونية تشمل المحاور والتخصصات المختلفة ، وانصب تركيز اللجنة على معالجة القضايا الاقتصادية والعمل على زيادة التبادل التجاري بالتركيز على إزالة العقبات أمام صادرات السودان .

هذا وقد تم الترتيب لقيام صندوق التكامل ليخدم أهداف دراسة الجدوى وأن تنشأ

لجنة لاستقطاب التمويل الخارجي من المؤسسات الإقليمية والدولية خارج حصة الدولتين المخصصة لهما وشكلت لجنة من المعارف في البلدين ومن الخبراء الاختصاصيين وزاولت أعمالها في الترويج لمشروعات تكامل الأمن الغذائي والبني التحتية للبلدين ، وتقوم لجنة أخرى بوضع إستراتيجية على مدى عشر سنوات .

- أما عن البني التحتية والربط المباشر فقد تم الاتفاق على ربط طريق السويس – بور سودان وهو مكتمل داخل مصر أما داخل السودان فيحتاج إلى ٢٨٠ كيلو متر من حلايب حتى بور سودان وتم تقسيمه إلى مرحلتين ١٤٠ كيلو متر لكل مرحلة منها ١٤٠ كيلو متر هدية من مصر ، الطريق الثاني هو طريق النيل الغربي يربط وادي حلفا بأسوان وقد تكلفت شركة الإنشاءات المصرية بالدراسة الفنية ، كذلك تجرى الترتيبات بين السكك الحديدية في البلدين ، وتشهد هيئة النقل النهري المشتركة هيكلة واضحة بإدخال القطاع الخاص فيها تحت سيادة البلدين في الترخيص للربط في هذا المجال .

- وفى مجال الأمن الغذائي فقد تم ربط وزارتي الزراعة في مصر والسودان وأيضاً هيئتي البحوث في البلدين ، ويتم إجراء تجارب عملية في الذرة الصفراء ذات النوعية المتقدمة في مصر وكذلك في مجال الأرز بإدخال عينات جديدة من مصر وأيضاً القمح وتقاوي بنجر السكر الذي أثبت نجاحاً في الشمالية ونهر النيل والجزيرة وإضافة إلى القطاع البستاني ودعم الإرشاد الزراعي وتحضير الزراعة المشتركة للأمن الغذائي في النيل الأبيض ونهر النيل والشمالية .

- وفى مجال الكهرباء وهى إحدى مجالات البنية الأساسية وتم الاتفاق بربط السودان بالشبكة العربية عبر مصر ، كما تم الاتفاق على التعاون في مجالات الطاقة بتدريب الكوادر السودانية في مجال الطاقة ومشتقاتها ، والميزان التجاري الحالي متواضع جداً حوالي ١١٠ مليون دولار وهناك مساعي للتواصل البرى وتقوية القطاع الخاص في الدولتين وإزالة العقبات المتمثلة في التمويل والتسجيل والرسوم التي تفرض .

- وفى المجالات الأمنية هنالك تدريب على مستوى القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى وكذلك المركز الإعلامي المتقدم في القاهرة الذي يستقبل العاملين في التلفزيون والإذاعة والمسرح في دورات تدريبية ، وفى المجال الصحي تساهم مصر في مكافحة مرض الملاريا وتقديم تسهيلات في مجالات التدريب الصحي والعلاج وأن تؤول أعباء الجماعة للاتحاد مع الإبقاء على وضعها ككيان اقتصادي يرعى النشاط الاقتصادي ويكون بمثابة الآلية أو المظلة الاقتصادية للمجتمعات والمنظمات شبه الإقليمية الأفريقية ذات الطابع الاقتصادي في أفريقيا .

٣- وكانت للهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) دوراً فمع تنامي واستفحال الأزمة السودانية ودخولها منعطفات خطيرة وخاصة المطالب الانفعالية في بعض أقاليم السودان كجنوب السودان ، وفى ظل تعاظم العمليات المسلحة سواء من جانب القوات الحكومية السودانية أو من جانب قوى التمرد والمعارضة المسلحة في أنحاء شتى من البلاد والصراع المسلح بالقوة المسلحة والتحرك باتجاه خوض حرب مقدسة يتم فيها تعويض الجيش عن قلة إمكانياته بقوات شعبية مزودة بقوة معنوية دافعة مستمدة من شعارات دينية حماسية ، وهكذا بلغت القوة ذروتها في الصراع المسلح ، ولكن سرعان ما أخذت في التراجع سواء من جانب الحكومة أو من جانب التمرد والمعارضة المسلحة وخصوصاً الحركة الشعبية لتحرير السودان ، في ظل تعاظم الخسائر البشرية والمالية التي خلفها القتال من ناحية بالإضافة القومية التي مورست على الحكومة السودانية من أجل إحداث تسوية سلمية للمشكلة .

عمقت دول الإيجاد من التدخل الدولي في الشأن السوداني خاصة بعد توسيع شركاء الإيجاد لها وتقديم الدعم لها بما ساعدها على احتكار التدخل في الأزمة السودانية ، وقد تطور هذا الدور بصورة أكثر بعد أن ساءت علاقات السودان بكل من إريتريا وأثيوبيا وأوغندا وكان قبول السودان لوساطة الإيجاد يستند أساساً إلى التوازن القائم داخل الإيجاد ، حيث كانت أثيوبيا وإريتريا متحالفتين مع السودان بينما كانت كينيا وأوغندا تدعمان التمرد ، وكان من شأن استمرار هذا التوازن أن

يحصر نفوذ وفاعلية وساطة دول الإيجاد في الإطار المقبول للحكومة ، لكن تـوتر علاقات السودان مع جيرانها غير هذه المعادلة ، حيث توحدت المنظمة على خطة تتجه نحو فرص حل أقرب لي مطالب حركـة التمـرد بزعامـة (جـار نـج) منـه إلى مطالب الحكومة ، وفى نفس الوقـت حصـلت عـلى دعـم أمريكـي ودولي لزيـادة الضغط العسكري والسياسة على الخرطوم ، حيث بادرت أثيوبيا في عـام ١٩٩٥ م بمطالبة مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان بحجة عـدم تسـليم السـودان المشتبه فيهم في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبـارك في أديـس أبابـا في يونيه ١٩٩٥ وقد دعمت مصر هذا التوجه الإثيوبى في أول الأمر ، لكنها تحفظـت على مطلب فرص حظر على بيع الأسلحة للسودان لأن ذلك كان يعنى عملياً فصل الجنوب ، وكان هذا مصدر أول خلاف بين مصر ودول الإيجاد .

- وفى نهايـة عـام ١٩٩٦ م وبدايـة عـام ١٩٩٧ م تـدخلت ثـلاث مـن دول الإيجاد تدعمها تزامنيـاً بصـورة مباشـرة في النـزاع المسـلح في السـودان ، حيـث شاركت قوات أوغندا وإريتريا وأثيوبيا في حملة عسكرية شـنتها قـوات المعارضـة بغرض تشديد الضغط العسكري على الحكومية وإسقاطها وعلى الصعيد الإقليمي عارضت دول الإيجاد أي مجهود للوساطة من طـرف إقليمـي أو دولي ، وفى هـذا السياق أكدت الخارجية الإريترية في بيان لها في ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٩ م عـلى ضـرورة عدم توسيع مبادرة الإيجاد لتشمل المعارضة الشمالية ، كما لو كانت مبادرة عربية في تقابل الإيجاد الأفريقية سيأتي بنتـائج عكسـية في إشـارة ضـمنية للـتحفظ عـلى المبادرة المصرية الليبية ، وهو نفس الموقف الأمريكي وموقف الحركـة الشـعبية لتحرير السودان وفى السياق نفسه تحفظت دول الإيجاد على اللقاءات السرية التي رتبتها الترويج في عام ١٩٩٤ م، وعارضـت مجهـودات سويسـرا وغيرهـا ، كمـا رفضت مساعي جنوب أفريقيـا ورئيسـها (مانـديلا) لكسـر الجمـود في العمليـة السلمية عام ١٩٩٧ م .

ومن هذا المنطلق يعتبر بعض المتهمين بالشأن السـوداني أن وسـاطة الإيجـاد

تحولت عملياً إلى وصاية دولية على السودان حولت السودان إلى محمية ومنطقة نفوذه لها فمن الناحية النظرية على الأقل لا يحق لغير دول الإيجاد التدخل في شئونه ، وكانت دولة الإمارات أول من التفتت إلى خطورة هذا الوضع وما يعينه من تغيب الدور العربي في المساعي الدولية الرامية لحل الأزمة السودانية ، ولهذا تقدم رئيس دولة الأمارات آنذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهان في عام ١٩٩٨م بمبادرة لرأى الصدع بين الحكومة والمعارضة الشمالية ولقيت المبادرة الإماراتية ترحيباً من الحكومة وبعض أطراف المعارضة ، ولكنها لم تتقدم بسبب ما بدأ أنه تحفظات مصرية ودولية وتتميز المبادرة الإماراتية عن المصرية والليبية في أن الأولى ركزت على المعارضة الشمالية ، وبالتالي تجنبت الاعتراض عليها لعدم تعارضها مع مبادرة الإيجاد ، كما تجنبت تعويق حركة التمرد الجنوبية ، وأن المحادثات والمفاوضات التي تتم برعاية أو بتدبير الإيجاد بكل تفاصيلها ليست سهلة وخاصة أن الجانب الحكومي يفاوض على أساس وحدة السودان وليس على أساس المرحلة الانتقالية، وقد تساهمن سنوات حتى يجرى استفتاء المصير ، بينما وفد الحركة الشعبية يفاوض وكأن التقسيم بعد المرحلة لانتقالية واقع لا محالة ولهذا يرسم ملامح حدود الدولة المنتظر إعلانها وعلى هذا الأساس فإن هناك إلحاحاً بل وتصميماً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان بعدم الاكتفاء بالحديث عن الجنوب بموقعة الجغرافي الذين يعرفونه جيداً ، والمعروف من جانب جميع القوى والأطراف الداخلية والدولية ، وإنما الواقع يشير إلى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تتحرك باتجاه خلق واقع جديد يضمن لها التحرك من موقع كونها تمثل أقلية في إطار السودان الموحد ، وفى إطار الجنوب بمفرده إلى التحرك باتجاه توسعي انطلاقا من الجنوب وباتجاه الشرق والغرب السوداني وهو الأمر الذي يتيح لها التحول إلى وضع المسيطر على أغلبية الأقاليم السودانية أرضاً وسكاناً ، ومن ثم يكون من السهولة واليسر في مرحلة تالية الأطباق على مجمل الأقاليم السودانية وتحقيق الحلم الجنوبي المتمثل في السودان الموحد ولكن تحت سيطرة الجنوبيين وبمباركة من قوى المعارضة

السودانية ومنطقة الإيجاد ومنتدى شركاء الإيجاد بالخارج ومعاملة السودانيين في المستشفيات المصرية معاملة مواطن مصر من حيث التكلفة الاقتصادية .

- وفى قضية السلام في السودان هناك التزام سياسي بمصر في دفع عملية السلام، كما أن هناك أهمية للبعد الشعبي المتمثل في القطاع الخاص م (تجار - مزارعين - صناعيين) ومتابعة لتنفيذ الاتفاقيات العديدة المبرمة ومنها البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال السكة الحديد بين وزارة النقل في البلدين ، ومجال مذكرات التفاهم والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين ، فقد أشرفت اللجنة العليا على توقيع عدداً من هذه الاتفاقيات نذكر منها الآتي :

١- مذكرة تفاهم للتدريب بين هيئة النقل النهري بوزارة النقل بالسودان والهيئة العامة للنقل النهري بمصر .

٢- مذكرة تفاهم بشأن عودة البعثة التعليمية المصرية للسودان .

٣- البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم بين البلدين .

٤- مذكرة تفاهم في مجال التعاون الإعلامي بين مصر والسودان .

٥- مذكرة تفاهم بين وكالة السودان للأنباء ووكالة أبناء الشرق الأوسط في مجال الإعلام الإخباري .

٦- برنامج العمل التنفيذي بين وزارتي الصحة في البلدين .

٧- برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين البلدين .

٨- بروتوكول التعاون الفني في مجال الكهرباء بين وزارتي الكهرباء بالبلدين .

٩- البرنامج التنفيذي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين وزارتي التعليم العالي في البلدين .

- وفى إطار المشروعات المقدمة فقد تمت التوصية بإعداد دراسة لأوضاع

الشركات والهيئات المشتركة وذلك خلال اجتماع لجنة الخبراء التي عقدت بالقاهرة في ٣ ، ٤ / ٣ ٢٠٠٣ م والتي أوصت بتفعيل الشركات وتصفية بعضها والدعوة إلى تشجيع القطاع الخاص لتملك هذه الشركات بهدف إعطاء الدور الأكبر في مسيرة التكامل الاقتصادي للقطاع الخاص وهذه الشركات هي : .

١ - الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي .

٢ - هيئة وادي النيل للملاحة .

٣ - الشركة العربية الأفريقية للمياه الجوفية .

٤ - الشركة السودانية المصرية للتعدين .

٥ - صندوق التكامل .

- وفى إطار المشروعات المقترحة أيضاً وفيما يتعلق بقطاع البنية التحتية أكمل الجانب المصري الطريق الساحلي الذي يربط بين السويس — بور سودان على أن يكمل الجانب السوداني المتبقي من الطريق بين حلايب وبور سودان ، أما الطريق النيلي فقد أكمل الجانب المصري المسافة بين أسوان وتوشكي وتبقى مسافة مائة كيلو متر بينما يبحث الجانب السوداني توفير التمويل اللازم للطريق بين دنقلا وأرقين بطول ٤٣٢ كيلو والبالغ قدره خمسون مليون دولار أمريكي .

- وفى إطار المشروعات المقترحة كذلك ، فإن مصنع سكر النيل الأبيض لم يسدد الجانب المصري نصيبه في رأس مال المساهمة .

- وفى إطار مشروعات الأمن الغذائي فقد تم الآتي :

أ- تم تحديد مساحة خمسون فدان لزراعتها بالذرة الصفراء ليقوم الجانب المصري بتوفير التقاوي والتقنية المطلوبة وتدريب المزارعين ، كما تم تخصيص مساحة ثلاثين فدان زراعة تجريبية لمحصول البنجر السكري .

- وفى إطار الاتفاق الإطاري لصادرات اللحوم السودانية إلى مصر ، تم الاتفاق

على تصدير ثلاثة آلاف طن من اللحوم الحمراء إلى مصر، وتم التوقيع على اتفاق الاشتراطات الصحية البيطرية في سبيل تنفيذ ذلك بتولي السيد النائب رئيس جمهورية السودان لرئاسة اللجنة الوزارية التي تعمل على تذليل العقبات إمام أنفاذ صفقة صادرات اللحوم لمصر .

- واستعرض الباحث السوداني إمكانية التنمية في السودان موضحاً الآتي :

- شهدت السودان خلال سنوات الإنقاذ تطوراً وتحسناً ملحوظاً في كافة المجالات بفضل السياسات والخطط والبرامج التي تم تطبيقها ومن بينها انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي رغم الظروف غير المواتية المتمثلة في انقطاع المساعدات الخارجية وظاهرة الجفاف والتصحر حيث كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سالباً في الثمانينيات وتحول إلى معدلات موصية وعالية في التسعينات والألفية الجديدة .

- سجلت القطاعات الاقتصادية الرئيسية متوسط معدلات نمو سنوية خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤ م بلغت في القطاع الزراعي ٩.٨ ٪ القطاع الصناعي ٩.٩ ٪ والقطاع الخدمي ٢.٧ ٪ .

- أما نمو معدلات الاستثمار فقد تميزت السنوات من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٤ بارتفاع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين ١٧.٤ ٪ إلى ٢٤ ٪ وتركزت في قطاع الطاقة والتعدين بنسبة أكبر يليه القطاع الصناعي ثم الخدمات الاقتصادية وبنسبة أقل من ٤ ٪ في القطاع الزراعي .

- بلغ حجم الاستثمارات المصدقة للربع الأول من عام ٢٠٠٦ أكثر من ألفين مليار دولار حيث تجاوزت الاستثمار المصدقة للجانب الوطني ألف مليار وأربعمائة مليون دولار ، فيما بلغت الاستثمارات الأجنبية ٢٢٥ مليار دولار والأجنبية المشتركة ٤٣٢ مليار دولار لذات الفترة .

- يشير تقرير صادر عن وزارة الاستثمار في السودان إلى أن المشاريع المصدقة

لهذه الفترة قد بلغت ٤٣٤ مشروعاً مشتركاً .

- اتسمت سياسات الدولة الخاصة بتشجيع الصادرات وذلك من خلال إلغاء الضرائب والرسوم على بعض الصادرات وتيسير إجراءات الصادرات .

هذا هو الواقع وما تزخر به السودان من مواردها هائلة تتمثل في الأراضي الشاسعة والمناخات المتعددة ، وما يميز السودان من أراضى زراعية خصبة ومياه وفيرة وثروة حيوانية كبيرة ومقنوعة ، كما أن ظهور البترول قد منع السودان بعداً اقتصاديا هاماً ، فازدادت أهمية السودان في مجال الاستثمار الذي تعاظمت فرصة باكتمال عملية السلام في السودان والتي أضافت بعداً مؤثراً للاستثمار ، وفى إطار تشجيع الاستثمار وضع قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ م وتعدل عام ٢٠٠٣ وهو قانون مرن فيه كافة الامتيازات المشجعة للمستثمرين .

- هذا ويتمتع القطاع الخاص في السودان باهتمام الدولة مما كفل له الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية وهو قطاع مؤهل وراغب في المشاركة في مشروعات التنمية وله تنظيماته الإدارية المتمثلة في اتحاد أصحاب العمل وغرف التجارة والصناعة السودانية التي تبذل جهداً مقدراً لدعم دور القطاع الخاص وزيادة مساهماته وتقوم الغرف التجارية والصناعية بتوفير المعلومات للمستثمرين واطلاعهم على الأنظمة والقوانين والإجراءات وتمكينهم من التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة .

- هذا وتشمل مجالات الاستثمار في السودان الأتي : .

أ- المشروعات الزراعية وتشمل : .

١- المشروعات الزراعية المروية على ضفاف النيلين الأبيض والأزرق .

٢- خدمات الري .

٣- مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية .

٤- تكامل تربية الحيوان في الدورة الزراعية .

٥- الاستثمار في المجال البستاني .

٦- التوسع في المشاريع الزراعية المطرية بتأهيلها وإعادة تنظيمها .

٧- التوسع الأفقي في إنشاء مشروعات جديدة للمحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية والقطن والذرة وقطاع الغابات .

ب - الثروات الحيوانية وتشمل : .

١- تسويق الماشية واللحوم الحمراء والتوسع في إنتاج اللحوم البيضاء .

٢- إنتاج الألبان خاصة في السهول الوسطى للسودان واستخدام التقنيات الحديثة .

٣- صيد الأسماك وتسويقها بإنشاء شركات تعمل وفق أساليب حديثة واستزراع الأسماك في المياه العذبة ومياه البحر الأحمر وتجهيزها بالمبردات ووسائل النقل .

٤- مشاريع إنتاج الدواجن .

٥- مشاريع الخدمات البيطرية المتكاملة في المناطق التقليدية لتربية الحيوان بما في ذلك مراكز تحسين السلالات وإنتاج اللقاحات وإنشاء المحاجر البيطرية المتكاملة وتأسيس المستشفيات العلاجية الثابتة والمتحركة .

جـ - مجال الصناعة والتعدين ويشمل :

أما في مجال الصناعة فهنالك أربعة قطاعات فرعية هي التعدين ، الصناعة التحويلية ، الكهرباء والمياه ، قطاع التشييد .

- قطاع التعدين / يزخر بمعادن مثل الكروم (النيل الأزرق منطقة الأنفسنا جنوب دارفور ، حفرة النحاس وولايتي كسلا والبحر الأحمر .

الزنك (البحر الأحمر) النضة (البحر الأحمر) الفوسفات (جنوب كردفان) أبو جبيبهة وشرق العباسية ، التنجستين (البحر الأحمر درديب ، جبل أيوب) الخام والحجر الجيرى (ولاية النيل الأبيض وولاية نهر النيل وشمال كردفان)

الذهب يوجد بمناطق مختلفة مثل ولايات النيل الأزرق الشمالية ، نهر النيل ، البحر الأحمر وشمال وجنوب دارفور وغرب الاستوائية ، المايكا (نهر النيل ، مثلث برير أبو أحمد، الكاب) الجرانيت (البحر الأحمر ومنطقة البطانة وجبال التاكا ، الملح(البحر الأحمر بنسبة نقاء عالية) .

د – مقومات التصنيع في السودان :.

١ – الموقع.

٢ – الموارد (القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني) بالإضافة إلى المواد التعدينية .

٣– الأيدي العاملة .

٤ – الاتفاقيات الدولية والإقليمية الثنائية .

٥ – الاستقرار السياسي والاقتصادي .

هذا ويتكون هيكل قطاع الصناعة التحويلية في السودان من ٢٢ نشاطًا رئيسيًا و٨٢ نشاطًا فرعيًا أهمها الأتي : .

١ – الصناعات الغذائية .

٢ – قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

٣– قطاع دباغة الجلود والمنتجات الجلدية .

٤ – قطاع الأخشاب والصناعات الخشبية وصناعة الزوارق ومنتجات الطباعة والنشر .

٥- قطاع الصناعة الكيميائية .

٦- الصناعات المعدنية الأساسية .

كما أن مجالات الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية متنوعة ومتعددة منها السكك الحديدية ، الطرق البرية ، الكباري العلوية والأنفاق ، الطرق المائية الداخلية ، الطيران المدني ، النقل الجوى ويشمل الاتصالات والخدمات التعليمية والصحية .

هذا وقد أعدت وزارة الاستثمار بالسودان خارطة استثمارية وهى وثيقة تحتوى على كل الموارد المتاحة في السودان والتي يمكن استغلالها اقتصادياً وتطرح للمستثمرين وتهدف إلى استغلال الموارد الاقتصادية بالصورة المثلى والمرشدة تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد .

وينتهي بعض الباحثين السودانيين إلى أن ما تحقق من إنجاز حتى الآن يعد رصيداً جيداً رغم التأخير في إنجاز بعض المشروعات المهمة لانشغال الجانبين في مصر والسودان بالتطورات السياسية والاقتصادية .

- الدعوة لمجابهة العوامل التى عطلت مسيرة التكامل بين البلدين سواء المرتبط منها بعوامل عدم الاستقرار أو ما ارتبط منها بالمتغيرات الإقليمية والدولية .

- التأكيد على أهمية جدولة مشروعات التكامل (الأمن الغذائي والبني التحتية) بسقوف زمنية معلومة وتتم مراجعتها بفرق عمل مشتركة يتم الاتفاق عليها في اجتماعات اللجنة المشتركة العليا في دورتها المقبلة .

هذا ويشير الباحث المصري / محمد عبد المنصف محمود سليمان مهندس زراعي ومستشار إعلامي لمركز بحوث الصحراء في بحثه المقدم إلى ندوة التكامل المصري السوداني – بمعهد البحوث الأفريقية في أكتوبر ٢٠٠٦ م إلى أن قطاع الزراعة يمثل محور ارتكاز للتنمية في كل من مصر والسودان فهو يمثل ٢٠ ٪ من

إجمالي الناتج المحلى وحصيلة صادرات مصر ويستوعب ٣٤ ٪ من قوى العمل ، كما يستوعب ٨٠ ٪ من قوة العمل في السودان وحوالي ٨٠ ٪ من صادراته ويساهم بحوالي ٣٧.١ ٪ من إجمالي الناتج المحلى للسودان ، ولذلك فالتعاون في قطاع الزراعة أمر لا غنى عنه فالموارد البشرية والطبيعية في كلا البلدين ضخمة ويعول عليها الكثير كأن الأمر يحتاج إلى تدبر أهم المشاكل التي تعوق عملية استصلاح واستزراع بل والاستثمار الزراعي في السودان ومنها سوء البنية الأساسية – ارتفاع سعر الطاقة – عدم وجود ربط برى بين مصر والسودان وبالتالي بين السودان وباقي الدول العربية وضعف فرص التنمية الزراعية ذات الاحتياجات البسيطة والتي تتيح للمستثمر المتوسط والصغير فرص الاستثمار الزراعي .

ومن ثم يشير إلى عدة توصيات أهمها : .

١- ضرورة جعل الولايات الجنوبية والوسطى ثم الغربية على رأس أولويات التعاون بين البلدين نظراً لوفرة الأمطار بها بصورة تسمح معها بالزراعة المنتظمة على مدار العام .

٢- حتمية أخذ رأى الجنوبيين في أي مشاريع تنمية مشتركة لأن مصادر المياه تمر بأراضيهم ومن ثم ضرورة وجود مصلحة واضحة ومحددة لهم من تلك المشاريع .

٣- لا بد من مشاركة دول الجوار في عمليات التنمية سواء مالياً أو فنياً وبخاصة ليبيا وتشاد حيث يوجد حوض جوفى يجمع هذه الدول ويمكن استثماره بصورة جيدة .

٤- لا بد من العمل خلال شركات كبيرة، وأن يتم التعاون من خلال برنامج واضح لهذه الشركات مع ضرورة وجود لجنة مشتركة من الشركات الكبرى ولجنة تمثل كل الجهات الحكومية التي يتم التعامل معها في الدولتين حتى تستقر عمليات التنمية إدارياً والاتجاه المستمر في دواوين الحكومة .

٥- اشتراط وجود مهندسين تنفيذيين سبق لهم تنفيذ مثل تلك المشروعات حتى لا تضيع الموارد هدراً .

٦- حتمية التنسيق مع بعض القوى العظمى حتى لا يحدث إجهاض لعملية التنمية قبل قيامها وخاصة في مجال التكنولوجيا .

٧- ضرورة إدراج برامج التعاون المصري السوداني على رأس أولويات الإعلام في كلا الدولتين مع عرض أفلام تسجيلية ووثائقية في التليفزيون من وقت لأخر لزيادة الترابط بين شعبي البلدين .

٨- ضرورة إيجاد حل لأزمة النقل الداخلي لتسهيل عمليات التصدير .

٩- نظراً لارتباط السكان في كلا البلدين بالنيل فلابد وأن تأخذ هذه المشاريع شكلاً جديداً يقوم على إعادة هيكله التوزيع السكاني في كلا البلدين ن فمصر لديها أربعة آلاف قرية حول النيل بينما يوجد لدى السودان ٦٥ ألف قرية يصل تعداد بعضها إلى بعض ٢٥٠ فردًا فقط ولذلك فلا بد من التوجه للصحراء في كلا البلدين وهو ما يتطلب توعية المواطنين بحتمية ذلك الخيار مع ترتيب أولويات المشاريع بما يحقق هذا الهدف في المدى البعيد .

- هذا وينوه الدكتور / محمود أبو العينين أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة إلى أن جامعة القاهرة هي أحد أهم مؤسسات المجتمع المدني والتي قامت بدور تاريخي في خدمة كل من المجتمع المصري والمجتمع السوداني ، كما كانت أحد أهم أدوات توثيق العلاقات بين البلدين أي منذ عام ١٩٥٥ م وذلك من خلال التعليم العالي والاستثمار في التنمية البشرية في القطر الشقيق وخلق بيئة ثقافية مواتية للتنمية وروابط الوحدة الطبيعية والتاريخية القائمة بين مصر والسودان ومما لا شك فيه أن ما تم الاتفاق عليه بين مصر والسودان في مجال برامج التعليم العالي يعتبر مهماً ، غير أن أهم المشاكل التي تواجه هذه البرامج حول البطء في التنفيذ وبطء الجهود التي تتعلق بإزالة العقبات والقيود حول هذا

البرنامج الذي يزاوله الاستمرارية والاتساع فالدور الذي تلعبه الجامعات عموماً وجامعة القاهرة على وجه الخصوص دوراً مهماً ولا يجب الاستهانة به خاصة في مجال نشر التعليم والتنمية البشرية والإسهام في التنفيذ خطط التنمية في الدولتين الشقيقتين ، غير أننا ما زلنا نطمع في المزيد أو كما قال السيد / أحد إبراهيم الطاهر رئيس المجلس الوطني السوداني في اجتماعات الدورة الثالثة للجنة البرلمانية المشتركة في مارس ٢٠٠٦ م (ما زلنا نطمع في انفتاح أكبر بين البلدين الشقيقتين ولا يقتصر على الأدوار الرسمية فحسب في التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي ورفع القدرات وإنشاء المؤسسات التعليمية) وإنما فتح الأبواب أمام التواصل الثقافي الشعبي ، بما يدخره الشعبان في الكنوز الثقافية والمعرفة الفكرية في وقت ما زالت فيه الفواصل والحدود بين الشعوب ... فالتواجد الثقافي السوداني المصري لا يزال في مقام الرسميات بما لا يلبى هذه الطموحات الكبيرة .

هذا ويشير د / بابكر محمد توم (سوداني)في مؤتمر التكامل المصري السوداني بمعهد البحوث الأفريقية بالقاهرة الذي عقد يومي ٢٩- ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ في بحثه عن مؤسسات التكامل والخطة العشرية ٢٠٠٣ / ٢٠١٣ إلى استعراض الأمن الغذائي في إطار الإستراتيجية التكاملية حيث تتم فيه حصر الموارد الطبيعية الموجودة بالبلدين من أراضي وغابات ومراعي والموارد البشرية وأهم مقومات التكامل الزراعي ، كما استعرضت الإستراتيجية الموارد المتوفرة ومدى تكاملها ومقدرتها على الإسهام في تحقيق التكامل المنشود بين شعبي وادي النيل .

وتناولت الإستراتجية أهم التحديات التي تواجه الزراعة في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية المتمثلة في بني سياسات التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والخصخصة وتفعيل دور الدولة في الإنتاج وتوسيع دور القطاع الخاص .

***

وتتمثل أهم التحديات في الآتي :

١- مواجهة أي نمو زراعي إضافي لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية لتخطى مرحلة الفقر مما يعنى ضرورة بناء القطاع الزراعي بأقل تكاليف وأعلى درجة كفاءة لمقابلة المنافسة العالمية .

٢- المحافظة على الموارد عن طريق تأمين التوازن الرشيد .

٣- استكمال الإصلاح الاقتصادي والهيكلي للزراعة وكذلك تحسين الكفاءة الإدارية والتمويل والإرشاد والبني التحتية .

٤- تنشيط حركة التبادل للمنتجات الزراعية ومواصلة السعي نحو تكامل زراعي بين البلدين واتخاذ التدابير اللازمة لواجهة التكتلات العالمية .

- كما تطرقت الإستراتيجية لأهمية العناصر اللازمة لمقابلة هذه التحديات وهى

١- ضرورة الاحتماء والارتقاء بآليات الخصخصة .

٢- التفكير في الصناعات الحرة .

٣- أثر تخفيض الضرائب على الزراعة .

٤- معالجة شاملة لكل عناصر الإنتاجية .

- أما عن التوجهات المستقبلية للسياسات التكلفية لاتفاقية تحرير التجارة الزراعية الدولية فإنها تتشكل في الأتي :

١- استنباط الأصناف الأكثر مقاومة للظروف الطبيعية .

٢- تنفيذ سياسات تستهدف ترشيد واستخدام وإدارة الموارد .

٣- تطوير البنايات التحتية للزراعة والإرشاد والسياسات الداعمة للبيئة والتمويل الرأسمالي والموسمي وسياسات الصادرات .

٤- اتباع سياسات هيكلية لتحسين البحوث الزراعية والأرصاد والسياسات البيئية والتمويل الرأسمالي وسياسات السوق .

- كما تطرقت الإستراتيجية إلى أفق الاستثمار في الإنتاج الزراعي في مجال إنتاج الحبوب الزيتية ومشاكلها وحصرها وإمكانية ترقية الإنتاج التكاملي .

- كذلك في مجال التعاون في إنتاج الغلال والبقوليات مثل القمح والذرة الرفيعة والدخان والذرة الشامية والأرز والبقوليات والأعلاف والسكر وإنتاج الخضر والفاكهة والقطن .

هذا ويؤكد الباحث المذكور أن الإستراتيجية قدمت إمكانية تطوير آفاق الإنتاج الحيواني حيث أن الثروة الحيوانية من أهم الموارد المحلية التي تستحوذ عالية من عملية التبادل بين البلدين أهمية ذلك في اقتصاد وسد الفجوة الغذائية للحوم خاصة وأن هناك زيادة في الطلب على اللحوم السودانية ذات الجودة والمواصفات الصحية الجيدة والاعتماد على المراعى الطبيعية .

- كما ظهرت الإستراتيجية الصناعات والخدمات التي تتبع تواجد الثروة الحيوانية مثل خدمات الذبيح وإنشاء المسالخ والنقل البرى للماشية واللحوم وفى مجال تصنيع وإنتاج الألبان وكذلك ناقشت الإستراتيجية إنتاج الأسماك خاصة في جنوب السودان ومدى تمتع هذه المنطقة بنوعيات مختلفة مناه وتحديد ومعالجة معوقات الإنتاج والتسويق ، كما تناولت الإستراتيجية قطاع الدواجن وإمكانية التوسع فيه والمعوقات والمشاكل للقطاع وإيجاد مقترحات للحلول .

- هذا وتعتمد إمكانية تطوير التصنيع الزراعي على الاعتماد على المنتجات الزراعية الهائلة بالسودان وتوظيف الطاقات الموجودة لتحقيق الطفرة الصناعية بالسودان والاستثمار في التصنيع الزراعي (صناعة السكر) تعليب الخضر والفاكهة ... إلخ .

- وتناولت الإستراتيجية التمويل لمشروعات التكامل المتمثلة في الآتي :

١- المشروعات التي تقوم بها الدولتان .

٢- مشروعات البنية الأساسية بين البلدين في مجال الزراعة والصناعة والخدمات وعلى أن يكون التمويل في شكل :

١- تمويل طويل الأجل بكافة طرقه ووسائله المستحدثة .

٢- تمويل قصير الأجل (مصر في التمويل العمليات الجارية والتجارة) .

- وتناولت الإستراتيجية البني التحتية باعتبارها من العوامل الهامة لإنجاح التكامل بين البلدين بقصد إيجاد مشروعات بنية أساسية فاعلة وهادفة في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه والبحوث .... إلخ لتعزيز وتقوية الجوانب الاقتصادية التجارية والاجتماعية لتسهم جملة في خلق تكامل وشراكة قادرتين على مواجهة التحديات والصعوبات لتصل إلى التكامل الاستراتيجي المنشود ، ويشمل قطاع البني التحتية على الآتي :

- **قطاع النقل – قطاع الاتصالات – قطاع الكهرباء :**

وقد تم وضع رؤى وأهداف كلية في هذا القطاع بقصد ربط البلدين بكل الوسائل الممكنة بأعلى سرعة وأقل تكلفة ، كما تم تقييم الوضع الحالي للطرق الحيوية للتكامل والتي لها دور هام في إحداث تطوير كبير في العلاقات بين البلدين ودول الجوار والعالم الخارجي وذلك يتمثل في الآتي :

١- إكمال تشيد الطريق الساحلي السويس – بور سودان .

٢- إيجاد التمويل لإكمال طريق حلفا – دنقلا .

٣- توفير شبكة متكاملة للنقل بجميع مكوناته ووسائله .

٤- جذب القطاع الخاص في البلدين .

٥- توفير خدمات الاتصالات ذات جودة عالية .

٦- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في مجال الكهرباء بين البلدين .

٧- تفعيل دور البرامج للتدريب ورفع القدرات .

- **أما وسائل تحقيق الإستراتيجية وتتمثل في الآتي :**

١- استقطاب مصادر التمويل المختلفة .

٢- تشجيع الاستثمار على طريق BoT ومنح المستثمرين المصريين والعرب ميزة تفضيلية .

٣- تشجيع قيام مشروعات متكاملة تساعد في دعم الأمن الغذائي وتطوير النقل الداخلي بين البلدين .

٤- تشجيع قيام الكيانات المشتركة بين البلدين في مجالات ووسائل خدمات النقل والكهرباء بقصد تقديم أفضل الخدمات المتطورة للبلدين .

٥- توحيد المواصفات والمقاييس المعيارية في البلدين .

هذا وتناولت الإستراتيجية القطاع الثقافي والفني وهذا القطاع يعتبر البنية الأساسية التي تستنفذ من خلالها بقية القطاعات وذلك عن طريق فتح قنوات متنوعة تربط بين البلدين فكرياً وثقافياً واجتماعيا وحضارياً استنادا إلى الموروثات التاريخية والتقارب الجغرافي للعبرة بالماضي والاستفادة منه في المستقبل .

وتهدف استراتيجية هذا القطاع إلى الآتي :

١- الاهتمام بالتنمية البشرية الشاملة وبناء القدرات في كافة المجالات .

٢- وضع الخطط المحكمة وبرامج التنمية الاجتماعية البشرية المتوازنة لرفعة وتقدم شعبي وادي النيل .

٣- العمل على تطوير المجتمع بالمشاركة بالحرية الفردية بقصد الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة .

٤ - تنشيط حركة المجتمع الثقافية (مسرح - نشر - سياحة - إعلام).

٥ - بناء قدرات بشرية مؤهلة علمياً وملمة بقضايا العلوم والتقانه واستخدامها لمواكبة المتطلبات بصور مثلى .

٦ - إرساء نظام إعلامي تبادلي يحافظ على موروثات الشعبيين .

٧ - تمكين المواطنين في البلدين للاستيعاب السليم بمفاهيم الشورى والديمقراطية والفهم الصحيح لحقوق الإنسان وواجباته ضمن إطار السياسة التربوية والمصلحة الوطنية .

- هذا وقد صدر عن المؤتمر الذي عقد بمعهد البحوث الأفريقية بالقاهرة عدة توصيات على الوجه التالي : .

مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة

الذي ينظمه مركز البحوث الأفريقية بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني يومي الأحد والاثنين ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ م وبعد نقاش على مدى اليومين نوقشت ٢٩ ورقة بحثية قدمها الجانبان المصري والسوداني ، خلال سبع جلسات انتهى المؤتمر بعدد من التوصيات المهمة تتلخص في الآتي :

١ - عقد مؤتمر سنوي بشكل منتظم لمتابعة مسيرة التكامل المصري السوداني ، على أن يعقد بالتناوب بين القاهرة والخرطوم .

٢ - نشر الوعي بالتكامل على مستوى شعبي وقيام الإعلام في البلدين بالتنسيق في هذا الموضوع .

٣ - تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع لخاص للقيام بدورهما في تنشيط حركة التكامل بين البلدين .

٤ - يؤكد المؤتمر على أن التكامل يمثل مصلحة مصرية سودانية عليا تعلو على الخلافات الحزبية والقبلية الضيقة ، ولا بد من وضع سياسات وصيغ تمنع

تأثير هذه الاعتبارات الضيقة سلباً على التكامل في كلا البلدين .

٥- إن الفترة الراهنة تشهد تحديات كبيرة أمام السودان وأمام مصر ، ومن ثم لا بد من الإسراع في معدل العملية التكاملية وتكثيف حركتها بشكل يجعل من الصعب على أي قوة سياسية أو قوة سياسية أو قبلية داخلية أن تتحدى التكامل وتهدم العلاقات المتميزة بين مصر والسودان .

٦- على البلدين توظيف التكامل لاحتواء وحل الأزمات في السودان وتحقيق الاستقرار الداخلي هناك حتى لا تتصاعد هذه الصراعات وتتسبب بتداعياتها المختلفة في تهديد المصالح العليا للسودان ومصر .

٧- الإسراع في إقامة جامعة القاهرة فرع الخرطوم والتعجيل ببدء الدراسة بها مع التخطيط لتأسيس معهد مصري سوداني للتكامل يعنى بالدراسات التكاملية بين البلدين على قرار المعهد الخاص بأمريكا اللاتينية .

٨- تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي المصرية في السودان وسرعة إنشاء جامعة الإسكندرية في جوبا مع التوسع في نشر هذا النموذج في أقاليم السودان المحتاجة إلى ذلك (أقاليم الأطراف) .



الختام

ونخلص في الختام إلى الآتي :

إن مصر تمثل للسودان وكذا السودان لمصر – بعدًا اقتصاديًا هامًا كما هو الحال بالنسبة للبعد السياسي وكلاهما للآخر خيار لا فكاك منه بحكم التاريخ والجغرافيا المشتركين ، فالتاريخ يشهد بالتفاعل المصري السوداني عبر التجارة والجوار وخلال العديد من الحقب وعبر القرون الطويلة وما تفرضه الأوضاع الإقليمية والدولية من متغيرات وتحديات تفرض على الدولتان أن تسارع وتحشد كافة الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق التكامل الذي أصبح ضرورة عصرية وغاية اقتصادية وذلك أن التكامل أصبح يمثل مرحلة متقدمة في إطار العلاقات الدولية وأصبح أمرًا لا مناص منه .

إذ أن التكامل الإقليمي بين البلدين يمكن أن يحد من التواترات الداخلية(١) وهي تلك التواترات التي تتعلق بالهوية والانتماء والتكامل القومي والاختلافات الثقافية ، فالإحساس بالانتماء إلى كيان أكبر أو أوسع نتيجة للتكامل يساعد على تخفيف حدة الصراعات الداخلية في السودان (دارفور – الإقليم الشرقي) .

كما يفيد الدولتين في علاج المشاكل الحدودية وبصفة خاصة مشكلة حلايب وشلاتين وهي منطقة حدودية بين الدولتين وتعرف باسم مثلث حلايب وهي منطقة خاضعة للسيادة المصرية استنادًا للمعاهدة المصرية الإنجليزية في عام ١٨٩٩ بينما يعتبرها السودان وفقًا لما ادخل من تعديلات منطقة سودانية وإن كانت تخضع من الناحية الإدارية لمصر ، وقد أدت المشكلة إلى مواجهات مصرية سودانية بلغت أقصى حدتها في عام ١٩٩٥ ، وتوجد علاقة ارتباطية بين درجة

(١) انظر : د. إكرام بدر الدين ، التكامل الإقليمي المصري السوداني ، البعد السياسي ، رئيس قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

التكامل الإقليمي وهذه المشكلة الحدودية ، فعندما تزداد درجة التكامل الإقليمي بين مصر والسودان تتراجع هذه المشكلة بينما على العكس من ذلك تنفجر هذه المشكلة في فترات ضعف التكامل والتعاون الاقتصادي بين البلدين .

أن مياه النيل يمكن أن تلعب دورًا مزدوجًا تعاونيًا وتكامليًا من ناحية أو صراعيًا وتنافسيًا من ناحية أخرى وذلك نظرًا لتزايد الاحتياجات إلى المياه حاليًا ومستقبلاً ولذلك يكون من المرغوب فيه تقليل الأسباب الصراعية والتنافسية والعمل على إنشاء الهياكل والمؤسسات التي تحقق التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدين خاصة وأن السودان تمثل محورًا هامًا وأساسيًا من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر والزيارات المتعاقبة والمتعددة لرئيس وزراء مصر الدكتور هشام قنديل للسودان ولدولة جنوب السودان في مارس ٢٠١٣ ، وكذلك الزيارات المتعددة لوزير الاستثمار السوداني السيد مصطفى عثمان إسماعيل ووزير الري السوداني وغيرهم في مارس ٢٠١٣ ، وذلك لعدة اعتبارات هامة منها وعلى رأسها المصلحة المشتركة لكلا البلدين والجوار الجغرافي عبر نهر النيل مما دفع المسئولين في البلدين إلى تفعيل اتفاقية الحريات الأربعة والتي مثلت دفعة كبيرة لتحقيق التكامل بين البلدين خاصة في ظل افتتاح الطريق البري الذي سيصل إلى «جوبا» ومنها إلى أوغندا ، إذ أن الموارد الطبيعية والإمكانات المختلفة التي تقسم بها السودان تؤكد إمكانية التكامل وهي أمر ضروري لتحقيق التكامل الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث قطاعات رئيسية لعل أهمها قطاع محاصيل الحبوب والزيوت والثروة الحيوانية ، ويمثل قطاع الحبوب وحده قطاعًا حيويًا في كلا البلدين إذ وصلت داردات مصر من القمح فقط قرابة (٥-٦) مليون طن سنويًا ووصلت داردات السودان من القمح قرابة مليوني ونصف المليون طن سنويًا مما يجعل التكامل بين البلدين في هذا القطاع أمر مهم لسد احتياجات كلا البلدين من القمح ، وقد أدركت السودان ذلك وأعلن وزير لاستثمار السوداني في القاهرة يوم ١٣/ ٣/ ٢٠١٣ عن مزرعة

لمستثمر مصري تبلغ خمسون فدان بدأت بتجربة فدان واحد .

وقد حققت نجاحًا ملموسًا وكذلك أعلن رئيس الوزراء المصري عن إنشاء منطقة صناعية زراعية على مساحة مليون متر قرب مطار جوبا عاصمة دولة جنوب السودان مما يؤكد قناعة أطراف التكامل (مصر والسودان) بالعمل على تحقيقه ، وإذا ما تناولنا قطاعي محاصيل الزيوت والثروة الحيوانية نجد أنها قطاعات متميزة وواعدة في السودان وعلى الجانب المقابل تحتاج مصر الزيوت واللحوم بصورة كبيرة .

إذ تمتلك مصر الكثير لتسد احتياجات السودان الضرورية خاصة من الحديد والصلب والفولاذ والمستحضرات الطبية والآلات والأجهزة وقطع الغيار وغيرهما مما يحتاجها السودان والتي هي بالفعل محور الصادرات المصرية للسودان ، كما تمتلك مصر الخبرات والتقنية الحديثة في القطاع الزراعي والكوادر المؤهلة وبيوت الخبرة القادرة على القيام بدور فعال في هذا القطاع الهام من خلال تدريب الكوادر السودانية ووضع الخطط والاستراتيجيات لإدارة وتنظيم القطاع الزراعي السوداني وتعظيم الاستفادة من موارده مما يعود يعظم الأثر على الشعبين ، بالإضافة إلى أن مصر تمتلك الأصناف الزراعية الغذائية للمحاصيل المختلفة والتي تمثل نتاج عمل برامج التربة والإنتاج لوزارة الزراعة المصرية عبر تاريخ الزراعة المصرية والتي تتميز بالإنتاجية العالية ومقاومة الآفات والأمراض وتحمل ظروف البيئة القاسية من الحرارة المرتفعة وملوحة التربة وغيرها والتي يمكن تجربتها ثم زراعتها تحت ظروف البيئة السودانية [1] .

ويمكن التنويه إلى عدة عوامل إيجابية وسلبية قد تؤثر على عملية التكامل المصري السوداني في المرحلة الحالية فمن العوامل الإيجابية المشجعة على إتمام التكامل بين البلدين تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

(١) د. عادل سعد الحسيني ، التكامل المصري السوداني في المجال الزراعي، أستاذ الأراضي – عميد معهد البحوث الإفريقية – جامعة القاهرة .

في مصر وبعد خروج الجناح المتشدد في السودان الذي يتزعمه الدكتور / حسن الترابي من السلطة في السودان وكذلك توقيع اتفاق السلام الشامل في السودان بين حكومة السودان وجمهورية جنوب السودان والاتفاق بينهما على التوصل إلى حل المشكلات القائمة بينهما وأيضًا العلاقات المصرية المتوازنة بين السودان ومصر وبين مصر ودولة جنوب السودان وقيام مصر بمشروعات متعددة للإعمار في دولة جنوب السودان من كهرباء وجامعات واستثمارات متعددة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول الثلاثة وأخيرًا توافر الإرادة السياسية في مصر والسودان على القناعة التامة باستئناف مسيرة التكامل بين البلدين ، وربما الدافع لدى مصر التنمية الاقتصادية المستدامة بين البلدين لمحاربة الفقر وحاجتهم إلى الغذاء والحبوب الذي يشكل عبء على ميزانية الدولتين وربما الدافع إلى جانب ذلك في السودان هو التغلب على الأوضاع والصراعات الداخلية في مناطق مختلفة داخل السودان بالإضافة إلى أن مسيرة التكامل أصبحت خيارًا استراتيجيًا لمصر والسودان في ظل التحديات الإقليمية والدولية لمواجهة مشاكل الاقتصاد والفقر ونقص المياه .

بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل سلبية ينبغي التعرض والإشارة إليها منها ما تشهده السودان من استمرار الصراع في إقليم دارفور وظهور بؤر جديدة للصراع في شرق السودان وأيضًا الضغوط الدولية التي تمارسها أطراف دولية وإقليمية مختلفة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب السودان [1] .

واستمرار بعض القضايا الأمنية والحدودية دون حسم نهائي والاتفاق عليها مثل قضية الحدود والتي تحتاج إلى ضرورة اهتمام القيادة السياسية في الدولتان بإنهاء هذه القضية بشكل حاسم ونهائي .

وأخيرًا فإن العامل السلبي أيضًا يتمثل في أن التنسيق المصري مع الجانب

(١) سامي السيد أحمد محمد : الميدان السياسي والأمني للتكامل المصري السوداني في المرحلة الراهنة ، معهد البحوث الإفريقية ٢٠٠٦م .

السوداني بشأن التكامل يكاد يقتصر على الحزب الحاكم وضرب المؤتمر الوطني السوداني، فقط دون باقي الأطراف السودانية الأخرى وهو أمر قد يشكل عقبة في طريق التكامل ومن ثم فلابد من التنسيق مع كافة الأطراف السودانية والمصرية التي أصبحت تشارك في النظام السياسي والشعبي في البلدين بعد ثورات الربيع العربي.

وهذا يقودنا بدوره إلى تناول عدة متغيرات قد تؤثر مستقبلاً على عملية التكامل بين البلدين وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الآتي:

(أ) **متغير الديمقراطية**: فاستناد الخبرة المتكاملة إلى الديمقراطية يكون أحد معوقات نجاحها، فالتجربة التكاملية الأوربية (الاتحاد الأوروبي) على سبيل المثال تستند إلى الديمقراطية وحكم القانون سواء بالنسبة لكل دولة على حدة أو بالنسبة للنظام الأوروبي ككل والذي اتخذت خطوات هامة لتكريس طبيعته الديمقراطية وشملت هذه الخطوات الانتخاب المباشر للبرلمان الأوروبي وتطوير آليات التشاور بين الدول الأعضاء، واتخاذ إجراءات جديدة لضمان وتطوير وحماية حقوق الإنسان على المستوى الأوروبي.

وترتيبًا على ذلك يمكن القول أن إدخال السمة والطبيعة الديمقراطية على التكامل المصري السوداني واتخاذ الآليات اللازمة لتكريس الديمقراطية من شأنه العمل على الحفاظ على الطبيعة التكاملية ودفعها واستمراريتها وذلك سواء كانت هذه الديمقراطية على مستوى كل دولة على حدة أو على مستوى النظام التكاملي في الدولتين ككُل فدعم حقوق الإنسان وحرية الانتخابات والأخذ بنظام سياسي يعتمد على الفصل بين السلطات والشفافية في الحكم. كل ذلك من شأنه دعم وتطوير العملية التكاملية بصرف النظر عن الأشخاص أو الحكام، وبعبارة أوضح فإن ذلك يؤدي إلى تكريس وتقوية المؤسسات التكاملية التي تضمن استمرارية الحركة التكاملية ودعمها رغم تغير الأشخاص في الأنظمة الحاكمة في البلدين لأنها تعتمد على مؤسسات مؤيدة شعبيًا في البلدين وقائمة وفق نظام ديمقراطي

ذات شفافية من شعوب البلدين .

(ب) متغير التنمية : هناك آراء لبعض الباحثين تؤكد على أن الدول ذات المستوى المنخفض من الدخل (النامية)، يمكن أن تصادفها مشكلات وهي تأخذ بالتكامل الإقليمي قد تؤدي إلى تفاقم الخلافات فيما بينها ولعل المثال الواضح لذلك تجربة السوق المشتركة القديمة لشرق إفريقيا حيث كانت كينيا في الستينيات من القرن الماضي تعتبر المركز الصناعي لتلك السوق المشتركة وكانت تنتج ٧٠٪ من المنتجات الصناعية وتصدر نسبة كبيرة من هذا الإنتاج لشريكيها الأقل نموًا (أوغندا وتنزانيا) واستطاعت أن تحقق معدلات نمو سريعة في الناتج القومي الإجمالي ، وقد انهارت هذه السوق عام ١٩٧٧م وكان أحد الأسباب الرئيسية لهذا الانهيار هو التوترات الداخلية التي أحدثتها هذه الاستفادة غير المتوازنة من ثمار التنمية .

ومن ثم فإنه بالنسبة للتكامل المصري السوداني ينبغي اتباع السياسات المناسبة للتنمية وأن يتم توزيع ثمار التنمية بطريقة تتسم بالعدالة وأن يشعر المواطن العادي في البلدين بهذه الثمار والعوائد للتنمية بطريقة مباشرة لأن ذلك يعتبر دعامة هامة وأساسية لنجاح واستمرارية العملية التكاملية حيث يمكن القول بوجود ما يشبه العلاقة الطردية بين الإنجاز المتحقق في مجال التنمية من جانب ودعم الخبرة التكاملية من جانب آخر .

(ج) متغير الأمن : ويقصد بذلك ارتباط أمن السودان بالأمن القومي المصري وهي ظاهرة قديمة وحتمية فرضها نهر النيل والجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة كما ذكر سلفًا، ومن ثم فمن الملاحظ دائمًا وجود تهديدات تواجه الأمن القومي للسودان وتنعكس آثارها السلبية بالضرورة على الأمن القومي المصري وقد تكون هذه التهديدات ذات مصدر خارجي يتمثل في ضغوط القوى الكبرى وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية على السودان ومنطقة حوض النيل .

وهنا يمكن القول أن العلاقات والسلوكيات السياسية تحسب دائمًا بمقاييس المكسب والخسارة أو المنفعة والضرر ومن ثم فإن الارتباط والتكامل بين مصر والسودان على المستوى الأمني هو ضرورة تمليها الاعتبارات السياسية العقلانية والتي يفترض أن تتسم بالرشادة نظرًا لما تحقق من منفعة للبلدين ، بينما التباعد المصري السوداني يؤدي إلى ضرر للبلدين لا يمكن قبوله من جانب أي سياسة عقلانية أو رشيدة ، هذا وقد أعرب كبار المسئولين السودانيين والمصريين عن إدراكهم الكامل للارتباط بين الأمن المصري والأمن السوداني حيث أكد الدكتور/ إبراهيم أحمد عمر (حزب المؤتمر الوطني الحاكم) في السودان على أن قضية دارفور ليست قضية سودانية فقط ولكنها عربية ومصرية على وجه الخصوص ، وأن إسرائيل تريد سودانًا ضعيفًا ومفككًا وغير مستقر وأنها تسعى للدخول إلى منابع النيل من السودان ، وأن دخول القوات الدولية إلى دارفور سيجعل مصر تقع بين كماشة أمريكية إسرائيلية في الجنوب الغربي وإسرائيلية في الشمال الشرقي ، كما أكد السيد/ عبد المنعم مبروك – أحد السفراء السودانيين في مصر رفض السودان لوجود قوات دولية نظرًا لوجود مخططات لتقسيم السودان بسبب ما يملكه من مصادر للطاقة والبترول والموارد المعدنية وأن الهدف ليس الانتقاص من سيادة السودان وحده بل الانتقاص من سيادة دول المنطقة والتدخل في شئونها.

وقد وجهت مصر في نفس السياق على لسان الدكتور / مفيد شهاب وزير الدولة السابق للشئون القانونية والمجالس النيابية انتقادات حادة لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ والخاص بإرسال قوات دولية إلى دارفور ، وأعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن توجد لنفسها مكان في السودان ومحذرًا من أن يتحول السودان إلى يوغسلافيا أخرى .

ويستخلص من ذلك مدى الارتباط الوثيق بين الأمن القومي المصري والأمن القومي السوداني ولذلك فإنه من المفيد العمل على تفعيل الآلية المناسبة التي

تضمن تحقيق التكامل في المجال الأمني ، ومن ثم يمكن القول إلى أن التكامل المصري السوداني يمكن أن يضعف أو يقوى تبعًا للظروف والمتغيرات الداخلية في البلدين وطبعًا للظروف والمتغيرات الدولية أيضًا .

كما أن التكامل الصحيح والفعال والمرغوب فيه بين البلدين ليس ذلك التكامل الذي يقتصر أثره على مستوى النخبة السياسية من زعماء أحزاب ووزراء وأعضاء السلطة التشريعية فقط بل هو التكامل الذي يتعدى هذا الإطار النخبوي لكي يؤثر على الشعبين المصري والسوداني ويكون تأثيره المباشر والمحسوس على الشعبين وأن يغطي مجالات متعددة من العمل المشترك .

وننوه في هذا الصدد إلى أن الدور المصري في حل المشاكل السودانية يعد أمرًا مفيدًا ومرغوبًا فيه نظرًا لأن هذا الدور ذو طبيعة محايدة ويهدف إلى مصلحة السودان ووحدته ويؤكد الدكتور «إكرام بدر» أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة على أنه «إذا كان البعض يرى أن الدور المصري تجاه السودان لم يعد كما كان من قبل بل تطرف البعض وذهب إلى أن هناك تراجعًا في الدور المصري على جميع المستويات» ، إلا أنه يرى ضرورة تناول الأمر من وجهة نظر موضوعية فقد طرأت في السنوات الأخيرة تغيرات في الدور المصري بصدد العلاقة مع السودان وقد لا يعبر ذلك عن تراجع في الدور المصري في حد ذاته بقدر ما يعبر عن تغيرات في البيئة الدولية حيث لم يعد الدور المصري في السودان منفردًا بل ظهرت أطراف أخرى متعددة ساعدت على تقليل نسبي في الدور المصري المنفرد ، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مشكلة الجنوب السوداني آنذاك ومشكلة دارفور وتواجد قوات الاتحاد الإفريقي بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ بخصوص إرسال قوات دولية والمساندة القوية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لهذا القرار إضافة إلى الثروة البترولية المبشرة في الجنوب السوداني بصفة خاصة .

وفي تقديره أن لكل هذه القضايا وإن كانت تؤثر على الدور المنفرد لمصر في

السودان نتيجة لوجود أطراف أخرى إلا أنها يجب أن تدفع نحو مزيد من التكامل الإقليمي في المستقبل بين مصر والسودان لمواجهة هذه التحديات المشتركة بعد أن أصبح الأمن القومي المصري نفسه متأثرًا بما يحد من تطورات وتغيرات في المنطقة فالتكامل المصري السوداني قد أصبح في ظل المتغيرات الحديثة ضرورة بقاء ووجود وليس اختيارًا أو بديلاً سياسيًا .

ومن ثم فإن البعض يرى أنه يجب على صانعي القرار السياسي في البلدين وضع سيناريوهات مستقبلية لما سيكون عليه الوضع في السودان وكيفية التعامل معه والتغلب على العقبات التي تمثل عائق أمام التكامل بين البلدين والذي أصبح ضرورة حتمية خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن التكامل بين مصر والسودان ممكن أن يكون نواة ليشمل بعد ذلك جمهورية جنوب السودان وليبيا ومن ثم تشكل هذه الدول منطقة اقتصادية كبرى بما لديها من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية ضخمة تكون نموذجًا لتحقيق تفاعل وتعاون عربي إفريقي وإفريقي في عالم لم يعد يعتد بالكيانات الاقتصادية الصغيرة في ظل الاقتصاديات العالمية الكبرى والمتعددة الجنسيات والتي تعد من سمات الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم .



وثائق البحث

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٤
بشأن الموافقة على اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك
بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان
الموقع في القاهرة بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٤م

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الموقع في القاهرة بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٤م(١).
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٢٥هـ (الموافق ١١ مايو سنة ٢٠٠٤م) .

حسني مبارك

(١) وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٥هـ الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠٤م.

اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية السودان

تلبية ووفاء لإرادة الشعبين الشقيقين في مصر والسودان، وتطلعاتهما نحو الوحدة والتقدم وصياغة حياة جديدة على أرض وادي النيل .

واستنادًا إلى توجيها القيادة السياسية العليا في البلدين من خلال لقاء القمة بالقاهرة في ١٨ يناير ٢٠٠٤ بشأن إطلاق الحريات في التنقل والإقامة والعمل والتملك لمواطني البلدين .

وترسيخًا لمفهوم الشراكة التكاملية الاستراتيجية النافذة والمستدامة والتي عبرت عنها مقررات اللجنة العليا المشتركة .

فقد تم الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية السودان على تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ أحكام هذا الاتفاق الذي ينص على ما يلي:

(المادة الأولى)

تفسير

لأغراض هذا الاتفاق يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الواردة أمام كل منها :

القطران : يقصد بهما جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان .

اللجنة العليا : يقد بها اللجنة العليا المصرية السودانية المشتركة .

اللجنة الوزارية : يقصد بها اللجنة التحضيرية الوزارية للجنة العليا المصرية السودانية .

المواطن : يقصد به كل شخص طبيعي ينتمي بجنسيته إلى أي من القطرين .

(المادة الثانية)

حق التنقل والإقامة

تكون إقامة وتنقل ودخول المواطنين وخروجهم من وإلى أي من القطرين بجوتز سفر ساري المفعول أو أي وثيقة أو وثائق أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين في أراضي الدولتين وعبر المنافذ البرية والبحرية والجوية المعتمدة رسميًا لدى القطرين .

(المادة الثالثة)

حق العمل والتملك

١- يتمتع مواطنو أي من القطرين لدى الآخر بحق العمل ومزاولة المهن والحرف والأعمال المختلفة ، وذلك مع الالتزام بالاتفاقيات الدولية والعربية الموقع عليها من القطرين في هذا الشأن .

٢- يتفق القطران على تمتع مواطنيهما بحق التملك والانتفاع بالأراضي والعقارات والمنقولات والتصرف فيها ، وإنشاء الشركات والشراكات ، كما اتفق القطران على اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لتطبيق ذلك .

(المادة الرابعة)

ضمان الحقوق المكتسبة

لا تتأثر الحقوق المكتسبة لأي من مواطني القطرين بموجب هذا الاتفاق في حالة إنهائه لأي سبب من الأسباب .

(المادة الخامسة)

آلية التنفيذ

تنشأ لجنة فنية مشتركة من الجهات ذات الاختصاص بالقطرين تجتمع دوريًا وتتولي ما يلي :

١- متابعة تنفيذ الاتفاق ، وتذليل العقبات التي تعترضه .

٢- رفع تقارير دورية يتم الاتفاق على وتيرتها بين الطرفين إلى اللجنة الوزارية ، والتي ترفعه بدورها إلى اللجنة العليا .

٣- مباشرة أي موضوعات أخرى ذات صلة تكلفها بها اللجنة الوزارية .

(المادة السادسة)

أحكام عامة

مع عدم الإخلال بأحكام هـذا الاتفـاق ، تراعـي إجـراءات الحمايـة الصـحية والحفاظ على الأمن والنظام العام .

(المادة السابعة)

التعديل والسريان

١ - يعدل هذا الاتفاق بموجب طلب كتابي من أحد الطرفين وموافقة الطـرف الآخر على أن يدخل حيز النفاذ بموجب البند (٣) من هذه المادة.

٢ - يسري هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ويجـدد تلقائيًـا لـذات المـدة أو لمـدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة برغبته في إنهائه قبل انتهاء سريانه بثلاثة أشهر.

٣- تسود أحكام هذا الاتفاق على أي نص من النصوص التشـريعية السـارية في القطرين والتي تتعارض أحكامها مع أحكام هذا الاتفـاق ، ويـدخل هـذا الاتفـاق حيز النفاذ اعتبارًا من اليوم الثلاثين لتبادل وثائق التصديق .

تم توقيع هذا الاتفاق بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربيـة بتـاريخ يـوم ١٤ صفر ١٤٢٥هـ الموافق يوم الأحد ٤ أبريل ٢٠٠٤م من أصلين باللغة العربية لكل منهما ذات الحجية القانونية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية السودان
أحمد ماهر السيد	**د. مصطفى عثمان إسماعيل**
وزير الخارجية	وزير العلاقات الخارجية

قرار وزير الخارجية
رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٤٤ بتاريخ ١١/ ٥/ ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، الموقع في القاهرة بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٤م.

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤.

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣/ ٦/ ٢٠٠٤.

قرر:

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، الموقع في القاهرة بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٤.

ويعمل به اعتبارًا من ٨/ ٩/ ٢٠٠٤م

صدر بتاريخ ٨/ ٨/ ٢٠٠٤م

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط

المراجع العلمية

انظر في / دراسة لتجربة التكامل المصري السوداني في إطار مقومات وتحديات التكامل :

* عصام عبد الشافي ، تجربة التكامل المصري السوداني ، قراءة في التطورات والإشكاليات بحث مقدم في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا ، رؤى وأفاق في أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية يومي ١٦ – ١٧ أبريل ٢٠٠٥ ص٤٣٨ حتى ص٤٤٩ .

وانظر أيضاً :

* د/ أحمد يوسف القرعى ، التكامل السوداني المصري بين الفكر والممارسة، مجلة السياسة الدولية العدد ٨٤ إبريل ١٩٨٦ ص ١٣٨ .

* جمال عبد الجواد ، التكامل المصري السوداني وموقعه في الانتخابات ، مجلة السياسة الدولية العدد ٧٧ يوليو ١٩٨٤ ص ٧٧ .

* د / محمود خليل ، العلاقات المصرية السودانية ، الثوابت والمتغيرات على ضوء حلايب ، مجلة السياسة الدولية العدد ١١٣ يوليو ١٩٩٩ ص ٢٣٦ حتى ص ٢٣٧

* د/ عبد الملك عودة ، مستقبل العلاقات المصرية السودانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠١ يوليو ١٩٩٠ ص ١٤٩ حتى ص ١٥٠ .

* حلمي شعراوي ، ملاحظات حول تجارب التكامل بين مصر والسودان ، مجلسة السياسة الدولية العدد ١٥٤ أكتوبر ٢٠٠٣ ص ٢٧٢ حتى ٢٧٣ .

* د/ إبراهيم نصر الدين ، العلاقات المصرية السودانية ، الميراث التاريخي ، مدركات وسلوك ضمن : . د / مصطفى علوي (تحرير) المدرسة المصرية في

السياسة الخارجية أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية ، القاهرة ! مركز البحوث والدراسات السياسية ، يناير ٢٠٠١ – المجلد الثاني ص٥٨٨ حتى ٥٩١ .

* د/ محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ١ .

وانظر : في مقومات ومعوقات التكامل المصري السوداني : .

• عبد الحافظ الصاوي ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان بحث مقدم في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا ، معهد البحوث الأفريقية ، أبريل ٢٠٠٥ ص ٤٨٩ حتى ص ٤٩١ .

• وزارة التجارة الخارجية ، إدارة التمثيل التجاري اتفاقيات التجارة الحرة التفصيلية بين مصر والدول العربية ، أكتوبر ٢٠٠٣

• د/ محمد محمود الإمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، أبعاده وتطوره ، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠١ ص ٤٥٣ حتى ص ٤٥٨ .

• مجلس الشعب المصري ، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون العربية ولجنتي العلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي عن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على اتفاق التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الموقع في ٤/ ٤/ ٢٠٠٤ القاهرة .

• المجالس القومية المتخصصة / تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية عن سياسة التكامل بين مصر والسودان – الدورة التاسعة سبتمبر ١٩٨٢ م – يوليو ١٩٨٣ م .

• د/ أحمد يوسف القرى ، إحياء التكامل المصري السوداني ، مسؤولية من ، الأهرام في ١٢/ ٢/ ٢٠٠٤ م .

• د/ خالد محمد الكومى ، مستقبل التكامل المصري الاقتصادي ، الأهرام في ١٧/ ١/ ٢٠٠٤ م .

• عبد الوهاب الطيب بشير ، التكامل السوداني المصري ، أزمة واقعية وضرورة اجتماعية ورؤية سودانية – عقبات التكامل بحث مقدم في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا – رؤى وآفاق م . س . د . ص ٤٦٩ حتى ص ٤٧٣ .

• د/ محمد عبد الغنى سعودي (وآخرون) التكامل المصري السوداني ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٩ م .

انظر : في تقييم التكامل المصري السوداني : .

* عبد الوهاب الطيب بشير ، التكامل السوداني المصري ، أزمة واقعية وضرورة اجتماعية مرجع سبق ذكره ص ٤٦٣ حتى ص ٤٩٦ .

وانظر:

• د/ نسيم مقار ، الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ – ١٨٤٨ (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥)

• د/ عبد الفتاح عبد الصمد منصور ، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩ – ١٩٢٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ، ص ١٢٧ وحتى ص ١٤٦ .

• مصطفى سيد عبد الرحمن ، النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والادعاءات (القاهرة ! دار النهضة العربية ٢٠٠١) .

• هاني ، سلامة اتفاق الحريات الأربع بين مصر والسودان ، دراسة غير منشورة مقدمة إلى تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ، (القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية ، فبراير ٢٠٠٥) .

• د/ يونان لبيب رزق ، الخبرة التاريخية في العلاقات المصرية السودانية ، محاور أساسية ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ ص ٥٣ وما بعدها) * لواء / فاروق فهيم ، الأمن القومي المصري السوداني والعلاقات المشتركة بينهما ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، (القاهرة ! مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ ، ص ٤١٥ وما بعدها) .

• سيد محمد موسى محمد ، مصر ودول حوض النيل ، (القاهرة ! الهيئة المصرية للكتاب ٢٠٠٣ ، حيث تطرق للأمن القومي المصري ودول حوض النيل ص ٢٠٧ وما بعدها) .

• عبد العزيز سليمان نور / إشكاليات الإدراك المصري للسودان ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ ، ص ١٢٩) .

* محجوب محمد صالح ، العلاقات المصرية السودانية وإشكاليات الإدراك المتبادل ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة! مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ م ، ص ١٤١ وما بعدها) .

• الطيب حاج عطية / التوازن الإعلامي والإدراك المتبادل ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ ، ص ٥٧٧) .

• بونا مالوال ، جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية السودانية ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ م ، ص ١٥٣ وما بعدها .) .

• د/ عبد الملك عودة ، الإطار السياسي المقترح لتنمية علاقات البلدين ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة :

مركز البحوث والدراسات السياسية ١١٩٠ ، ص ٥٩٩ وما بعدها) .

• د/ محمود أبو العينين ، محددات الدور المصري في أفريقيا ، كتاب الملتقى الأفريقي الصادر عن جمعية الملتقى الأفريقي - بالقاهرة ص ١٣ وما بعدها .

• عبد الحافظ الصاوي ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان مرجع سبق ذكره ص ٤٨٢ حتى ص ٤٨٩ .

• د/ محمد محمود الأمام ، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ك معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٠ م ص ١ وما بعدها) .

• البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ ، جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة جهاز التمثيل التجاري المصري مذكرة معلومات عن العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والسودان .

• جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة ن قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية لافريقية ، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ م ص ٦٢ حتى ص ٧٧ .

اتفاقيات التجارة الحرة التفضيلية بين مصر والدول العربية أكتوبر ٢٠٠٣ الأنكتاد ، التقرير السنوي عن الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم عام ٢٠٠٤ م .

• د/ خالد محمود الكومى ، ومستقبل التكامل المصري السوداني ، الأهرام في ١٧/ ١/ ٢٠٠٤ م .

انظر في : التباذل التجاري بين مصر السودان في إطار تجمع الكوميسا :

• جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة ن قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية - الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من ٢٠٠١

- ٢٠٠٥م (القاهرة : ٢٠٠٥ ، ص ٦٢ حتى ص ٧٧) .

انظر في : مستقبل التكامل المصري السوداني في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على التكامل المصري السوداني :

- د/ جمال محمد السيد ضلع ، مستقبل التكامل المصري السوداني على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي عن مستقبل التكامل المصري – السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة – الذي عقد بمعهد البحوث الأفريقية بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني بجامعة القاهرة يومي الأحد ، الاثنين ٢٩ ، ٣٠ أكتوبر .

وانظر كذلك

- وزارة التجارة الخارجية قطاع الاتفاقات التجارية ، القاهرة يناير ٢٠١٣ .
- د / أحمد دياب ، العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ – ١٩٢٤ (القاهرة : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر بالهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) ص ٣٧ حتى ص ٣٨ .
- د / يونان لبيب رزق ، أيدلوجية الوحدة بين مصر والسودان ، السياسة الدولية العدد ٢٤ إبريل ١٩٧١ م ص ٦٤ .
- مركز الدراسات السودانية ، التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٦م (الخرطوم : مركز الدراسات السودانية – العدد الأول ، أغسطس ١٩٩٧م) ص٥ .
- د/ عبد الملك عودة ، العلاقات المصرية – الأفريقية (القاهرة : مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٢ ، مارس ١٩٩٨) ص٣٧ – ص٣٨ .
- مركز الدراسات الإستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني في ١٩٨٨ (الخرطوم – مركز الدراسات الإستراتيجية العدد الثالث ١٩٩٩ م) .
- هاني رسلان ، الأبعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السوداني ، السياسة الدولية

العدد ٨٩ يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢٠٨ حتى ص ٢١٠ .

• د/ عبد الملك عودة ، مستقبل العلاقات المصرية لسودانية ، السياسة الدولية العدد ١٠١ يوليو ١٩٩٠ ص ١٤٩ حتى ص ١٥٠ .

• د/ إبراهيم نصر الدين ، العلاقات المصرية السودانية ، الميراث التاريخي – مدركات وسلوك القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ١٩٩٨ م .

• د/ إجلال رأفت ، العلاقات المصرية السودانية بحث مقدم إلى ندوة مصر وأفريقيا مسيرة العلاقات في عالم متغير (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ١٩٩٦ م ص ١٥ حتى ص ٤٦ .

• أحمد نافع ، مصر ومؤتمر الحوار الوطني ووحدة السودان ، الأهرام ٢٨ يناير ٢٠٠٠ م ص٥ .

• د/ إجلال رأفت ، العلاقات المصرية – السودانية ، السياسة الدولية العدد ١٤٠ أبريل ٢٠٠٠ م ص ٥٩ .

• نبيل عبد الفتاح ، المجتمع المدني كمدخل لتطوير العلاقات المصرية – السودانية السياسة الدولية ، العدد ١٥٧ يوليو ٢٠٠٤ ص ٢٢٤ .

وانظر في : مشكلة دارفور والسلام في السودان :

• جمهورية مصر العربية ، جريدة الجمهورية ، كتاب الجمهورية ، مشكلة دارفور والسلام في السودان ، (القاهرة ، ٢٠٠٤ م) .

وانظر : مستقبل التكامل المصري السوداني : .

• الأمين دفع الله قسم السيد ، التكامل المصري السوداني وإمكانية التنمية في السودان ، بحث مقدم في ندوة مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة التي عقدت بمعهد البحوث الأفريقية جامعة القاهرة

بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني في يومي ٢٩ ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ م .

• محمد عبد المنصف محمود سليمان ، التكامل الزراعي المصري السوداني في ظل أفه التصحر بحث مقدم في الندوة سالفة البيان .

• د/ محمود أبو العينين ، التكامل المصري السوداني في مجال التعليم العالي ودور جامعة القاهرة بحث مقدم في الندوة السابقة الإشارة إليها .

• د/ بابكر محمد توم ، المؤتمر العلمي حول التكامل المصري السوداني مؤسسات التكامل والخطة العشرية ٢٠٠٣ – ٢٠١٣ م بحث مقدم في الندوة المنوه عنها سلفاً .

• جامعة القاهرة ، معهد البحوث الأفريقية ، توصيات المؤتمر الدولي عن مستقبل التكامل المصري – السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة الذي عقد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني يومي ٢٩ ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ .

• د/ عز الدين حامد ، رؤية مستقبلية لشراكة تكاملية إستراتيجية بين السودان ومصر (مركز دراسات المستقبل ، الخرطوم ، أكتوبر (بحث قدم في الندوة المشار إليها في المرجع السابق ٢٠٠٦ م .) .

* د/ الصادق على سيد أحمد ، ورقة حول اتفاق الحرات الأربع بين السودان ومصر ، دراسة تقيميه ؛ (مؤتمر مستقبل التكامل – القاهرة بحث مقدم في الندوة المشار إليها بعاليه .

• د. الصادق علي سيد محمد ، ورقة حول اتفاق الحريات الأربع بين السودان ومصر ، دراسة تقيمية (معهد البحوث الإفريقية) جامعة القاهرة ٢٠٠٦.

• د/ بركات موسى الحواتى ، رؤية النخبْ في السودان ومصر للتكامل ، قراءة في نماذج من خطابات النخب المرجعية والمعطيات بحث مقدم في الندوة المشار إليها بعالية في المرجع السابق .

* د/ حسن حاج على أحمد ، مستقبل التكامل الاقتصادي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية . بحث مقدم في ندوة المؤتمر الدولي عن مستقبل التكامل المصري السوداني بمعهد البحوث الأفريقية يومي ٢٩ ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ م

• د/ عادل سعد الحسنين ، التكامل المصري السوداني في المجال الزراعي بحث مقدم في الندوة المشار إليها بعاليه .

د/ إكرامي بدر الدين ، التكامل الإقليمي المصري السوداني ، العداء السياسي بحث مقدم في الندوة المشار إليه بعاليه في المرجع السابق .

* سامي السيد أحمد محمد ، الميدان السياسي والأمني للتكامل المصري السوداني في المرحلة الراهنة بحث مقدم في المؤتمر الدولي عن مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة في الفترة من ٢٩ – ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ م والتي عقدت بالمشاركة بين معهد البحوث الأفريقية والتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني .

* مصطفى جودة حسن : دراسة حول سد الألفية الأثيوبي وتأثيره على مصر والسودان وإثيوبيا – وزارة التعاون الدولي ، مارس ٢٠١٣ .

* وزارة الخارجية ، الخطوات التنفيذية بشأن الموافقة على اتفاق الحريات الأربع ، التنقل والإقامة والعمل والتملك الصادرة عن مصر والسودان .

* د. عادل عبد الرازق ، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة للتنمية في أفريقيا ، التجمعات الاقتصادية في أفريقيا (الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٦) .

* ــــــــــــــ: أفريقيا ما بين منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي (الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٧) .

* ــــــــــــــ: بؤر التوتر والنزاع حول حوض النيل (الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٢) .

الباحث في سطور

- المؤلف يشغل وظيفة وكيل أول وزارة التعاون الدولي .

- شغل العديد من الوظائف منها وكيل الوزارة للموارد البشرية بالوزارة ومدير عام الإدارة العامة للتعاون مع المنظمات والتجمعات الاقتصادية في القارة الأفريقية ومثل مصر في كثير من المؤتمرات الدولية – كما حضر بعض هذه المؤتمرات بدعوة من منظمة الأمم المتحدة .

- شغل المؤلف أيضًا العديد من الوظائف قبل ذلك منها مدير عام برئاسة الجمهورية وأيضًا مدير عام بمجلس الوزراء ، كما أن نشاطه العلمي عضو بهيئة التدريس للدراسات العليا (دبلوم المفاوضات الدولية) بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .

- له العديد من البحوث في الشئون الإفريقية ودول حوض النيل – نوقشت في ندوات علمية في معهد البحوث والدراسات الإفريقية اعتبارًا من عام ١٩٩٧م ، وشارك أيضًا في إعداد التقرير الاستراتيجي عن إفريقيا ، وللباحث العديد من المؤلفات العلمية الصادرة عن الهيئة العامة للكتاب والتي تعنى بالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأفريقيا.



إصدارات المؤلف من الهيئة العامة للكتاب

أولاً : إصدارات في إطار التنظيم الدولي والعلوم السياسية والاقتصادية في إفريقيا :

١- دور مصر في منظمة الوحدة الإفريقية عام ٢٠٠٢م .

٢- دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من عام ١٩٦٣ وحتى ٢٠٠٢م .

٣- بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل عام ٢٠٠٤م .

٤- المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق (رؤية مستقبلية) عام ٢٠٠٦م .

٥- إفريقيا ما بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي (رؤية مستقبلية) دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية .

ثانيًا : إصدارات أخرى في إطار القانون الجنائي :

١- التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم بكافة أنواعها .

٢- شرح قانون الإجراءات الجنائية في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض .

٣- شرح قانون العقوبات في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض مع دراسة خاصة لأحكام وقواعد قانون الشيك الجديد .



المحتويات